الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد
التقرير
الاقتصادي
السنوي
2023
الإصدار الواحد والثلاثون

أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 ، أبوظبي، إ.ع.م.

هاتف : 1222 800 971+

فاكس: 0000 626 2 971+

البريد الإلكتروني: info@economy.ae

إنترنت: www.economy.ae

إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية

هاتف : 1293 613 2 971+

البريد الإلكتروني: pdsd.info@eoconmy.ae.

Ministry-of-Economy

Economyae

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي

2023

الإصدار الواحد والثلاثون

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

حاكم أبوظبي (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (حفظه الله)

المحتويات

تمهيد 17
الملخص التنفيذي 18
الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية العالمية 22
1. نمو الاقتصاد العالمي 22
2. التضخم العالمي 25
3. التجارة العالمية 26

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية العربية والخليجية 28
أولا: الأوضاع الاقتصادية العربية 28
ثانيا: الأوضاع الاقتصادية الخليجية 32

الفصل الثالث: أداء الاقتصاد الوطني 36
1. نمو الاقتصاد الوطني 36
2. التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلكين 38
3. التجارة الخارجية غير النفطية 39
4. الاستثمار الأجنبي المباشر 51
5. السياحة 54
6. الملكية الفكرية 56
7. قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة 56
8. ريادة الاعمال 57
9. المنافسة 58
10. الاقتصاد الدائري 59
11. القطاع النقدي والمصرفي والمالي 60
12. السكان والقوى العاملة 66
13. التوقعات المستقبلية للاقتصاد الإماراتي 70

الفصل الرابع: قضايا اقتصادية
دراسة أثر المحفزات الحكومية على قطاع الأعمال الدولة 73
دراسة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات وانعكاساتها على التضخم في دولة الإمارات 76

معالي عبدالله بن طوق المري

عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد

معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي

وزير دولة للتجارة الخارجية

كلمة معالي وزير الاقتصاد

لقد أثبت اقتصادنا الوطني مكانته القيادية كنظام قوي ونشط من خلال إظهار القدرة على المرونة، والنظرة المستقبلية، والسرعة في تطوير السياسات والاستراتيجيات التنموية. وقد تجلت هذه الخصائص في الاستجابة المدروسة التي اعتمدتها دولة الإمارات - بدعم وتوجيهات من قيادتها الرشيدة - لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19-، استناداً إلى رؤية شاملة وطويلة الأمد، ومنهجية استباقية، ومشاريع ومبادرات نوعية لدفع عجلة النمو والازدهار في مختلف القطاعات.

وتعمل وزارة الاقتصاد بالتعاون والتكامل مع مختلف الجهات المعنية على المستويين الاتحادي والمحلي وبشراكة مع القطاع الخاص، لتنفيذ هذه الرؤية الطموحة للدولة ودعم الاستعدادات الوطنية للخمسين عامًا المقبلة، والمشاركة في تنفيذ "مشاريع الخمسين" التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات في سبتمبر 2021 لتعزيز أسس اقتصاد المستقبل وتحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071. وتستمر جهودنا لتطوير سياسات التنويع الاقتصادي وتسريع التحول إلى نموذج اقتصادي جديد قائم على المعرفة، يتميز بالمرونة، والتنافسية، والاستدامة، ويستقطب المواهب والمشاريع الريادية، ويعزز من مكانة الإمارات كمركز للتجارة والأعمال ووجهة جاذبة للاستثمارات النوعية والشركات العالمية، ومقصد سياحي مستدام. وقد ركزت جهود حكومة دولة الإمارات أيضاً على تنمية الأطر المرتبطة بالملكية الفكرية والأنشطة الإبداعية، مما ساهم في ارتفاع أعداد المصنفات الفكرية وعزز من مكانة الدولة كمركز جذب عالمي للمواهب والكفاءات.

ومن هذا المنطلق، اتسمت المرحلة الماضية بتطورات نوعية في عدد من مسارات العمل الاقتصادي في الدولة، والتي تصب جميعها في تعزيز التحول نحو نموذج اقتصادي جديد أكثر مرونة واستباقية وانفتاحاً، وأكثر اتجاهاً نحو أدوات المعرفة والابتكار والتكنولوجيا وقطاعات الاقتصاد الجديد، ليكون أحد الاقتصادات المشاركة والمؤثرة بفعالية في الاتجاهات المستقبلية للنمو الاقتصادي، تماشياً مع رؤية "نحن الإمارات 2031".

وجاء في مقدمة هذه المسارات الاقتصادية قطاع الملكية الفكرية الذي يعد أحد محركات التحول نحو اقتصاد المعرفة والابتكار في الدولة، وتطوير بيئة أعمال جاذبة للمشاريع الريادية وللمواهب والكفاءات، مما يعزز مكانة الدولة كوجهة رائدة للابتكار والاقتصاد الجديد. وقد شهدت التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع الملكية الفكرية في الدولة تطوراً واسع النطاق من شأنه توفير الممكنات اللازمة لتحقيق انطلاقة جديدة في هذا المجال الحيوي، ونقل جهود حماية الملكية الفكرية في الدولة إلى مستويات عالمية، وذلك من خلال تحديث القوانين الثلاثة الرئيسية المنظمة لممارسات وتطبيقات وخدمات حماية الملكية الفكرية في الدولة، وهي: المرسوم بقانون اتحادي 36 لسنة 2021 بشأن العلامات التجارية، الذي يهدف إلى توفير حماية متكاملة للعلامات التجارية ووضع آليات جديدة لتعزيز فعالية وكفاءة العمل الحكومي فيما يخص حماية العلامات التجارية، والمرسوم بقانون اتحادي 38 لسنة 2021 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي يهدف إلى توفير الحماية للمؤلف والمصنفات الفكرية

والإبداعية في مختلف القطاعات، والقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2021 في شأن تنظيم وحماية حقوق الملكية الصناعية، الذي يهدف إلى حماية الملكية الصناعية بما فيها براءات الاختراع والنماذج الصناعية، وتنظيم إجراءات تسجيلها واستعمالها واستغلالها والتنازل عنها، بما يكفل دعم المعرفة والابتكار في الدولة، ويعمل على تعزيز تنافسية الدولة في مجال حقوق الملكية الصناعية وفق أفضل الممارسات الدولية.

وجاء قطاع السياحة أيضاً كمسار رئيسي ضمن النموذج الاقتصادي الجديد للدولة، حيث واصل هذا القطاع الحيوي تقديم أداء استثنائي منذ عدة سنوات، وذلك على مستوى الجهود والمبادرات الحكومية التنموية وكذلك على مستوى المؤشرات والنتائج، الأمر الذي يؤكد عمق الرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة، التي أولت القطاع اهتماماً كبيراً. وكان من أبرز المحطات في توفير ممكنات النمو للقطاع السياحي مؤخراً إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031" كأول استراتيجية وطنية للقطاع تهدف إلى ترسيخ مكانة الدولة كوجهة سياحية رائدة، تُقدم تجربة سياحية مميزة وأصيلة ومستدامة للزوار، وتركز على رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتعزيز الهوية السياحية الأصيلة للدولة والترويج لها، وتشجيع مساهمة الكوادر الوطنية للقطاع السياحي، ودعم المشاريع السياحية الاستثمارية، وتلبية حاجة السوق السياحي المتنامي، فضلاً عن المبادرات السياحية الكبرى في الدولة وفي مقدمتها حملة أجمل شتاء في العالم التي وصلت في عام 2024 إلى نسختها الرابعة وهي تواصل تحقيق نتائج رائدة ومتميزة للسياحة الإماراتية.

إلى ذلك، شهدت المرحلة الماضية تطوراً جوهرياً في تطوير منظومة متكاملة لريادة الأعمال والشركات الصغيرة المتوسطة في الدولة، وترسيخ مكانتها كوجهة مثالية لروّاد الأعمال إقليمياً وعالمياً. وأطلقت وزارة الاقتصاد عدداً من المبادرات والبرامج في هذا الاتجاه، ومن أهمها الرؤية الجديدة لـ "البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة" الذي يمثل أحد مخرجات القانون الاتحادي رقم "2" لسنة 2014 بشأن المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى تمكين روّاد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مواطني الدولة عبر برامج ومزايا وحوافز متكاملة، ويستهدف 6 مسارات وهي: دعم الأعمال، المشاركة في المعارض الخارجية، التمويل، التسويق، توفير المعلومات، التدريب والتطوير. كما أطلقت الوزارة برنامج "موطن ريادة الأعمال" الذي يستهدف دعم رواد الأعمال في الدولة وتعزيز مكانة الإمارات كوجهة أولى ومفضلة للمشاريع الريادية من مختلف أنحاء العالم، وتوفير ممكنات النجاح والتوسع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على الابتكار والتكنولوجيا وتوجهات الاقتصاد الجديد، لتصل انطلاقاً من دولة الإمارات إلى العالمية.

وفي مسار آخر، أولت الدولة خلال المرحلة الماضية تأسيس قواعد منافسة عادلة في الدولة، وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك لإيمانها بالدور الحيوي لتنظيم المنافسة في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، ودعم بيئة الأعمال، ومكافحة الممارسات الاحتكارية والتصدي للتكتلات الاقتصادية الضارة بالاقتصاد الوطني. وانطلاقاً من هذا التوجه، أصدرت دولة الإمارات المرسوم بقانون اتحادي رقم (36) لسنة 2023، بشأن تنظيم المنافسة، الذي يهدف إلى دعم نمو القطاعات الاقتصادية وتعزيز جاذبية اقتصاد الدولة للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، بما يتماشى مع السياسة العامة للمنافسة في الدولة، ويعزز الأمن الاقتصادي لها، ويؤكد أفضلية البيئة الاستثمارية والاقتصادية التي استطاعت

دولة الإمارات أن تطورها، مما جعلها في مصاف الدول الأكثر جذباً للمشروعات الناشئة وريادة الأعمال، بالإضافة إلى تحولها لموطن للعلامات التجارية الناجحة، والشركات العالمية الرائدة على مستوى المنطقة.

ويتمثل أحد أهم المسارات التنموية للعمل الاقتصادي خلال المرحلة الماضية أيضاً بالجهود الاستثنائية التي شهدتها الدولة لتأكيد مكانتها كإحدى الدول الرائدة في منظومة الاقتصاد الدائري العالمية ودعم ممكنات التنمية المستدامة، والتي شهدت محطة مفصلية مع إطلاق سياسة الإمارات للاقتصاد الدائري 2031، واعتماد مجلس الوزراء تشكيل "مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري" 2021، الذي تولى الإشراف على قيادة عمل حكومي متكامل ومنسق بين جميع الجهات المعنية في الدولة. وقد أثمرت جهود المجلس ولجنة السياسات التابعة له عن وضع آلية عمل موحدة وشاملة لتحقيق التعاون والتكامل بين جميع الهيئات والدوائر والقطاعات وقادة الصناعات المعنية والمؤسسات البحثية، ومن خلالها تم الإعلان عن "أجندة الإمارات للاقتصاد الدائري 2031" المكونة من 22 سياسة، ومجموعة من المبادرات والشراكات الدولية المهمة، واعتماد مؤشرات الأداء الخاصة بها بهدف تسريع وتيرة التحول نحو نموذج الاقتصاد الدائري ودفع مسيرة الاستدامة في الدولة، وذلك في أربعة قطاعات رئيسية، وهي التصنيع والغذاء والبنية التحتية والنقل.

إن توافر البيانات والمؤشرات المحدثة يشكل أحد الأعمدة الأساسية التي تخدم عملية تطوير السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات السليمة التي تسهم في تطوير بيئة الأعمال. كما تعزز هذه البيانات قدرة الحكومة على تقييم الواقع والتنبؤ بالتوجهات الاقتصادية وامتلاك المرونة اللازمة للتعامل مع مختلف الأزمات من خلال خطط استباقية تضمن استخدام الموارد بكفاءة أكبر.

من خلال التقرير الاقتصادي السنوي لهذا العام، نقدم لكم أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك تطورات قطاع التجارة الخارجية غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر، والتغيرات في بيئة الأعمال بالدولة.

تواصل وزارة الاقتصاد جهودها بالتنسيق مع جميع شركائها الاستراتيجيين لتطوير سياسات مبنية على تحليل دقيق لهذه المتغيرات الاقتصادية والاستفادة من المعلومات الاقتصادية والتحليلية التي تقدمها الوزارة، بهدف تلبية احتياجات صناع القرار في القطاعين العام والخاص والأكاديمي، وضمان استمرار ريادة الإمارات في مختلف مجالات الاقتصاد والأعمال والتنمية.

معالي عبدالله بن طوق المري
وزير الاقتصاد

كلمة معالي وزير دولة للتجارة الخارجية

شهدت البيئة الاقتصادية لدولة الإمارات خلال المرحلة الماضية تطورات إيجابية متتالية شملت جميع القطاعات التنموية في الدولة. وقد انعكست هذه التطورات بوضوح في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولاسيما في مجال التجارة الخارجية حيث شهدت قفزات نمو قياسية غير مسبوقة.

وسجلت أيضاً زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدولة، مما أدى إلى زيادة عدد الرخص التجارية وفرص العمل. كل هذه الإنجازات تعكس مدى مرونة وجاذبية البيئة الاقتصادية في دولة الإمارات.

لا شك أن هذه المؤشرات الإيجابية تعكس الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص، بهدف خلق بيئة أعمال مرنة ومستدامة تتوافق مع توجيهات القيادة الرشيدة، لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، بقيادة كفاءات وطنية، وذلك في إطار استراتيجيات "مشاريع الخمسين" ومشروعات الإمارات 2071 و رؤية "نحن الإمارات 2031".

وزارة الاقتصاد تعمل بجد من أجل تحقيق هذه الرؤية الاستشرافية، حيث تقوم بتوفير جميع السبل والإمكانيات لقطاع الأعمال في الدولة. ذلك يتضمن اتخاذ تشريعات مبتكرة وإطلاق مبادرات نوعية تعزز ازدهار ونمو الأنشطة التجارية في الدولة، وذلك بهدف تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وضمان نمو مستدام.
نحن نعمل على تعزيز شراكاتنا الدولية مع الأسواق الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف تعزيز مكانة الدولة كبوابة رئيسية لتدفق التجارة والخدمات اللوجستية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات والاستثمارات الإماراتية، وتعزيز التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات وتعزيز مكانتها على خريطة الاستثمار العالمي، ويمثّل برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة إحدى الأدوات الرئيسية التي نستخدمها لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، بما يتماشى مع التوجه الوطني لتعزيز مكانة دولة الإمارات كبوابة عالمية لتدفق تجارة السلع والخدمات وشريكاً موثوقاً للاقتصادات الكبرى حول العالم، مما يُعزز شبكة التجارة الخارجية للدولة، ويوفر فرصاً أكبر للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال، ويدعم نمو الاقتصاد الإماراتي، كأحد الاقتصادات الأكثر حيوية في العالم.

ووصل إجمالي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات منذ إطلاقه في سبتمبر 2021، إلى 10 اتفاقيات مع دول ذات أهمية استراتيجية تجارياً واستثمارياً، مثل الهند وتركيا وإسرائيل وإندونيسيا، التي دخلت الاتفاقيات معها حيز التنفيذ، ومن المنتظر أن يتم تنفيذ اتفاقيتين في النصف الأول من عام 2024 مع كل من كمبوديا وجورجيا، كما بدأت بالفعل المحادثات للتوصل إلى اتفاقيات مثيلة مع مجموعة أخرى من الدول، مثل صربيا وأستراليا وماليزيا وكينيا.

ويأتي إصدار التقرير الاقتصادي السنوي كجهد آخر ضمن سلسلة جهود وزارة الاقتصاد لتعزيز البيئة المعرفية للاقتصاد الوطني. يوفر التقرير بيانات دقيقة وشاملة للمهتمين في القطاعين الحكومي والخاص، مما يمكنهم من فهم الواقع والتنبؤ بالتوجهات الاقتصادية العالمية. وهذا يساعد في اتخاذ قرارات سليمة تسهم في تطوير بيئة الأعمال واستغلال الموارد بكفاءة أكبر.

نأمل أن يساهم التقرير الاقتصادي السنوي في دعم جهود الباحثين والمحللين الاقتصاديين وصانعي السياسات، بالإضافة إلى جميع المهتمين بقطاع الأعمال التجاري. ونتطلع إلى أن يسهم هذا الجهد في تطوير المناخ التجاري والاستثماري في الإمارات.

الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير دولة للتجارة الخارجية

تمهيد

شهد الاقتصاد الإماراتي منعطف جديد بعد تعافيه من تداعيات جائحة كوفيد- 19، حيث شهد عامي 2021 و2022 بداية لحقبة جديدة من النمو والازدهار الاقتصادي. وذلك على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية الناتجة عن الحرب الروسية على أوكرانيا، والإغلاقات في الصين، فقد واصل أداء الاقتصاد الإماراتي النمو بقوة وبمعدلات تجاوزت التوقعات، وكان من أعلى الدول نمواً في عام 2022.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين والنظرة التشاؤمية العالمية وتوقعات الركود الاقتصادي العالمي وارتفاع مخاطر الاستقرار المالي العالمي، يتوقع ان يكون أداء الاقتصاد الإماراتي أكثر تميزاً وصلابة في عام 2023 بالمقارنة مع العديد من الدول على المستويين العالمي والإقليمي، مدفوعاً بالإصلاحات الاقتصادية المستمرة على صعيد السياسات والقوانين، وتحسين بيئة الأعمال، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة والإجراءات الداعمة لتحسين ظروف سلاسل التوريد وفتح أسواق جديدة للصادرات الوطنية، وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج الداعمة لتحقيق الرؤية الخمسية الطموحة التي أعلنت عنها الدولة بمناسبة حلول خمسون عاماً على قيامها. وإن ما أثبتته المؤشرات الكلية والجزئية من أداء متميز للدولة خلال الفترة الماضية والحالية هو دليل يعزز الثقة في قدرة الاقتصاد الإماراتي على تحقيق الأهداف المستقبلية المرجوة.

يتناول التقرير الاقتصادي السنوي لهذا العام أبرز التطورات في المتغيرات الاقتصادية الكلية لعامي 2021 و2022، وتوقعات وآفاق النمو لعام 2023 وذلك على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. ويتألف التقرير من ثلاثة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول من التقرير التطورات العالمية والإقليمية والخليجية، بينما يتناول الفصل الثاني أداء الاقتصاد الوطني من حيث تطورات الناتج المحلي الإجمالي والأسعار والتجارة الخارجية غير النفطية والقطاع النقدي والمصرفي والمالي، ومؤشرات القوى العاملة والمشتغلين. وينتهي التقرير بتحليل أبرز القضايا الاقتصادية لعامي 2021 و2022. وتمثلت القضايا التي تم تناولها لهذا العام في دراسة لأثر المحفزات الحكومية على قطاع الأعمال لعام 2021، وتحليل لأثر ارتفاع أسعار السلع العالمية على معدلات التضخم في الإمارات لعام 2022.

الملخص التنفيذي

- توقع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في عامي 2022 و2023 قبل أن يستقر عند 3.0% في 2024 . ونمو الاقتصادات المتقدمة 2.7 % خلال عام 2022 والاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 4 % خلال العام ذاته، مع توقع تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة 1.3 % خلال عام 2023 وتراجع نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية 3.9 % خلال العام ذاته.

- ارتفع التضخم العالمي من 4.7 % في عام 2021 إلى 8.7 % في عام 2022 قبل أن يبدأ بالتراجع التدريجي لاحقا ليصل حسب التوقعات إلى 7% في 2023 و4.9 % في 2024.

- تباطأ نمو التجارة العالمية بشكل حاد من 10.6 % في عام 2021 إلى 5.1 % في عام 2022 وتوقع تباطؤه الى 2.4 % في عام 2023. ويعكس التباطؤ بشكل أساسي انخفاض نمو الناتج العالمي وقيود سلاسل التوريد.

- شهد معدل نمو الاقتصادات العربية ارتفاعاً في عام 2022 وسجل نحو 5.4 % مقابل 3.5 % المسجل في عام 2021، حسب توقعات صندوق النقد العربي . فيما يتوقع تراجع النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2023 ليسجل نحو 4 %، بما يتواكب مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في اسعار السلع الاساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

- حقق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدل نمو مرتفع نسبياً في عام 2022 بنحو 6.3 % مقابل 3.1 % لمعدل النمو المسجل في عام 2021 حسب توقعات صندوق النقد العربي، في حين من المتوقع انخفاض وتيرة نمو دول المجموعة الى 3.7 % في عام 2023 .

- بلوغ معدل التضخم في دول المجلس نحو 1.6 % خلال عام 2021 و 3.8 % عام 2022 ، وكانت دولة قطر قد حققت أعلى معدل للتضخم لأسعار المستهلك بين دول المجلس خلال عام 2022، حيث بلغ معدل التضخم فيها نحو 5 %.

- يُتوقع صندوق النقد العربي أن ينخفض العجز في الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية في عام 2022 ليبلغ 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.6 % في عام 2021، جراء الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية، خاصةً في ظل توقع تحسن الأوضاع المالية وتحقيق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فائضاً في موازنتها المُجمعة في عام 2022.

- حقق الاقتصاد الوطني نمواً خلال عام 2022 بوتيرة لم يشهدها خلال السنوات العشرة الماضية، وتمكن من التعافي الاقتصادي واسترجاع الجزء الأكبر من مستويات الإنتاج ما قبل الجائحة وما تبعها من اضطرابات جيوسياسية اقتصادية عالمية، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 مقابل عام 2021 بنسبة 7.9 %، مدفوعاً بنمو الناتج للقطاعات غير النفطية بوتيرة مشابهة وبنسبة 7.2 % خلال ذات الفترة.

- شهد المستوى العام لأسعار المستهلك تضخماً ملموساً ولكن بوتيرة أقل من معدلات التضخم في المنطقة والعالم، فقد بلغ معدل التضخم خلال عام 2022 مقابل عام 2021 نحو 4.8 %.

- فاق حجم التجارة الخارجية غير النفطية (تشمل المناطق الحرة والمستودعات الجمركية) خلال عام 2022 حاجز الـ 2.1 تريليون درهم وبنسبة نمو مقابل عام 2021 وصلت إلى 17.6 %، مدفوعاً بنمو الواردات الإماراتية بنسبة 20.7 % والصادرات غير النفطية بنسبة 6.7 % وإعادة التصدير بنسبة 18.8 %.

- استحوذت مجموعتي الدول الآسيوية غير العربية والدول الأوروبية على أكثر من نصف تجارة الإمارات الخارجية غير النفطية مع العالم خلال عام 2022 وبوزن نسبي بلغ 58 %.

- ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى دولة الامارات خلال العام 2021 بمقدار 783 مليون دولار (2.88 مليار درهم) وبنسبة نمو 4 % وبهذا تكون دولة الامارات احتلت المرتبة 19 عالمياً في العام 2021.

- ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل بنسبة 14 % عن العام 2020 والذي بلغ 171.563 مليار دولار في العام 2021 مقابل 150.896 مليار دولار في العام 2020.

- أظهرت المؤشرات النقدية والمصرفية والمالية أداءً قوياً في عام 2022، حيث توسعت الإجماليات النقدية وتضاعف نمو الودائع المصرفية مدفوعاً بارتفاع ودائع المقيمين، واستمر الائتمان المصرفي بالنمو ولكن بنسبة أقل من الودائع انعكاساً لارتفاع أسعار الفائدة، حيث ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات تماشياً مع ارتفاع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة. وأظهرت مؤشرات السلامة المصرفية والمالية لعام 2022 بأن البنوك العاملة في دولة الإمارات تتمتع برسملة جيدة وسيولة كافية وآمنة، كما ارتفع أداء الأسواق المالية المحلية بشكل ملحوظ.

- يتوقع أن يواصل الاقتصاد الإماراتي النمو بخطى ثابتة في عام 2023 ولكن بوتيرة أبطأ من عام 2022، انعكاساً للتباطؤ الاقتصادي العالمي المتوقع من جهة، وتخفيض إنتاج النفط وفق اتفاقية أوبك+ من جهة أخرى، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات بنسبة 3.5 % في عام 2023 وأن يرتفع ليبلغ 3.9 % في عام 2024. ومن المتوقع أن يفوق معدل النمو الاقتصادي في دولة الإمارات في عام 2023 متوسط النمو لمجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وأن يفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.

- وانعكاساً لانخفاض أسعار الطاقة والغذاء عالميا في عام 2023، يتوقع أن ينخفض معدل التضخم في دولة الإمارات ليبلغ 3.4 % في عام 2023 و2.0 % في عام 2024. ويتوقع أن يستمر كل من الحساب المالي للحكومة والحساب الجاري لميزان المدفوعات بتسجيل فوائض في موازينها على الرغم من الانخفاض النسبي في أسعار النفط.

- تركزت نسبة المشتغلين من القوى العاملة بدولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2022 في قطاع التشييد بنسبة 18.1 %، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات بنسبة إشغال بلغت 12.5 %، تلاها قطاع أنشطة الاسر المعيشية التي تستخدم افراداً بنسبة بلغت 11.6 %.

- شكل قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة قيمة تعويضات المشتغلين بالدولة التي بلغت قيمتها 115.4 مليار درهم وبنسبة 20.0 % من اجمالي قيمة تعويضات المشتغلين خلال عام 2022.

1 الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية العالمية

الأوضاع الاقتصادية العالمية

نمو الاقتصادي العالمي

رغم ما شهده الاقتصاد العالمي بشكل عام من نمو في عام 2021، إلا أن نموه تباطئ خلال عام 2022 ومن المتوقع أن يستمر التباطؤ خلال عام 2023 قبل أن يستقر عند 3.0 % في عام 2024

تشير توقعات صندوق النقد الدولي – ابريل 2023 ، إلى تباطؤ النمو العالمي من 3.4 % في عام 2022 إلى 2.8 % في عام 2023 ثم 3 % في عام 2024.

ونمو الاقتصادات المتقدمة 2.7 % خلال عام 2022 والاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 4 % خلال العام ذاته، مع توقع تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة 1.3 % خلال عام 2023 وتراجع نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية 3.9 % خلال العام ذاته. وتوقع معاودة نمو الاقتصادات المتقدمة 1.4 % خلال عام 2024 ، وتوقع نمو اقتصادات الاسواق الناشئة والبلدان النامية 4.2 % خلال عام 2024.

الرسم البياني رقم (1): آفاق النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

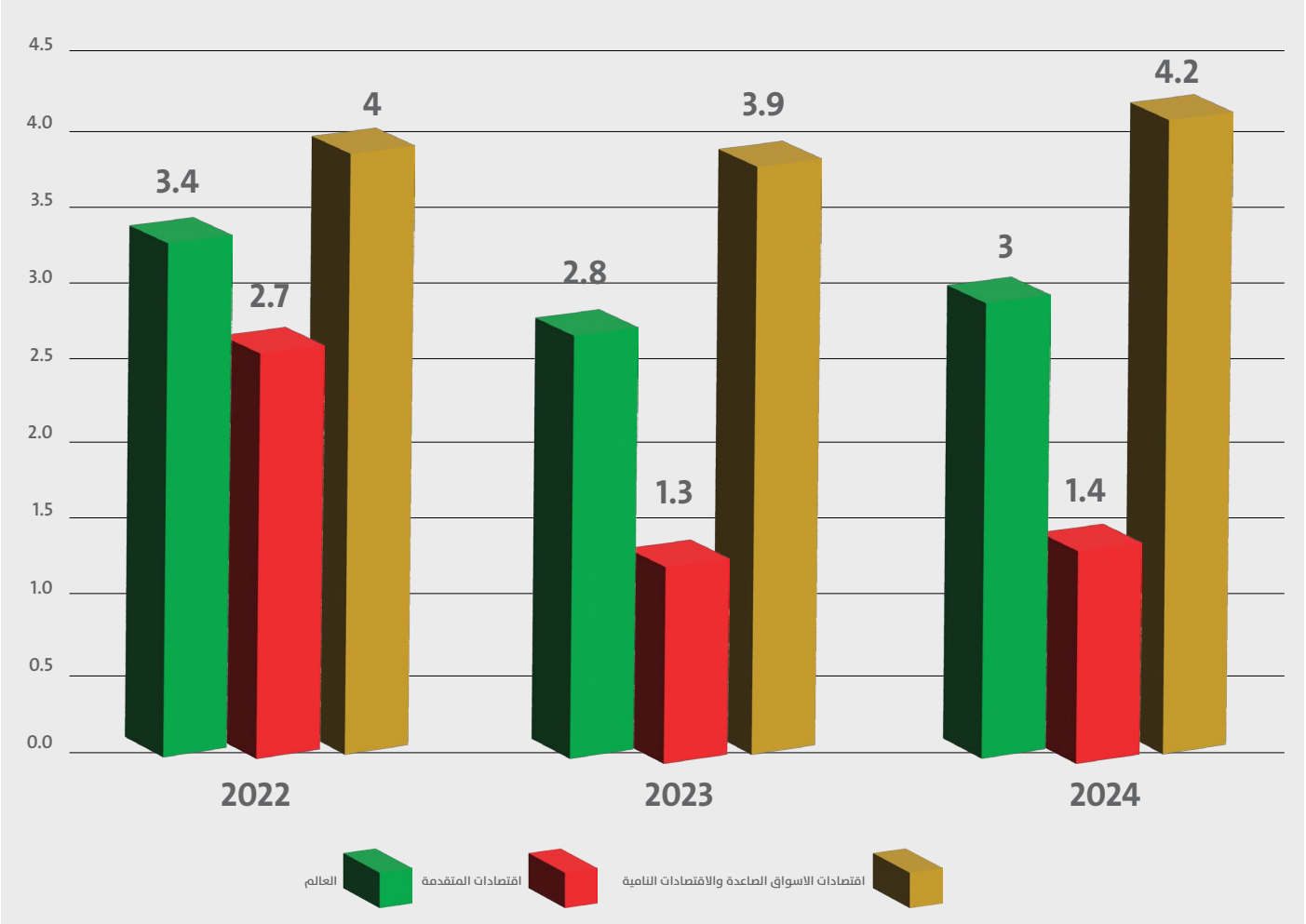

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2023

1.1 الاقتصادات المتقدمة

1.1.1 الولايات المتحدة الأمريكية

انخفض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة من 5.7 % في عام 2021 إلى 2.1 % في عام 2022 وتوقع انخفاضه الى1.6 % في عام 2023 و 1.1 % في عام 2024 ، بسبب تشديد الأوضاع النقدية والمالية، واضطراب الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة مؤخراً.

1.1.2 منطقة اليورو

سجل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو نحو 3.5 % في عام 2022 وتوقع انخفاضه الى 0.8 % في عام 2023، ثم تعاود الارتفاع الى 1.4 % في عام 2024 ، نتيجة استمرار التداعيات الحادة لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب.

ويتركز تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة ولا سيما منطقة اليورو (خاصة ألمانيا) والمملكة المتحدة ، حيث يُتوقع هبوط النمو الى 0.1- % و 0.3- % على التوالي خلال عام 2023 قبل أن يتعافى ويصل إلى 1,1 % و1 % في 2024.

الرسم البياني رقم (2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

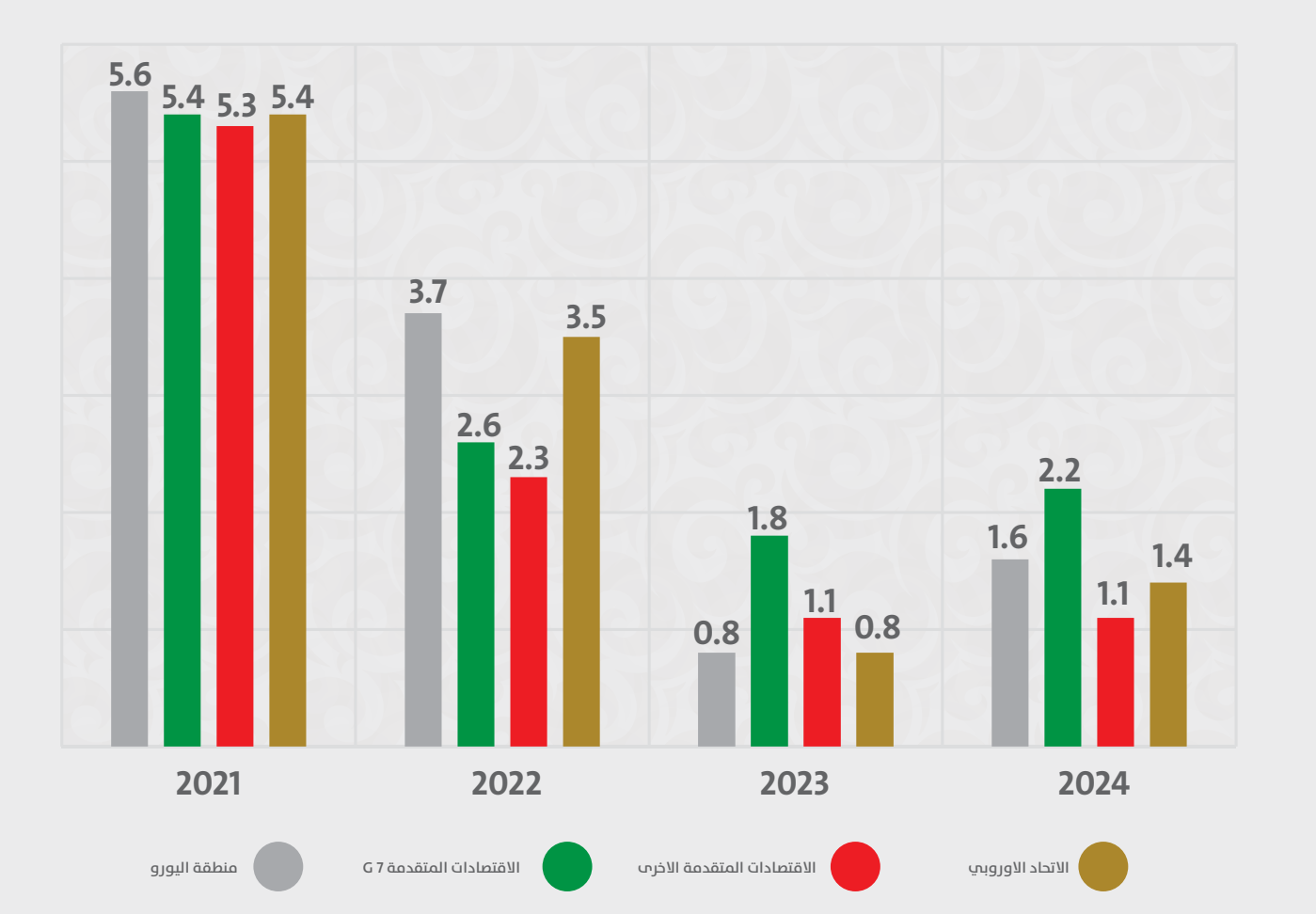

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2023

سجل النمو في اليابان عند 1.1% في عام 2022 وتوقع أن يعاود الارتفاع الى 1.3% في عام 2023، وتوقع معاودة انخفاضه الى 1 % عام 2024 .

• اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

على عكس التباطؤ المتزايد في الاقتصادات المتقدمة، فقد ارتفع النمو في مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى 4.0 % في عام 2022 ، وتوقع انخفاضه الى 3.9 % عام 2023 ثم يعاود الارتفاع الى 4.2 % عام 2024 .

1.2.1 آسيا الصاعدة والنامية

انخفاض النمو من 7.2 % في 2021 إلى 4.4 % في 2022 قبل أن يتوقع ارتفاعه إلى 5.3 % في 2023 . و 5.1 % عام 2024 . كما يلاحظ تعافي اقتصاد الصين الذي أُعيد فتحه بقوة ، حيث يتوقع ان يبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال عام 2023 الى 5.2 % ، بعد انخفاضه الى 3.0 % خلال عام 2022 .

1.2.2 أوروبا الصاعدة والنامية

بلغ النمو 0.8 % في عام 2022 ويتوقع ارتفاعه الى 1.2 % في عام 2023 ، وتوقع استمرار نموه الى 2.5 % في عام 2024. في حين تراجع النمو في روسيا الى 2.1- % في 2022 ويتوقع اعادة نموه بشكل طفيف الى 0.7 % في 2023 وتوقع استمرار النمو الى 1.3 % في 2024 . أما في أوكرانيا، حدوث انكماش حاد بنسبة 30.3- % في عام 2022، نتيجة للحرب في أوكرانيا والعقوبات الدولية التي تهدف إلى الضغط على روسيا لإنهاء الأعمال العدائية ، كما يتوقع استمرار تراجع النمو الى 3.0- % في عام 2023.

1.2.3 منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

بلغ النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 4.0 % في عام 2022 ويتوقع تراجعه الى 1.6 % في عام 2023 ، ثم معاودة النمو الى 2.2 % في عام 2024 . النمو الذي يشهده عام 2022 يعود بالأساس إلى نشاط أقوى من المتوقع في النصف الأول من عام 2022 على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وظروف التمويل الخارجي المواتية. ولكن من المتوقع أن يتباطأ النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في 2023 مع ضعف نمو البلدان الشريكة، وتشديد الأوضاع المالية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

جدول رقم (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الصاعدة والناشئة بآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي (%)

مجموعة الدول	2021	2022	*2023	*2024
آسيا الصاعدة والنامية	7.2	4.4	5.3	5.1
أوروبا الصاعدة والنامية	6.8	0.8	1.2	2.5
منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.9	4.0	1.6	2.2

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2023

1.2.4 منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

بلغ النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 5.3 % في عام 2022، مما يعكس إلى حد كبير التوقعات الإيجابية لمصدري النفط في المنطقة ومنها دول مجلس التعاون، وتأثيراً خفيفًا بشكل غير متوقع للحرب في أوكرانيا على القوقاز وآسيا الوسطى. في عام 2023، من المتوقع أن يتراجع النمو في المنطقة إلى 2.9 % مع انخفاض أسعار النفط وتداعيات التباطؤ العالمي والحرب في أوكرانيا.

1.2.5 منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

انخفض نمو منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من 4.7 % في 2021 إلى 3.9 % في 2022 وتوقع انخفاض النمو في 2023 إلى 3.6 % ثم معاودة الارتفاع إلى 4.2 % في 2024. تعكس هذه النظرة الأضعف نمواً منخفضاً للشركاء التجاريين، وتشديداً في الظروف المالية والنقدية، وتحولاً سلبياً في شروط تجارة السلع الاساسية.

الرسم البياني رقم (3): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء (%)

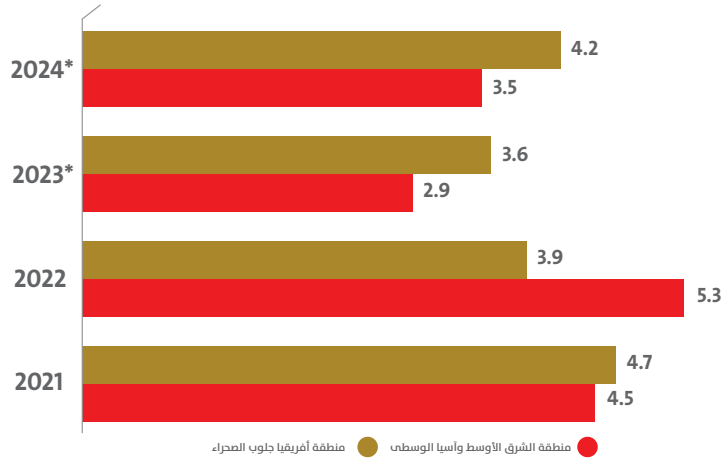

المصدر: صندوق النقد الدولي - افاق الاقتصاد العالمي ابريل 2023

2 . التضخم العالمي

كنتيجة منطقية لتعافي الاقتصاد العالمي وانتعاش النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم زادت مستويات الطلب على السلع والخدمات بزيادة تفوق العرض الذي لا يمكنه تلبية هذه الزيادة في الطلب على المدى القصير، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما وساهمت عوامل أخرى جيوسياسية لوجستية تتعلق باختناق سلاسل الإمداد العالمية، إلى زيادة هذه الفجوة وهو ما رفع معدل التضخم بشكل يفوق التوقعات في 2022

ارتفع التضخم العالمي من 4.7 % في عام 2021 إلى 8.7 % في عام 2022 قبل أن يبدأ بالتراجع التدريجي لاحقا ليصل حسب التوقعات إلى 7 % في 2023 و4.9 % في 2024.

إن الارتفاع المفاجىء في التضخم أكثر انتشاراً في الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة درجات التباين على مستوى اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ارتفع التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى أعلى مستوى له منذ 40 عاما في أغسطس 2022، حيث بلغ التضخم 8.0 % في الولايات المتحدة وتوقع انخفاضه الى 4.5 % عام 2023 و 2.3 % عام 2024 . كما بلغ التضخم 8.5 % في منطقة اليورو خلال عام 2022 ويتوقع انخفاضه الى 5.6 % عام 2023 و 3.0 % عام 2024 ، بينما شهدت المملكة المتحدة تضخمًا سنويًا بنسبة 9.1 % خلال عام 2022 وتوقع انخفاضه الى 6.8 % عام 2023 و 3.0 % عام 2024 .

الرسم البياني رقم (4): تطور التضخم العالمي خلال الفترة 2021-2024 (%)

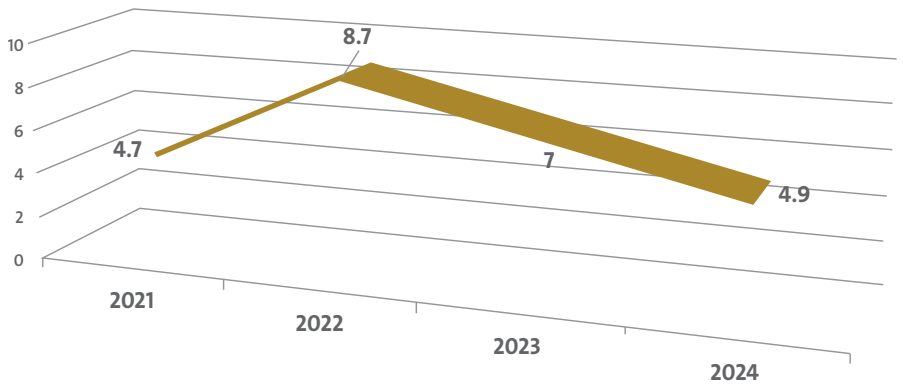

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2023

وتشير التقديرات إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية شهدت تضخمًا بنسبة 9.8 % عام 2022 ، ويتوقع ان يبلغ التضخم 8.6 % عام 2023 و 6.5 % عام 2024 . كما بلغ معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 14.3 % عام 2022، ويتوقع أن يرتفع الى 15.9 % عام 2023 و توقع انخفاضه الى 12.0 % عام 2024 .

3 . التجارة العالمية

لقد أدت اختناقات سلاسل الإمداد نتيجة سياسات الإغلاق التي انتهجتها بعض الدول ومنها الصين كإجراء احترازي للتعامل مع موجة جديدة من كوفيد19-، إضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية والتطورات الجيوسياسية الدولية إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية إلى النصف في عام 2022

تباطأ نمو التجارة العالمية بشكل حاد من 10.6 % في عام 2021 إلى 5.1 % في عام 2022 وتوقع تباطؤه الى 2.4 % في عام 2023. ويعكس التباطؤ بشكل أساسي انخفاض نمو الناتج العالمي وقيود سلاسل التوريد. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع قيمة الدولار في عام 2022 بنحو 13 % إلى مزيد من التباطؤ في نمو التجارة العالمية، مع الأخذ في الاعتبار الدور المهيمن للدولار في فواتير الصادرات والمستوردات العالمية وأثرها على أسعار المستهلكين والمنتجين على حدٍ سواء.

الرسم البياني رقم (5): نمو التجارة العالمية خلال الفترة 2021-2024 (%)

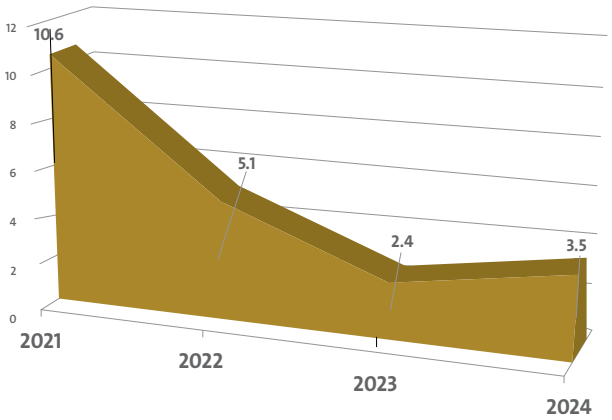

المصدر: صندوق النقد الدولي

2

الفصل الثاني:
الأوضاع الاقتصادية العربية والخليجية

الأوضاع الاقتصادية العربية

نمو الاقتصاد العربي

حققت الاقتصادات العربية نمواً ملحوظاً في عام 2022 بلغ نحو 5.4 % مقارنة بنحو 3.5 % في عام 2021 حسب توقعات صندوق النقد العربي، ويعود هذا النمو إلى مجموعة من العوامل وفي مقدمتها نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية في تبني حزم التحفيز لدعم التعافي الاقتصادي.

شهد معدل نمو الاقتصادات العربية ارتفاعاً في عام 2022 ليسجل نحو 5.4 % مقابل 3.5 % المسجل في عام 2021، حسب توقعات صندوق النقد العربي، مدفوعاً بالعديد من العوامل، يأتي على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي، علاوة على ذلك الاثر الايجابي لتنفيذ العديد من برامج الاصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنويع الاقتصادي، واصلاح بيئات الاعمال ، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري ، وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات . فيما يتوقع تراجع النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2023 ليسجل نحو 4 %، بما يتواكب مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في اسعار السلع الاساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

كما نوه صندوق النقد الدولي في تقريره الاخير الصادر في ابريل 2023 أن السعودية هو أسرع اقتصاد عربي في عام 2022، بمعدلات نمو 8.7 %، تليه الكويت والتي تتجه لتحقيق معدل نمو 8.2 %، في المرتبة الثانية عربيا، تليها العراق 8.1 %، وفي المرتبة الرابعة الامارات، حيث اشار صندوق النقد الدولي الى تحقيق نمواً إقتصادياً بنسبة 7.4 %، خلال عام 2022، تليها مصر بنمو 6.6 %، وعُمان 4.3 %.

جدول رقم (2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول عربية مختارة (%)

الدولة	2020	2021	2022
الجزائر	-5.1	3.4	2.9
البحرين	-4.9	2.7	4.2
مصر	3.5	3.3	6.6
العراق	-15.7	7.7	8.1
الأردن	-1.6	2.2	2.7
الكويت	-8.9	1.3	8.2
المغرب	-7.2	7.9	1.1
عُمان	-3.2	2.9	4.3
قطر	-3.6	1.6	4.2
المملكة العربية السعودية	-4.1	3.9	8.7
تونس	-8.7	4.4	2.5
الإمارات العربية المتحدة	-4.8	3.9	7.4
اليمن	-8.5	-1.0	1.5

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2023

1.1 الدول العربية المصدرة للنفط

إستفادت الدول العربية المصدرة للنفط في عام 2022 من ارتفاع كميات الانتاج النفطي في إطار اتفاق اوبك ، ومواصلة الزيادة في أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية، وهو ما دعم مستويات الانفاق العام المحفز للنمو في هذه الدول، ليرتفع معدل نمو المجموعة الى 6 % في عام 2022، مقابل 3.2 % في عام 2021. أما في عام 2023، فمن المتوقع انخفاض معدل نمو دول المجموعة إلى 3.7 % في ظل التوقعات بإنخفاض الاسعار العالمية للنفط والغاز، وبدء التلاشي التدريجي لآثار دعم السياستين المالية والنقدية.

2.1 الدول العربية المستوردة للنفط

من المتوقع ان تسجل وتيرة نمو معتدلة في عام 2022 تقدر بنحو 4.1 % مقابل 2.7 % في عام 2021، مع حصول تحسن نسبي لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجموعة في العام 2023 ليصل الى 4.6 %، نتيجة تحسن مستويات الطلب الكلي في هذه البلدان، وانحسار تدريجي للضغوطات التي تواجه اوضاع الموازنات العامة، وموازين المدفوعات، نتيجة الانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية العام المقبل.

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي العربي

وقعت معظم الدول العربية بإستثناء بعض الدول المصدرة للنفط ودول عربية أخرى ضمن الدخل المتوسط وفقا لتصنيف للبنك الدولي الجديد لاقتصادات العالم والذي يستند إلى مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

وفقاً للتصنيف الجديد لاقتصادات الدول حول العالم، والذي أصدره البنك الدولي، تم تقسيم الدول خلال عام 2022 لأربع مجموعات؛ دول ذات دخل منخفض (أقل من 1085 $)، متوسط أدنى (1,086 $ - 4,255 $)، متوسط أعلى (4,256 $ - 13,205$)، ودخل مرتفع (أكثر من 13,205 $)، والتي تستند إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للعام السابق.

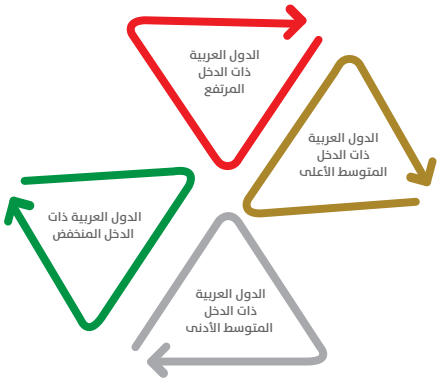

سجلت دول الخليج من الدول العربية ذات الدخل المرتفع (الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، الكويت وعُمان)، في حين سجلت العراق، ليبيا والأردن من الدول العربية ذات الدخل المتوسط الأعلى. وسجلت أغلب باقي الدول العربية في فئة الدخل المتوسط الأدنى كالمغرب، مصر، لبنان، موريتانيا، جزر القمر، تونس، الجزائر، جيبوتي والأراضي الفلسطينية. أما سوريا، اليمن، السودان، والصومال فسُجلت تحت فئة الدول ذات الدخل المنخفض.

وللعام الحادي عشر على التوالي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في لبنان في عام 2021، وشهدت البلاد أيضًا انخفاضًا حادًا في سعر الصرف. وإثر ذلك أصبحت لبنان من فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، بعد أن كانت من الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى منذ ما يقرب من 25 عامًا، حسب تصنيفات البنك الدولي الجديدة لمستوى الدخل لعام 2022 – 2023.

3. التضخم العربي

انعكست التطورات العالمية والمتمثلة في اختناق سلاسل الإمداد نتيجة لأسباب جيوسياسية واقتصادية إلى جانب عوامل أخرى على الاقتصادات العربية، حيث شهدت هذه الاقتصادات ارتفاعا في المستوى العام للأسعار

لوحظ ارتفاع المستوى العام للاسعار بالدول العربية خلال عام 2022، ليعكس تواصل تأثير التطورات الدولية واثرها على سلاسل الامداد الدولية، وزيادة مستويات الاسعار العالمية للنفط والمواد الاساسية خاصةً منها السلع الغذائية، إضافة الى اثر ارتفاع مستويات الطلب المحلي، وزيادة معدلات ضرائب الاستهلاك او البدء في فرضها ببعض الدول العربية، وكذلك اثر التمرير الناتج عن تراجع سعر صرف بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسة ، كمحصلة للتطورات المذكورة ، حسب صندوق النقد العربي فقد بلغ معدل التضخم في الدول العربية نحو 7.6 % خلال عام 2022، اما بالنسبة لعام 2023 فيتوقع أن يصل معدل التضخم الى حوالي 7.1 %. وقدر الصندوق خلال عام 2022 أن يسجل معدل التضخم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 2.2 %، وحوالي 2.3 % في عام 2023

جدول رقم (3): معدلات التضخم في أسعار المستهلك في دول عربية مختارة (%)

الدولة	2020	2021	2022
الجزائر	2.4	7.2	9.3
البحرين	-2.3	-0.6	3.6
مصر	5.7	4.5	8.5
العراق	0.6	6.0	5.0
الأردن	0.4	1.3	4.2
الكويت	2.1	3.5	3.9
المغرب	0.6	1.4	6.6
عُمان	-0.9	1.5	2.8
قطر	-2.7	2.3	5.0
المملكة العربية السعودية	3.4	3.1	2.5
تونس	5.6	5.7	8.3
الإمارات العربية المتحدة	-2.1	-0.1	4.8
اليمن	-4.8	3.9	7.4

المصدر: صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2023

4. البطالة العربية

تعد الدول العربية من أعلى وأسرع دول العالم في معدلات البطالة بين الشباب من الجنسين

سجلت الدول العربية أعلى وأسرع معدل بطالة بين الشباب في جميع أنحاء العالم حسب توقعات منظمة العمل الدولية، حيث وصل إلى نحو 24.8 % في عام 2022.

أما بالنسبة للشابات في المنطقة، فالوضع أكثر سوءً، حيث بلغ معدل البطالة بينهن 42.5 % في عام 2022، وهو أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من المتوسط العالمي لبطالة الشابات (14.5 %).

الرسم البياني رقم (6) معدل البطالة في المنطقة العربية مقارنة بالعالم (%)

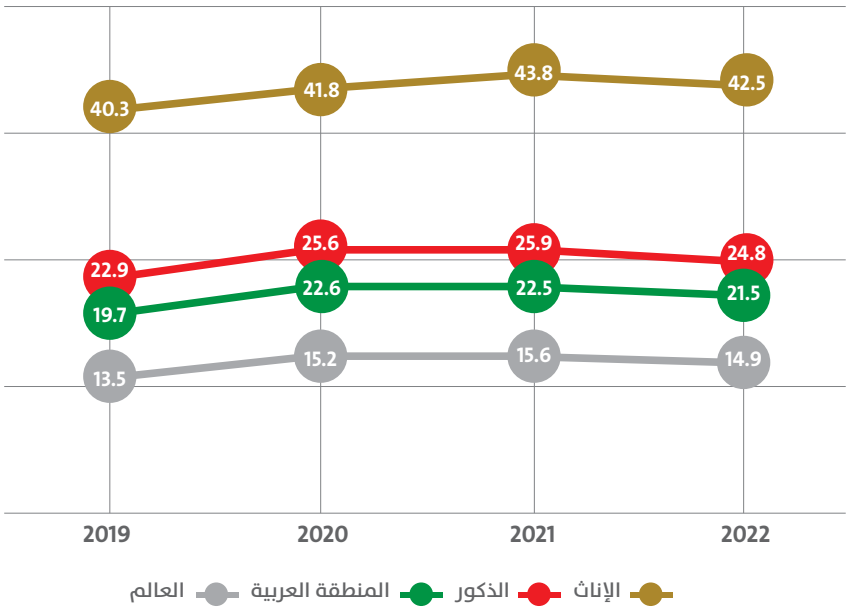

المصدر: منظمة العمل الدولية

5. الموازنات العربية

ساهمت زيادة الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة انتعاش أسواق النفط العالمية إلى انخفاض عجز الموازنة العامة لهذه الدول عن مستوياتها في عام 2021، ولكن بشكل عام تبقى عجوزات الموازنات العامة في الدول العربية الأخرى المصدرة والمستوردة للنفط عند مستويات مرتفعة.

يُتوقع صندوق النقد العربي أن ينخفض العجز في الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية في عام 2022 ليبلغ 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.6 % في عام 2021، جراء الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية، خاصةً في ظل توقع تحسن الأوضاع المالية وتحقيق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فائضاً في موازنتها المُجمعة في عام 2022 لأول مرة منذ موجة انخفاض أسعار النفط في 2014، حيث تشير البيانات الى تراجع عجز الموازنة لدول المجموعة الى نحو 4.1 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021، مقابل عجز بلغ حوالي 10.4 % في عام 2020 ، ويتوقع ان تحقق دول المجلس فائضاً في الموازنة العامة في عام 2022، يقدر بنحو نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجموعة.

كما يتوقع الصندوق بقاء عجوزات الموازنات العامة في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، والدول العربية المستوردة له عند مستويات مرتفعة نسبياً في عام 2022.

6. المديونية العربية

احتلت لبنان المرتبة الأولى من حيث حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2020-2021، في حين بلغت إجمالي الديون الحكومية العربية نحو 1.5 تريليون دولار خلال عام 2022 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

تجاوزت الديون الحكومية في الدول العربية 1.5 تريليون دولار خلال عام 2022 حسب بيانات صندوق النقد الدولي. وكانت المديونية الأعلى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020-2021 لدولة لبنان، تلتها البحرين، والأردن، ومصر واليمن

جدول رقم (4): الدين العام للحكومات العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي- دول عربية مختارة (%)

الدولة	2020	2021	2022
الجزائر	52.0	62.8	52.4
البحرين	128.5	126.3	117.6
مصر	86.2	89.9	88.5
العراق	84.3	59.2	43.3
الأردن	87.0	90.9	89.4
الكويت	11.7	8.7	2.9
المغرب	72.2	68.9	68.8
عُمان	69.7	61.3	40.1
قطر	72.6	58.4	45.3
المملكة العربية السعودية	31.0	28.8	22.6
تونس	77.6	79.9	79.4
الإمارات العربية المتحدة	41.1	35.9	30.0
اليمن	98.5	85.1	73.0
لبنان	144.1	-	-

المصدر: صندوق النقد الدولي

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية الخليجية

1. نمو الاقتصاد الخليجي: التحول نحو التعافي

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموا مرتفعا خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، ودعمت أسعار النفط ونمو القطاعات غير النفطية هذا النمو كما جاءت الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها هذه الدول في سياق تنويع اقتصادها الوطني عاملا مهما عزز هذا النمو.

توقع صندوق النقد العربي ان تحقق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدل نمو مرتفع نسبياً في عام 2022 بنحو 6.3 % مقابل 3.1 % لمعدل النمو المسجل في عام 2021 ، بفعل مجموعة من العوامل الداعمة للنمو في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية، والتأثير الايجابي للإصلاحات الاقتصادية المطبقة على صعيد التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، علاوة على الاستمرار في تبني حزم للتحفيز داعمة للتعافي من جائحة كوفيد19- ، في حين من المتوقع انخفاض وتيرة نمو دول المجموعة الى 3.7 % في عام 2023 .

تفاوت أداء اقتصادات دول مجلس التعاون وذلك لعوامل عدة ومنها تفاوت درجات تعافي الاقتصاد بين دول المجلس، وتفاوت الحركة التجارية والاقتصادية، واختلاف هيكل القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا حققت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين دول المجلس باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية نحو 3.9 % في عام 2021 و 8.7 % عام 2022 ، وذلك بعد أن حقق تراجعا بلغ نحو -4.3 % في عام 2020 . فيما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عمان في عام 2021 نحو 2.9 %، بعد تراجع شهده الاقتصاد العماني خلال عام 2020 وصل نحو -3.2 % في حين عاود ارتفاعه خلال عام 2022 الى 4.3 %. كما حقق الاقتصاد البحريني والقطري

والكويتي نمواً موجباً خلال عام 2021، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها نحو 2.7 % و1.6 % و1.3 % على التوالي وعاود ارتفاعه خلال عام 2022 الى 4.2 % و 4.2 % و8.2 % على التوالي . ويوضح الشكل البياني أدناه تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول المجلس خلال الفترة من 2020 – 2023.

الرسم البياني رقم (7): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)

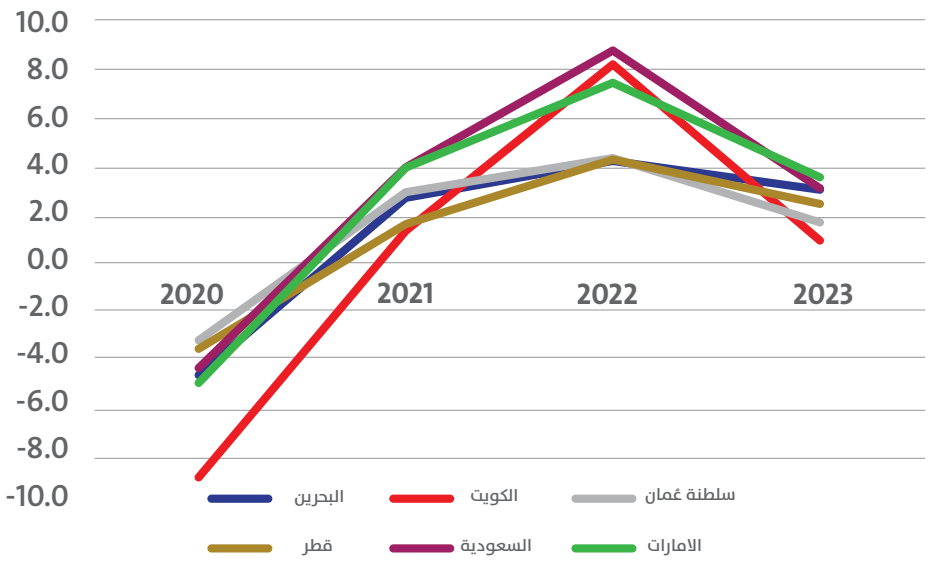

المصدر: صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023

2. التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كما أثرت التطورات الجيوسياسية المتمثلة بشكل رئيسي في الحرب الروسية الأوكرانية إضافة إلى عوامل أخرى تمثلت في نمو الطلب بشكل استثنائي كرد فعل طبيعي بعد تعافي الاقتصاد العالمي، إلى رفع معدلات التضخم العالمية، ولم تكن دول مجلس التعاون بمنأى عن هذه التغيرات، ولكن نسبيا بقي متوسط معدلات التضخم فيها أقل مما كان عليه في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة.

ساهمت التطورات الجيوسياسية وارتفاع كلفة الانتاج بما في ذلك النقل وكذلك كلفة الأيدي العاملة، إلى جانب نمو الطلب بشكل استثنائي بعد تعافي الاقتصاد، في ارتفاع أسعار المنتجات ومنها المواد الغذائية، وهو ما ساهم في رفع معدل التضخم على مستوى العالم، حيث وصل معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021 إلى نحو 3.1 % وفي عام 2022 7.3 % ، (تجاوزت الولايات المتحدة هذا المعدل إذ بلغ معدل التضخم فيها نحو 4.7 % عام 2021 و 8 % عام 2022)، في حين بلغ معدل التضخم في الأسواق النامية والاقتصادات الناشئة نحو 5.9 % خلال عام 2021 و 9.8 % خلال عام 2022 .

ولم تكن دول المجلس بمنأى عن هذه التغيرات، ولكن بقيت معدلات التضخم بالمتوسط فيها أقل من معدل التضخم في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة، حيث بلغ معدل التضخم في دول المجلس نحو 1.6 % خلال عام 2021 و 3.8 % عام 2022 ، وكانت دولة قطر قد حققت أعلى معدل للتضخم لأسعار المستهلك بين دول المجلس خلال عام 2022، حيث بلغ معدل التضخم فيها نحو 5 % في حين كانت السعودية الأقل حيث بلغ معدل التضخم في العام نفسه نحو 2.5 %. ويوضح الجدول أدناه معدل التضخم في دول المجلس خلال عام 2021 وعام 2022 .

جدول رقم (5): معدل التضخم لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عامي 2021 و2022

الدولة	معدل التضخم (%) 2021	معدل التضخم (%)2022
المملكة العربية السعودية	3.1	2.5
دولة قطر	2.3	5.0
دولة الكويت	3.5	3.9
سلطنة عمان	1.5	2.8
مملكة البحرين	- 0.6	3.6
الامارات	- 0.1	4.8

المصدر: صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023

3

الفصل الثالث: أداء الاقتصاد الوطني

أداء الاقتصاد الوطني

1. نمو الاقتصاد الوطني

تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل نمو تجاوز التوقعات في عام 2022، وساهمت السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومة لمواجهة الجائحة وتداعياتها في دعم نمو الاقتصاد في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من مخاطر الركود.

جدول رقم (6): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010 للفترة من 2018-2022

القيمة بالمليون درهم

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي	1,501,121	1,517,759	1,442,523	1,505,341	1,623,517
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	1,059,079	1,087,415	1,028,348	1,095,524	1,174,615

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
المسح الاقتصادي لعام 2021
تقديرات أولية لعام 2022

حقق الاقتصاد الوطني نمواً خلال عام 2022 بوتيرة لم يشهدها خلال السنوات العشرة الماضية، وتمكن من التعافي الاقتصادي واسترجاع الجزء الأكبر من مستويات الإنتاج ما قبل الجائحة وما تبعها من اضطرابات جيوسياسية اقتصادية عالمية، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 مقابل عام 2021 بنسبة 7.9 %، مدفوعاً بنمو الناتج للقطاعات غير النفطية بوتيرة مشابهة وبنسبة 7.2 % خلال ذات الفترة.

الرسم البياني رقم (8): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

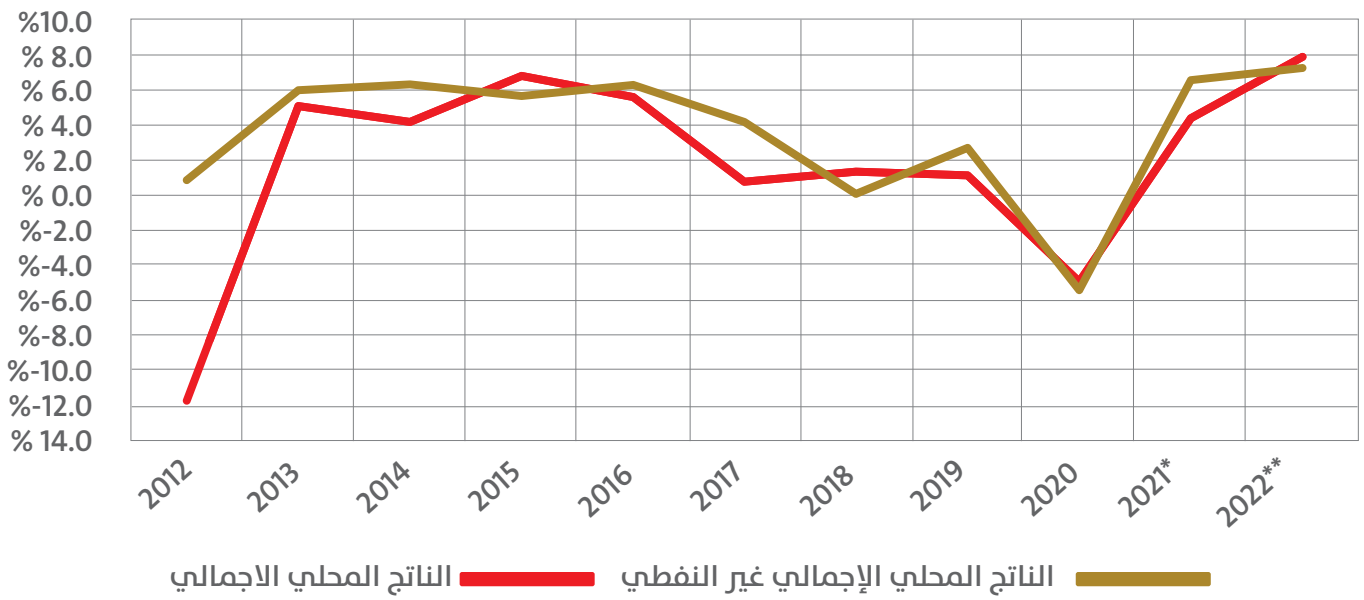

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني رقم (9): المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لعام 2022 (%)

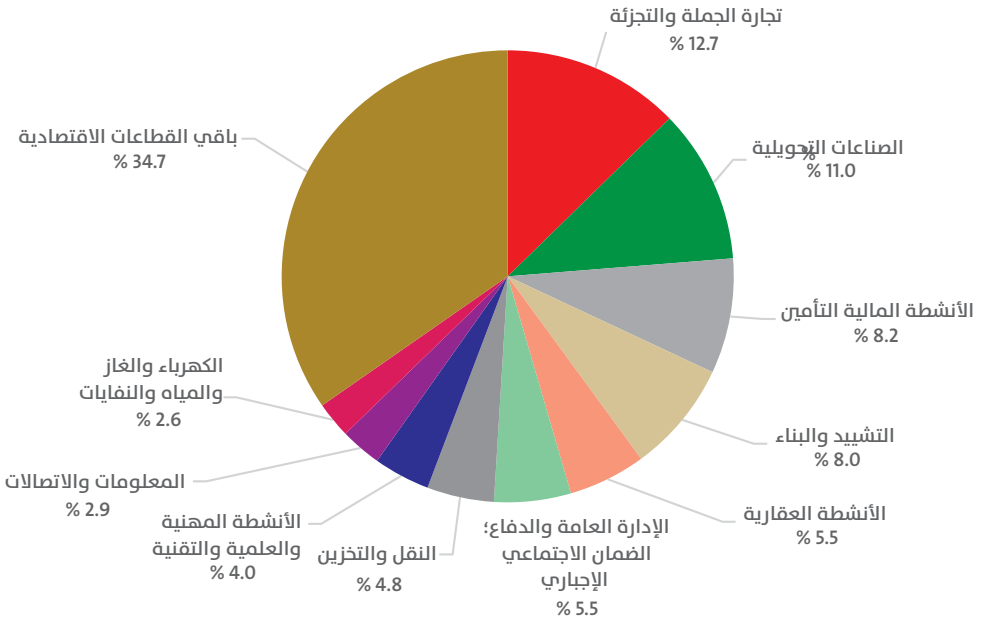

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

وبالنظر إلى التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بحسب الأهمية النسبية، فقد إستحوذت 10 قطاعات على 65.3 % من اجمالي الناتج غير النفطي، تصدر تلك القطاعات قطاع تجارة الجملة والتجزئة بوزن نسبي وصل إلى 12.7 %، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بوزن نسبي وصل الى 11 % ومن ثم الأنشطة المالية وأنشطة التأمين استحوذت على 8.2 %، والبناء والتشييد بلغت مساهمته نحو 8 % بينما استحوذ القطاع العقاري على 5.5 % من الناتج الإجمالي غير النفطي.

وبالنظر إلى معدلات النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية، نلاحظ أن قطاع النقل والتخزين كان من أكثر القطاعات تعافياً ونمواً فقد نما بنسبة 20.2 % خلال عام 2022 مقابل عام 2021 بينما حلت أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية في المرتبة الثانية وبنمو سنوي بلغ 13.2 % في حين بلغت نسبة نمو أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية نحو 13 %، ونما القطاع العقاري بنسبة 12 %.

الرسم البياني رقم (10): معدلات النمو السنوية للقطاعات الاقتصادية لعام 2022 مقارنة بعام 2021

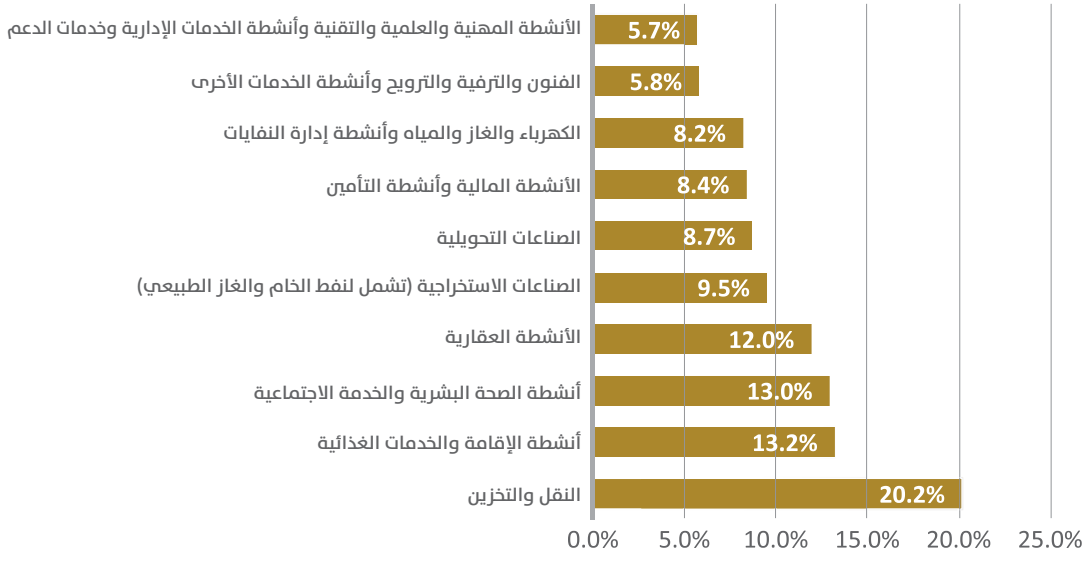

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

2. التضخم والرقم القياسي لأسعارالمستهلكين 2021-2022

على الرغم من تضخم أسعار المستهلك بشكل ملموس إلا أن التضخم بقي عند معدلات أقل من معدل التضخم العالمي خلال عام 2022

شهد المستوى العام لأسعار المستهلك تضخماً ملموساً ولكن بوتيرة أقل من معدلات التضخم في المنطقة والعالم، فقد بلغ معدل التضخم خلال الربع الأول من عام 2022 مقابل ذات الفترة من عام 2021 نحو 2.6% وفي الربع الثاني من عام 2022 ارتفع قليلا إلى 5.6%، بينما بلغ نحو 6.5% للربع الثالث من عام 2022 في حين شهد الربع الرابع من عام 2022 تراجع في معدل التضخم ليصل إلى 4.6%، وقد أدى التحسن الاقتصادي والتعافي من الجائحة مع العودة التدريجية للوضع الطبيعي لسلاسل التوريد إلى انخفاض تدريجي في معدلات التضخم لقطاع خدمات النقل الذي تراجعت معدلات التضخم له من نحو 30% خلال الربع الثاني والثالث 2022 إلى 11% في الربع الرابع 2022، وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم لمجموعة من السلع نتيجة زيادة الطلب عليها بعد الجائحة وفتح الأسواق وإلغاء الاغلاقات ومنها خدمات المطاعم والفنادق الذي ارتفعت معدلات التضخم فيها من نحو 5.7% خلال الربعين الثاني والثالث 2022 إلى نحو 10.3%في الربع الرابع 2022 وكذلك الأمر بالنسبة للملابس والأحذية والتي ارتفعت أسعارها مما انعكس على معدلات التضخم لها مرتفعة من 1.6% خلال الربع الثاني 2022 إلى 3.3% للربع الثالث ووصل معدل التضخم في الربع الرابع من عام 2022 لنحو 4.1%، والجدول التالي يوضح تغير معدلات التضخم لأسعار المستهلك للقطاعات المختلفة من خلال مقارنة الأرباع المختلفة بين سنة 2021 وسنة 2022.

جدول رقم (7): معدلات التضخم ربع السنوية حسب أقسام السلع والخدمات الرئيسية 2021 - 2022

الأقسام الرئيسية	الربع الأول 2021 / الربع الأول 2022 (%)	الربع الثاني 2021 / الربع الثاني 2022 (%)	الربع الثالث 2021 / الربع الثالث 2022 (%)	الربع الرابع 2021 / الربع الرابع 2022 (%)
المؤشر العام	2.61	5.59	6.48	4.63
الأغذية والمشروبات	4.95	8.16	8.49	7.05
التبغ	1.98	0.51	-0.78	-2.91
الملابس والأحذية	2.51	1.57	3.27	4.13
السكن والمياه والكهرباء والغاز	-1.85	-1.00	0.12	1.61
التجهيزات والمعدات المنزلية	-0.60	-0.29	-0.16	1.13
خدمات الصحة	0.11	0.71	3.84	3.72
خدمات النقل	21.08	30.26	30.18	10.96
الاتصالات	0.79	0.60	0.62	0.45
الترويح والثقافة	-7.26	17.18	23.70	21.46
التعليم	0.50	0.65	1.12	1.54
المطاعم والفنادق	7.00	5.71	5.68	10.32
التأمين والخدمات المالية	-3.50	5.79	0.50	1.85
سلع وخدمات متنوعة	0.10	2.96	3.02	2.59

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ويشير التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ارتفاع في الأسعار بنسبة 4.8 % في عام 2022 عن مستواه في عام 2021. وقد قاد قطاع النقل هذا الارتفاع في الأسعاروشهد أكبر زيادة في سنة 2022 وبنسبة 23 %بسبب زيادة أسعار الطاقة و زيادة تكاليف النقل. تلاه في المرتبة الثانية قطاع الترويح والثقافة بمعدل تضخم سنوي وصل إلى 13 % ومن ثم قطاعي المطاعم والفنادق والأغذية والمشروبات وبنسبة 7.2 %، في المقابل انخفضت أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز والتبغ بمعدل 0.3 %.

جدول رقم (8): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم السنوية حسب الأقسام الرئيسية للسلع والخدمات 2021 - 2022 (سنة الأساس 2021= 100)

الأقسام الرئيسية	الرقم القياسي 2021	الرقم القياسي 2022	معدل التضخم (%)
الرقم القياسي العام	100.00	104.83	4.83
الأغذية والمشروبات	100.00	107.17	7.17
التبغ	100.00	99.68	-0.32
الملابس والأحذية	100.00	102.87	2.87
السكن والمياه والكهرباء والغاز	100.00	99.71	-0.29
التجهيزات والمعدات المنزلية	100.00	100.02	0.02
خدمات الصحة	100.00	102.07	2.07
خدمات النقل	100.00	122.95	22.95
الاتصالات	100.00	100.61	0.61
الترويح والثقافة	100.00	112.96	12.96
التعليم	100.00	100.95	0.95
المطاعم والفنادق	100.00	107.19	7.19
التأمين والخدمات المالية	100.00	101.05	1.05
سلع وخدمات متنوعة	100.00	102.16	2.16

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

3. التجارة الخارجية غير النفطية

حققت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة معدل نمو تجاوز 17.6% وتجاوز حجم التجارة الخارجية مبلغ 2 تريليون درهم خلال عام 2022

وصل حجم التجارة الخارجية غير النفطية (تشمل المناطق الحرة والمستودعات الجمركية) إلى 2.1 تريليون درهم وبنسبة نمو فاقت حاجز الـ 17.6% خلال عام 2022 مقابل عام 2021 مدفوعاً بنمو الواردات الإماراتية بنسبة 20.7% والصادرات غير النفطية بنسبة 6.7% وإعادة التصدير بنسبة 18.8%، ويعود هذا النمو لعدة أسباب لعل أهمها التعافي السريع لحركة التجارة الخارجية لدولة الإمارات من الجائحة بالإضافة الى مضي الدولة قدماً في توقيع إتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع مجموعة من الدول بالإضافة الى فتح أسواق تجارية جديدة.

جدول رقم (9): تطور حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2018-2022
(القيمة بالمليون درهم)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات غير النفطية واعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	التغير النسبي لإجمالي التجارة %
2018	898,481	206,050	431,551	637,601	1,536,082	**0.54**
2019	914,852	231,237	457,410	688,647	1,603,499	**4.39**
2020	785,112	254,642	363,413	618,055	1,403,167	**12.49-**
2021	991,633	331,629	463,263	794,892	1,786,526	**27.32**
2022	1,196,780	353,977	550,295	904,272	2,101,052	**17.61**

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

الرسم البياني رقم (11): تطور حجم إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية الإماراتية للفترة من 2018-2022
(القيمة بالمليون درهم)

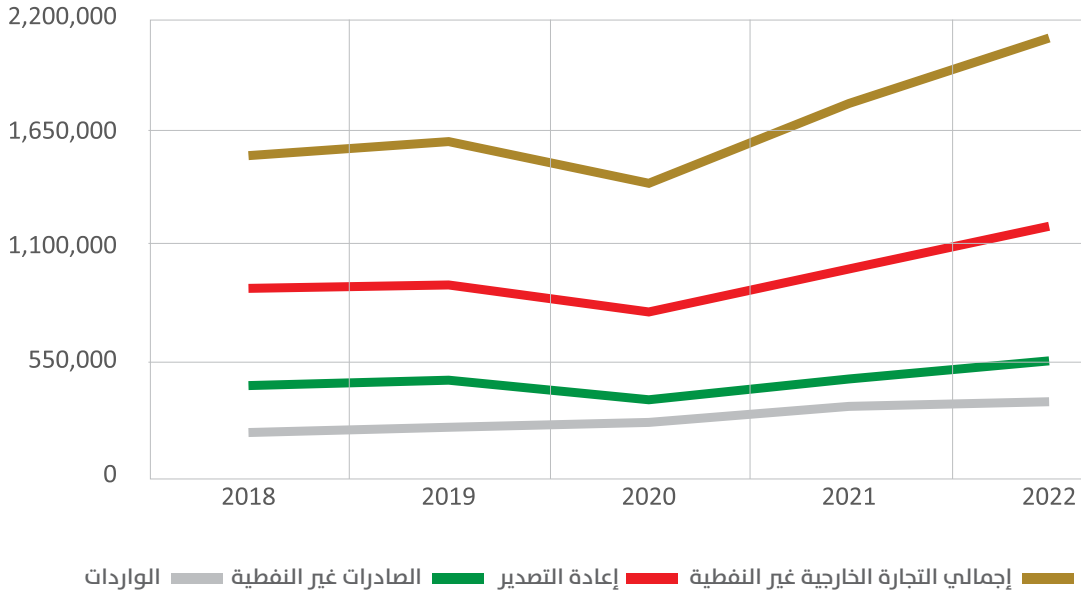

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

1.3 التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعات الدول

إستحوذت مجموعتي الدول الآسيوية غير العربية والدول الأوروبية على أكثر من نصف تجارة الإمارات الخارجية غير النفطية مع العالم وبوزن نسبي بلغ 58 %، حيث تصدَّرت الدول الآسيوية غير العربية قائمة مجموعات الدول بالنسبة لتجارة الامارات غير النفطية مع العالم خلال عام 2022 واستحوذت على 41.6 % تلتها مجموعة الدول الأوروبية بنسبة 16.3 % ومن ثم مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 13.4 %، والدول الأفريقية غير العربية بوزن نسبي وصل إلى 10.1 %.

جدول رقم (10): حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة حسب مجموعات الدول في عام 2022
القيمة بالمليون درهم

مجموعات الدول	الواردات		الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير		إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	
	القيمة مليون درهم	الوزن النسبي (%)	القيمة مليون درهم	الوزن النسبي (%)	القيمة مليون درهم	الوزن النسبي (%)	القيمة مليون درهم	الوزن النسبي (%)
الدول الأسيوية-غير العربية	554,940	% 46.4	139,039	% 39.3	180,149	% 32.7	874,128	% 41.6
الدول الأوروبية	235,172	7% .19	51,199	% 14.5	55,632	% 10.1	342,003	% 16.3
دول مجلس التعاون	68,237	% 5.7	78,923	% 22.3	134,973	% 24.5	282,133	% 13.4
الدول الأفريقية-غير العربية	156,360	% 13.1	17,217	% 4.9	39,148	% 7.1	212,725	% 10.1
الدول العربية الأخرى	43,979	% 3.7	48,466	% 13.7	110,978	% 20.2	203,423	% 9.7
الدول الأمريكية	121,766	% 10.2	16,779	% 4.7	27,286	% 5.0	165,831	% 7.9
الدول المحيطية	15,760	% 1.3	2,313	% 0.7	1,867	% 0.3	19,941	% 0.9
دول أخرى غير مبوبة	298	% 0.02	39	% 0.01	255	% 0.05	591	% 0.03
الدول الأمريكية	268	% 0.02	2	% 0.001	6	% 0.001	276	% 0.01
الإجمالي	**1,196,780**	**% 100**	**353,977**	**% 100**	**550,295**	**% 100**	**2,101,052**	**% 100**

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

2.3 التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب أهم الشركاء

تركزت نحو 50% من تجارة الإمارات الخارجية غير النفطية لعام 2022 مع 10 دول، وتقود الصين هذه الدول لتكون الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات، بقيمة إجمالية بلغت 266.5 مليار درهم إماراتي مستحوذة بذلك على ما نسبته 12.7% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات مع العالم وبنمو سنوي مقابل عام 2021 بلغ 19%. تلتها الهند في المرتبة الثانية بما قيمته 181.6 مليار درهم بوزن نسبي 8.6% وبنمو سنوي وصل إلى 10%، ثم السعودية التي تعد الشريك التجاري العربي الأول والثالث عالمياً للإمارات بقيمة اجمالية بلغت نحو 135.6 مليار درهم وبنسبة نمو سنوية 9%.

استطاعت الكويت الانضمام لقائمة أهم عشر شركاء تجاريين للإمارات خلال عام 2022 بعد خروج منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة من هذه القائمة.

الرسم البياني رقم (12): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة لعام 2022

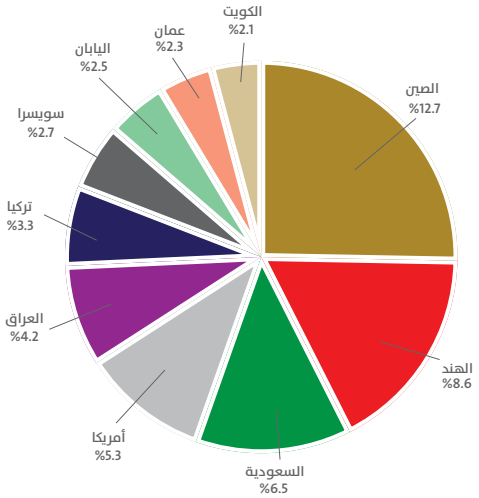

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

جدول رقم (11): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة مقارنة بين عامي 2021 - 2022

ترتيب الشركاء لعام 2021		القيمة مليون درهم	%	ترتيب الشركاء لعام 2022		القيمة مليون درهم	%
01	الصين	223,461	12.5%	01	الصين	266,462	12.7%
02	الهند	164,572	9.2%	02	الهند	181,630	8.6%
03	السعودية	124,653	6.9%	03	السعودية	135,623	6.5%
04	أمريكا	89,999	5.0%	04	أمريكا	110,418	5.3%
05	العراق	62,264	3.5%	05	العراق	88,205	4.2%
06	سويسرا	51,039	2.9%	06	تركيا	69,578	3.3%
07	تركيا	49,565	2.8%	07	سويسرا	57,752	2.7%
08	اليابان	49,195	2.8%	08	اليابان	52,820	2.5%
09	عمان	46,548	2.6%	09	عمان	47,443	2.3%
10	هونغ كونغ الصينية	44,075	2.5%	10	الكويت	43,511	2.1%

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

3.3 الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة

إستحوذت 10 دول على ما نسبته 62 % من حجم الصادرات الإماراتية غير النفطية، وتعد الهند الشريك التجاري الأول بالنسبة للصادرات الإماراتية غير النفطية بقيمة 37.6 مليار درهم وبنسبة استحواذ 10.6 % وبتراجع سنوي بلغ نحو 18 %، تلتها السعودية في المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً بنسبة 10 % من إجمالي الصادرات غير النفطية للدولة وبما قيمته 35.5 مليار درهم، ومن ثم سويسرا في المركز الثالث بوزن نسبي 8.8 % وبنمو سنوي وصل إلى 14 %.

استطاعت العراق الانضمام لقائمة أهم عشر شركاء بالنسبة للصادرات الإماراتية غير النفطية خلال عام 2022 وحلت في المرتبة السابعة بعد خروج جمهورية مصر من هذه القائمة.

تقدمت تركيا بالترتيب من حيث الأهمية النسبية الجغرافية للصادرات الإماراتية غير النفطية وبمقدار 4 مراتب لتحل خلال عام 2022 في المرتبة 5 بعد أن كانت في المرتبة 9 عام 2021.

جدول رقم (12): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة من حيث الصادرات غير النفطية مقارنة عامي 2021 و2022

الصادرات غير النفطية لعام 2021			الصادرات غير النفطية لعام 2022		
ترتيب الشركاء خلال 2021		القيمة مليون درهم	%	ترتيب الشركاء خلال 2022		القيمة مليون درهم	%
الهند	01	45,716	13.8	الهند	01	37,589	% 10.6
السعودية	02	37,828	11.4	السعودية	02	35,503	% 10.0
سويسرا	03	27,330	8.2	سويسرا	03	31,073	% 8.8
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	04	25,778	7.8	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	04	22,218	% 6.3
عُمان	05	15,795	4.8	تركيا	05	20,748	% 5.9
الكويت	06	12,658	3.8	عُمان	06	20,371	% 5.8
الصين	07	12,265	3.7	العراق	07	15,025	% 4.2
أمريكا	08	10,616	3.2	الكويت	08	14,232	% 4.0
تركيا	09	9,902	3.0	أمريكا	09	11,900	% 3.4
مصر	10	9,157	2.8	الصين	10	11,136	% 3.1

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

الرسم البياني رقم (13): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة من حيث الصادرات غير النفطية لعام 2022

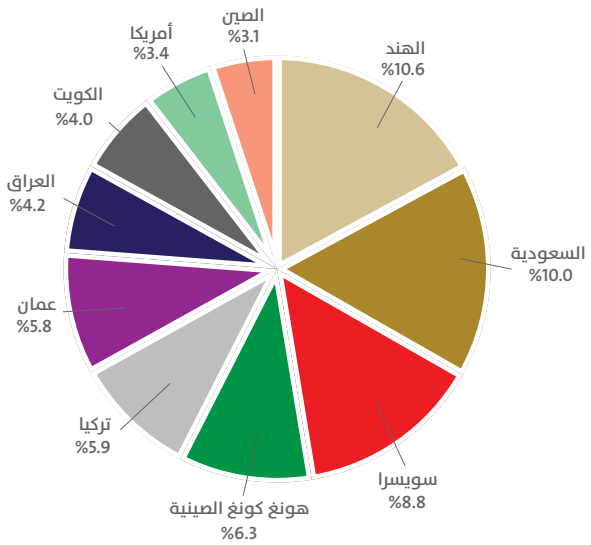

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

4.3 أهم الشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إعادة التصدير

حلّت السعودية في المرتبة الاولى من بين دول العالم بالنسبة لإعادة التصدير الإماراتي الى العالم خلال عام 2022 بنحو66.4 مليار درهم، مستحوذة بذلك على ما نسبته 12.1%، بينما جاءت العراق في المركز الثاني عالمياً بنسبة 11.2% بما قيمته 61.7 مليار درهم بنمو سنوي وصل إلى 39%، والهند في المركز الثالث مستحوذة على 9.1% من اجمالي إعادة التصدير الاماراتي بنمو سنوي بلغ 11%.

متانة العلاقات التجارية الإماراتية القطرية تعكسها الاحصائيات الرسمية، فقد نمت حركة إعادة التصدير الإماراتية الى قطر بنسبة 690% واستطاعت بذلك أن تكون ضمن أهم 10 وجهات للإمارات لحركة إعادة التصدير لتحل بالمرتبة السابعة خلال عام 2022.

جدول رقم (13): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة من حيث إعادة التصدير مقارنة عامي 2021 - 2022

الشركاء التجاريين في إعادة التصدير لعام 2021				الشركاء التجاريين في إعادة التصدير لعام 2022			
ترتيب الشركاء خلال 2021		القيمة مليون درهم	%	ترتيب الشركاء خلال 2022		القيمة مليون درهم	%
01	السعودية	59,728	12.9	01	السعودية	66,399	% 12.1
02	العراق	44,419	9.6	02	العراق	61,733	% 11.2
03	الهند	42,188	9.1	03	الهند	46,731	% 8.5
04	إيران	22,963	5.0	04	أمريكا	22,398	% 4.1
05	عُمان	21,252	4.6	05	الكويت	21,952	% 4.0
06	الصين	20,977	4.5	06	إيران	21,388	% 3.9
07	الكويت	20,925	4.5	07	قطر	19,145	% 3.5
08	أمريكا	17,527	3.8	08	عُمان	17,696	% 3.2
09	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	13,617	2.9	09	الصين	16,899	% 3.1
10	بلجيكا	12,539	2.7	10	بلجيكا	15,841	% 2.9

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

الرسم البياني رقم (14): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة من حيث إعادة التصدير لعام 2022

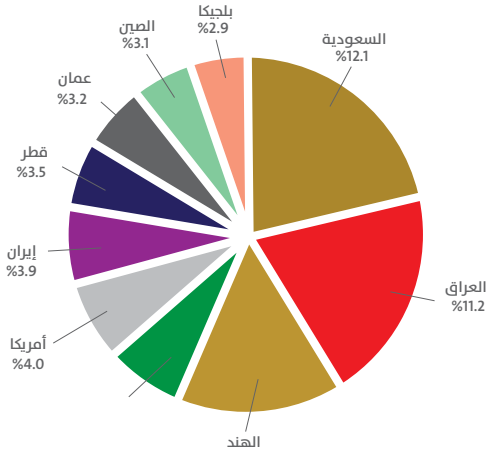

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

5.3 أهم الشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة في الواردات

استحوذ 10 شركاء تجاريين نحو 54.3 % من إجمالي واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من العالم خلال عام 2022.

مازالت الصين الشريك الأهم بالنسبة للواردات الإماراتية من العالم خلال عامي 2022/2021، بنسبة إستحواذ وصلت خلال عام 2022 الى 19.9 % بما قيمته 238.4 مليار درهم بنمو سنوي وصل إلى 25 %، تلتها الهند وبنسبة مساهمة 8.1 % بقيمة اجمالية 97.3 مليار درهم بنمو سنوي وصل إلى 27 %، بينما حلت أمريكا في المركز الثالث كأهم مصدر للواردات الاماراتية من العالم بنسبة 6.4 % بما قيمته 76.1 مليار درهم بنمو مقابل عام 2021 وصل إلى 23 %.

بمقارنة أهم الموردين للإمارات خلال عامي 2021/2022، نلاحظ خروج كل من فيتنام ومالي من قائمة أهم الموردين ودخول موردين جدد ضمن قائمة أهم الموردين لعام 2022 وهم الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة. كما تقدمت السعودية بثلاث مراتب من المرتبة 9 خلال 2021 إلى المرتبة 6 عام 2022.

جدول رقم (14): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة من حيث الواردات مقارنة عامي 2021 - 2022

ترتيب الشركاء خلال 2021		القيمة مليون درهم	%	ترتيب الشركاء خلال 2022		القيمة مليون درهم	%
01	الصين	190,219	19.2	01	الصين	238,426	% 19.9
02	الهند	76,668	7.7	02	الهند	97,310	% 8.1
03	أمريكا	61,856	6.2	03	أمريكا	76,119	% 6.4
04	اليابان	39,882	4.0	04	اليابان	43,695	% 3.7
05	تركيا	35,186	3.5	05	تركيا	40,392	% 3.4
06	ألمانيا	30,479	3.1	06	السعودية	33,721	% 2.8
07	إيطاليا	29,304	3.0	07	إيطاليا	31,378	% 2.6
08	فيتنام	27,916	2.8	08	ألمانيا	30,732	% 2.6
09	السعودية	27,097	2.7	09	الاتحاد الروسي	28,990	% 2.4
10	مالي	26,909	2.7	10	بريطانيا	28,666	% 2.4

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

الرسم البياني رقم (15): أهم الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة من حيث الواردات لعام 2022

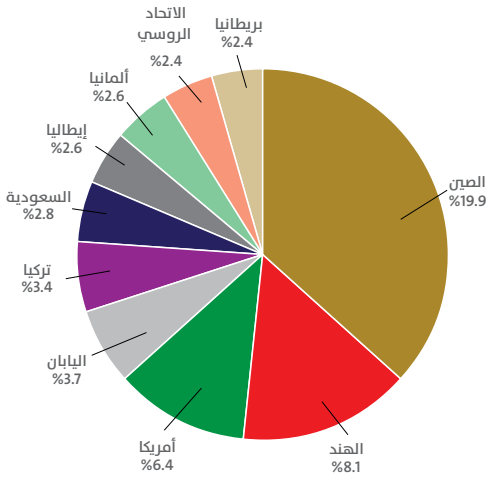

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

5.3 أهم سلع الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تصدرت سلعة الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق قائمة السلع المصدرة خلال عامي 2021/2022 وبلغت قيمة صادراتها خلال عام 2022 نحو 121.8 مليار درهم شكلت نحو ثلث صادرات الدولة غير النفطية (34.4 %)، تلاه الألمنيوم الخام بما قيمته 22.9 مليار درهم وبوزن نسبي 6.5 % ولكن بتراجع سنوي عن عام 2021 بنحو 2.6 %، وفي المرتبة الثالثة كأهم سلعة تصديرية جاءت زيوت النفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام بقيمة اجمالية بلغت 18.8 مليار درهم شكلت 5.3 % وبنمو مقارنة بقيمة صادراتها عام 2021 بلغ نحو 41 %.

جدول رقم (15): أهم الصادرات غير النفطية السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي 2021 و2022

الصادرات غير النفطية 2021				الصادرات غير النفطية 2022			
HS Code	وصف السلعة	القيمة مليون درهم	%	HS Code	وصف السلعة	القيمة مليون درهم	%
7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	121,068	37	7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	121,787	34.4
7601	ألومنيوم خام .	23,515	7.1	7601	ألومنيوم خام .	22,897	6.5
2402	لفائف غليظة سيجار , وان كانت مقطوعة الأطراف ولفائف صغيرة سيجاريللوس ولفائف عادية سجائر , من تبغ أو من أبداله	13,455	4.1	2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	18,786	5.3
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 70 % وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	13,346	4.0	7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة .	15,514	4.4
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة .	11,280	3.4	2402	لفائف غليظة سيجار , وان كانت مقطوعة الأطراف ولفائف صغيرة سيجاريللوس ولفائف عادية سجائر , من تبغ أو من أبداله	15,004	% 4.2
3901	بوليمرات الإيثلين , بأشكالها الأولية .	11,144	3.4	7408	أسلاك من نحاس .	11,537	3.3
7408	أسلاك من نحاس .	10,140	3.1	3901	بوليمرات الإيثلين , بأشكالها الأولية .	11,010	3.1
3902	بوليمرات البروبلين أو أوليفينات أخر , بأشكالها الأولية .	7,983	2.4	3902	بوليمرات البروبلين أو أوليفينات أخر , بأشكالها الأولية	7,948	2.2

7503	فضلات وخردة من نيكل .	4,906	1.5	7308	منشآت (عدا المباني المسبقة الصنع الداخلة في البند 94.06) وأجزاء منشآت (مثل ، جسور ومقاطع جسور وبوابات سدود وأبراج وصواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وأبواب ونوافذ وأطرها وعتبات أبواب ومصاريع ومساند (درابزين) ودعامات وأعمدة) من حديد أو صلب ؛ ألواح وقضبان وزوايا وأشكال خاصة ومقاطع وأنابيب ومواسير ، وما يماثلها ، مهيأة للإستعمال في المنشآت ، من حديد أو صلب .	6,861	1.9
7308	منشآت (عدا المباني المسبقة الصنع الداخلة في البند 94.06) وأجزاء منشآت (مثل ، جسور ومقاطع جسور وبوابات سدود وأبراج وصواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وأبواب ونوافذ وأطرها وعتبات أبواب ومصاريع ومساند (درابزين) ودعامات وأعمدة) من حديد أو صلب ؛ ألواح وقضبان وزوايا وأشكال خاصة ومقاطع وأنابيب ومواسير ، وما يماثلها ، مهيأة للإستعمال في المنشآت ، من حديد أو صلب .	4,335	1.3	7110	بلاتين , بشكل خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق	4,344	1.2

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

6.3 أهم سلع إعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة

تصدرت سلعة الهواتف بمختلف انواعها قائمة السلع المعاد تصديرها من دولة الإمارات إلى العالم خلال عامي 2021/2022 باجمالي ما قيمته 88.4 مليار درهم لعام 2022 شكلت ما نسبته 16.1 % من إجمالي إعادة التصدير، تلاه الألماس وان كان مشغولا ولكن غير مركب ولامنظوم بما قيمته 71.5 مليار درهم بوزن 13 % وبنمو سنوي مقارنة بعام 2021 وصل الى 17 %، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية جاءت السيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص بقيمة اجمالية بلغت 31.6 مليار درهم لعام 2022 بوزن نسبي 5.7 % وبنمو سنوي بلغ 27 %.

جدول رقم (16): أهم سلع إعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي 2021 و2022

الصادرات غير النفطية 2021			الصادرات غير النفطية 2022		
HS Code	وصف السلعة	القيمة مليون درهم	%	HS Code	وصف السلعة	القيمة مليون درهم	%
8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو أللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الأستقبال الداخلة في البند 84.43 أو 85.25 أو 85.27 أو 85.28.	88,942	19	8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو أللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الأستقبال الداخلة في البند 84.43 أو 85.25 أو 85.27 أو 85.28.	88,423	16.1
7102	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولامنظوم .	60,887	13	7102	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولامنظوم .	71,477	13.0
8703	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	24,899	5.4	8703	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	31,560	5.7
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة .	24,563	5.3	2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصـر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	30,492	5.5
8471	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	22,655	4.9	7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة .	29,991	5.4

2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر محتوية على مالا يقل عن 70% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصـر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	18,808	4.1	8471	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	25,868	4.7
8708	أجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 87.01 لغاية 87.05.	10,420	2.2	8708	أجزاء ولوازم للسيارات بكافة أنواعها والجرارات	13,304	2.4
8803	أجزاء مركبات جوية.	6,721	1.5	8807	أجزاء ولوازم للمناطيد وللمركبات الجوية بطيار أو بدون طيار	6,118	1.1
3303	عطور ومياه تجميل توالیت .	4,721	1.0	8704	سيارات لنقل البضائع	6,027	1.1
8411	عنفات نفاثة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخر .	4,621	1.0	8518	آلات وأجهزة لحام كهربائية	5,816	1.1

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

3.5 أهم الواردات السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تصدرت سلعة الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق قائمة السلع المستوردة خلال عام 2022 بإجمالي ما قيمته 223 مليار درهم وبوزن نسبي 19 % لتحقق وارداتها نمواً سنوياً بنسبة 26 %، تلاه الهواتف بمختلف انواعها بما قيمته 111 مليار درهم وبنسبة استحواذ 9.3 % وبنمو مقابل وارداتها لعام 2021 بنحو 10%، ومن ثم الالماس غير المركب بقيمة اجمالية بلغت 63.7 مليار درهم بنسبة مساهمة 5.4 % وبنمو سنوي بلغ 18 %.

جدول رقم (17): أهم الواردات السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي 2021 و2022

الواردات 2021				الواردات 2022			
HS Code	وصف السلعة	القيمة مليون درهم	%	HS Code	وصف السلعة	القيمة مليون درهم	%
7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	176,948	18	7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	223,019	19
8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو اللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الأستقبال الداخلة في البند 84.43 أو 85.25 أو 85.27 أو 85.28.	100,691	10	8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو اللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الأستقبال الداخلة في البند 84.43 أو 85.25 أو 85.27 أو 85.28.	110,960	9.3
7102	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولامنظوم .	54,039	5.4	7102	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولامنظوم .	63,686	5.3
8703	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	46,603	4.7	8703	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	62,806	5.2

7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة .	37,105	3.7	2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية , غير الزيوت الخام محضرات غير مذكورة ولاداخلة في مكان أخر محتوية على ما لايقل عن 70% وزنا من زيوت	56,705	4.7
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية , غير الزيوت الخام محضرات غير مذكورة ولاداخلة في مكان أخر محتوية على ما لايقل عن 70% وزنا من زيوت	32,975	3.3	7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن ثمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة .	45,375	3.8
8471	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	30,697	3.1	8471	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	36,244	3.0
8411	عنفات نفاثة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخر .	15,717	1.6	8411	عنفات نفاثة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخر .	22,681	1.9
3004	أدوية (عدا الاصناف المذكورة في 30.02 أو 30.05 أو 30.06) المكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي ، مهيأة في جرعات معايرة (بما فيها المعدة لإعطائها عبرالجلد)أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة .	13,330	1.3	3004	أدوية (عدا الاصناف المذكورة في 30.02 أو 30.05 أو 30.06) المكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي ، مهيأة في جرعات معايرة (بما فيها المعدة لإعطائها عبرالجلد)أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة .	14,033	1.2
7403	نحاس نقي وسبائك نحاسية .	11,699	1.2	7403	نحاس نقي وسبائك نحاسية .	12,075	1.0

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

ملاحظة: البيانات تشمل التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية

4. الاستثمار الأجنبي المباشر

أكدت المؤشرات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل جاذبية الإمارات للاستثمار الأجنبي، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة 16عالمياً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل خلال عام 2022، كما أنها احتلت المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل خلال عام 2022 على مستوى منطقة غرب آسيا وكذلك احتلت المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل خلال عام 2022 على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى مستوى مجموعة الدول العربية.

4.1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

رغم تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل عالميا خلال 2022 بنسبة 12 % فقد ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى دولة الامارات خلال العام 2022 بمقدار 2.07 مليار دولار (7.6 مليار درهم) وبنسبة نمو 10 % وبهذا تكون دولة الامارات احتلت المرتبة 16 عالمياً في العام 2022 وفقاً لتصنيف الاونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي الصادر في يونيو 2023، حيث بلغ اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل في العام 2022 ما مجموعه 22.737 مليار دولار (83.5 مليار درهم) مقارنةً مع 20.67 مليار دولار 2021.

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة غرب آسيا خلال 2022 بنسبة استحواذ 47 % من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 48.3 مليار دولار وقد جاءت تركيا بالمرتبة الثانية بما قيمته 12.9 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت السعودية بمقدار 7.9 مليار دولار.

الرسم البياني رقم (16): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى غرب آسيا 2022
القيمة بمليار دولار أمريكي

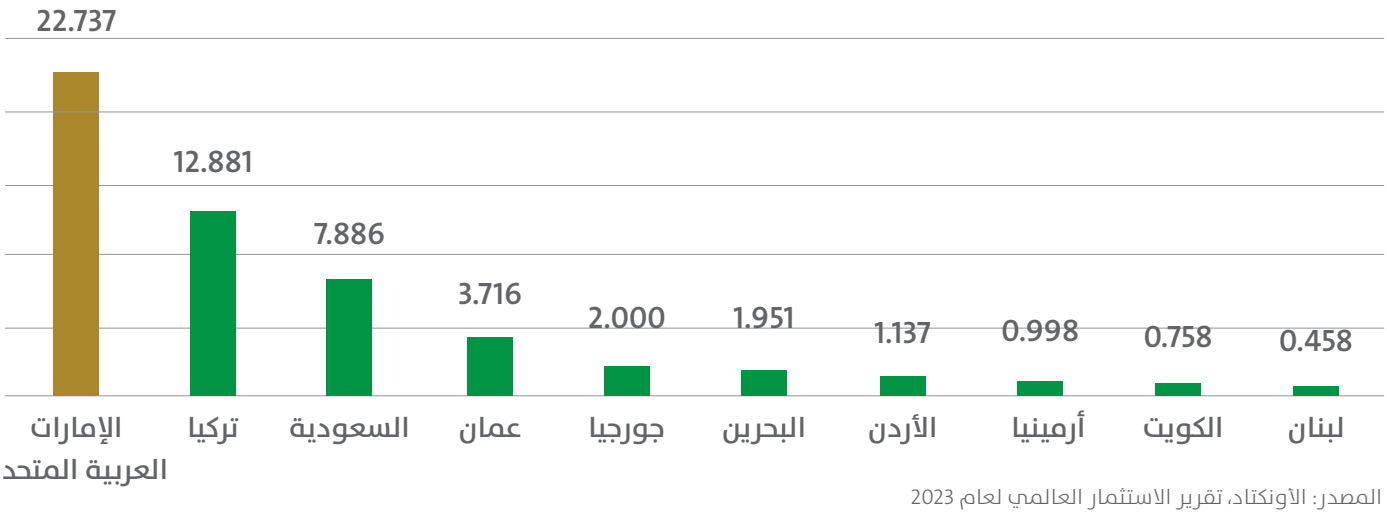

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة استحواذ 32.4% من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 70.2 مليار دولار، وقد جاءت تركيا بالمرتبة الثانية بما قيمته 12.9 وفي المرتبة الثالثة جاءت مصر وفي المرتبة الرابعة جاءت السعودية وخامساً سلطنة عمان.

الرسم البياني رقم (17): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022
القيمة بمليار دولار أمريكي

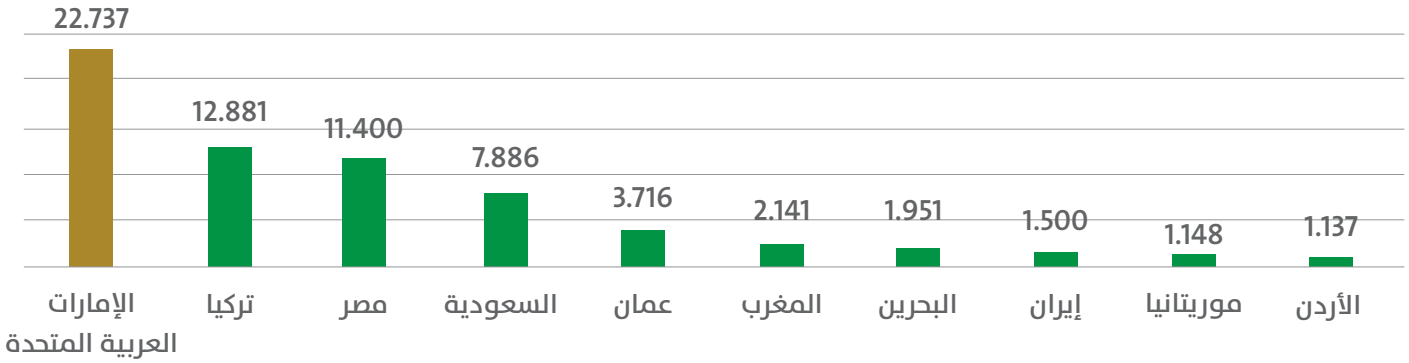

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى مجموعة الدول العربية بنسبة استحواذ 42.3 % من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 53.7 مليار دولار وقد جاءت مصر بالمرتبة الثانية بما قيمته 11.4 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت السعودية جاذبة نحو 7.9 مليار دولار وفي المرتبة الرابعة جاءت سلطنة عُمان بمقدار 3.7 مليار دولار.

الرسم البياني رقم (18): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مجموعة الدول العربية لعام 2022
القيمة بمليار دولار أمريكي

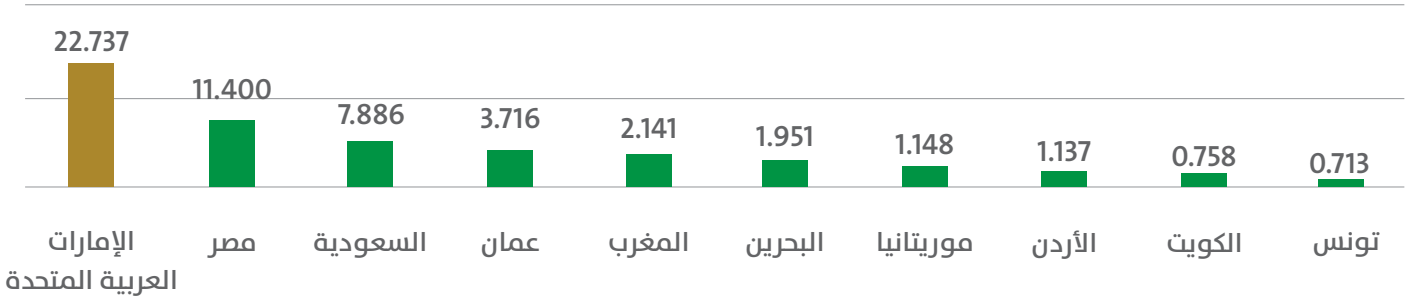

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023

2.4 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل لعام 2021-2022

ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل بنسبة 13.3% عن العام 2021 والذي بلغ 194.3 مليار دولار في العام 2022 مقابل 171.6 مليار دولار في العام 2021.

3.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج – (الاستثمارات الإماراتية الصادرة الى دول العالم) 2022

احتلت دولة الامارات المرتبة 15 عالمياً في العام 2022 في تدفقات الاستثمارات الإماراتية الصادرة من دولة الامارات إلى دول العالم وفقاً لتصنيف الاونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي الصادر في يونيو 2023 متقدمة بذلك مرتبتين عما كانت عليه في عام 2021 (المرتبة 17 عالميا) بنسبة نمو 10 % عن العام 2021 حيث بلغ اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج في العام 2022 ما مجموعه 24.8 مليار دولار مقارنة مع 22.5 مليار دولار في العام 2021.

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى منطقة غرب آسيا بنسبة استحواذ 90.3 % من اجمالي التدفقات الصادرة من المنطقة والتي بلغت 27.5 مليار دولار، وجاءت السعودية بالمرتبة الثانية بمقدار 18.8 مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة جاءت تركيا بما قيمته 4.7 مليار دولار.

الرسم البياني رقم (19): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من منطقة غرب آسيا خلال عام 2022 القيمة بمليار دولار أمريكي

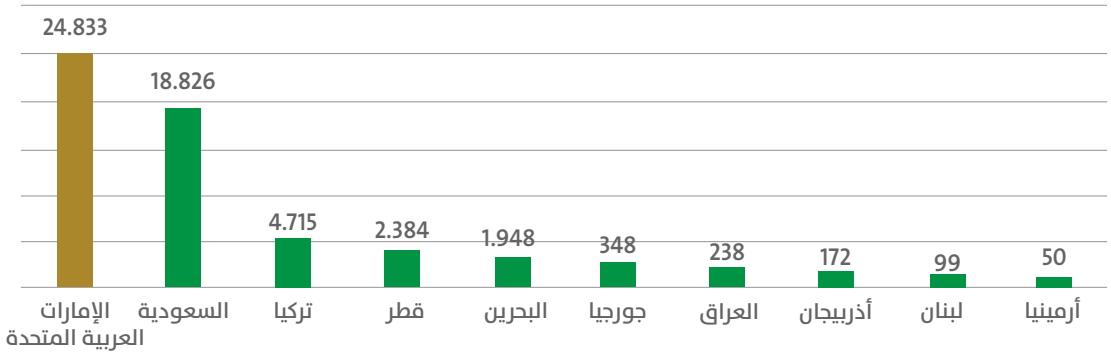

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا واستحوذت على نسبة 88.4 % من اجمالي التدفقات الصادرة من المنطقة التي بلغت 28 مليار دولار وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة جاءت تركيا وفي المرتبة الرابعة فقد جاءت قطر بمقدار 2.4 مليار دولار.

الرسم البياني رقم (20): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال عام 2022

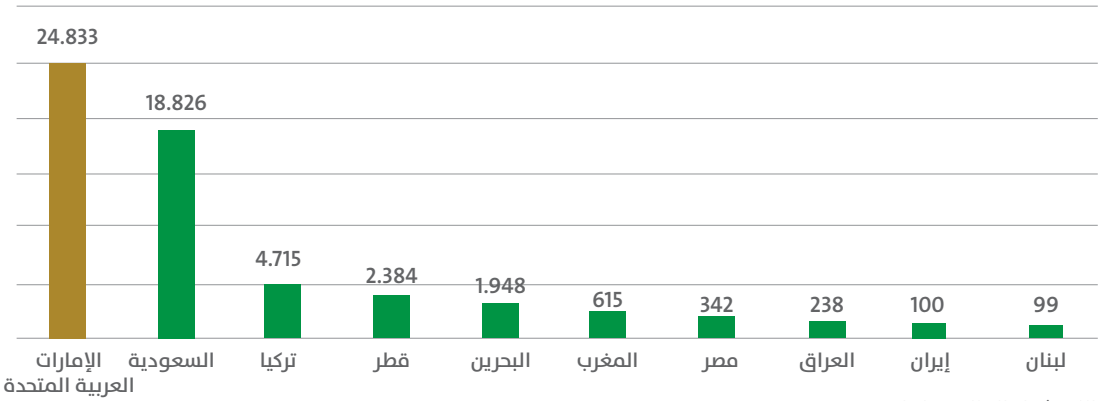

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى مجموعة الدول العربية بنسبة استحواذ 106 % من اجمالي التدفقات الصادرة من المنطقة والتي بلغت 23.3 مليار دولار وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية بما قيمته 18.8 وفي المرتبة الثالثة جاءت قطر وبمقدار 2.4 مليار دولار والبحرين في المرتبة الرابعة.

الرسم البياني رقم (19): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من مجموعة الدول العربية خلال عام 2022

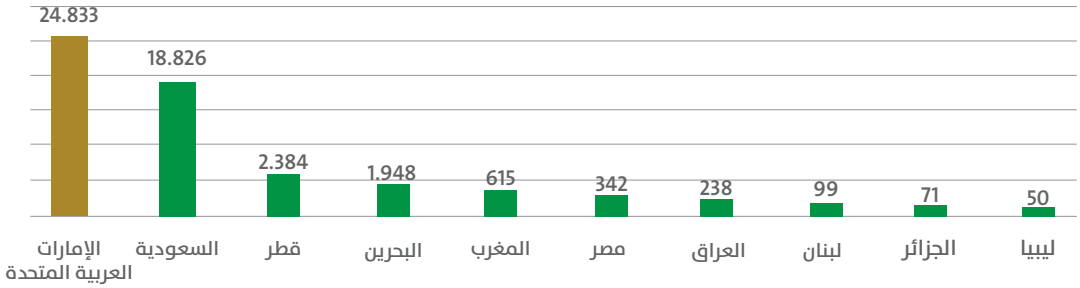

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023

4.4 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج التراكمي (الاستثمارات الإماراتية الصادرة الى دول العالم) لعام 2022

ارتفع رصيد الاستثمارات الإماراتية التراكمي الصادر (الخارج) إلى دول العالم بنسبة 12 % عن العام 2021 والذي بلغ 240 مليار دولار في العام 2022 مقابل 215 مليار دولار في العام 2021.

5.السياحة

1.5 مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني

ساهم القطاع السياحي بشكل اجمالي ب 167 مليار درهم بالاقتصاد الوطني خلال عام 2022 أي ما يعادل 9 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن تصل مساهمة السياحة إلى 181 مليار درهم خلال عام 2023 أي ما يعادل تقريبا 10 % من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2023 طبقا لتقرير مجلس السياحة والسفر العالمي.

ساهم القطاع السياحي ب 751 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر أي حوالي 11.6 % من سوق العمل بالدولة وخلال عام 2023، من المتوقع ان تصل مساهمة القطاع في سوق العمل إلى 758 ألف وظيفة أي تحقيق 7 الاف وظيفة إضافية مقارنة بعام 2022 طبقا لتقرير مجلس السياحة والسفر العالمي.

بلغ إنفاق الزوار الدوليين خلال عام 2022 ما يقارب 118 مليار درهم مقابل 47 مليار درهم حجم إنفاق السياحة الداخلية خلال نفس العام طبقا لتقرير مجلس السياحة والسفر العالمي.

جاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الخامس عالميا والاولي على مستوي الشرق الاوسط بالنسبة لحجم الإيرادات السياحية الذي بلغ 49 مليار دولار بعد الولايات المتحدة، اسبانيا، المملكة المتحدة وفرنسا طبقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للسياحة UN Tourism

World's Top 10 tourism earners - International tourism receipts (USD billions)

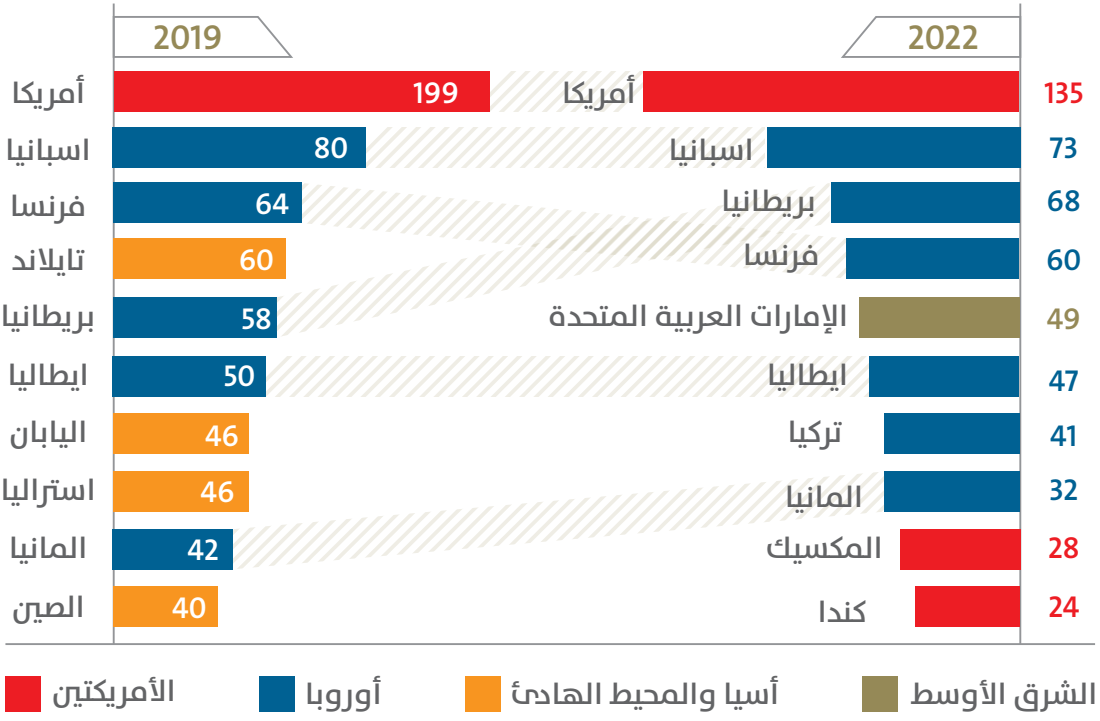

Source: World Tourism Organization (UNWTO)
Date as October 2023

2.5 المستهدفات الوطنية لقطاع السياحة 2031

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي حفظه الله، الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031 كأول استراتيجية وطنية للقطاع السياحي تهدف إلى ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة سياحية رائدة تقدّم تجربة سياحية مميزة وأصيلة ومستدامة للزوار

• وضعت الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031 أربعة اهداف استراتيجية لتحقيق 6 مستهدفات وطنية.

• الأهداف الاستراتيجية:

1.رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي
2.تعزيز الهوية السياحية للدولة والترويج لها
3.تشجيع دخول الكوادر الوطنية للقطاع السياحي
4.دعم الاستثمار السياحي

• المستهدفات الوطنية للسياحة بحلول عام 2031:

1.الوصول بمساهمة القطاع السياحي الى 450 مليار درهم
2.تحقيق زيادة سنوية للقطاع السياحي في الناتج المحلي 27 مليار درهم.
3.الوصول بالاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي في الدولة الى 100 مليار درهم.
4.زيادة في عدد المواطنين العاملين في القطاع السياحي بنسبة 20 %
5.الوصول بنزلاء المنشآت الفندقية إلى 40 مليون نزيل.
6.أن تكون الهوية السياحية الإماراتية أفضل هوية سياحية عالميا.

3.5 أداء قطاع المنشآت الفندقية بالدولة

• بلغ عدد نزلاء المنشآت الفندقية 23 مليون نزيل خلال الفترة من يناير – أكتوبر 2023 بزيادة قدرها 12 % عن نفس الفترة من عام 2022.

• كما بلغت نسبة الاشغال الفندقي إلى 75 % خلال الفترة من يناير – أكتوبر 2023 وهي اعلى ب 5 % من نفس الفترة من عام 2022.

• وحقق قطاع المنشآت الفندقية إيرادات بلغت 36 مليار درهم خلال الفترة من يناير – أكتوبر 2023 بزيادة قدرها 23 % عن نفس الفترة من عام 2022.

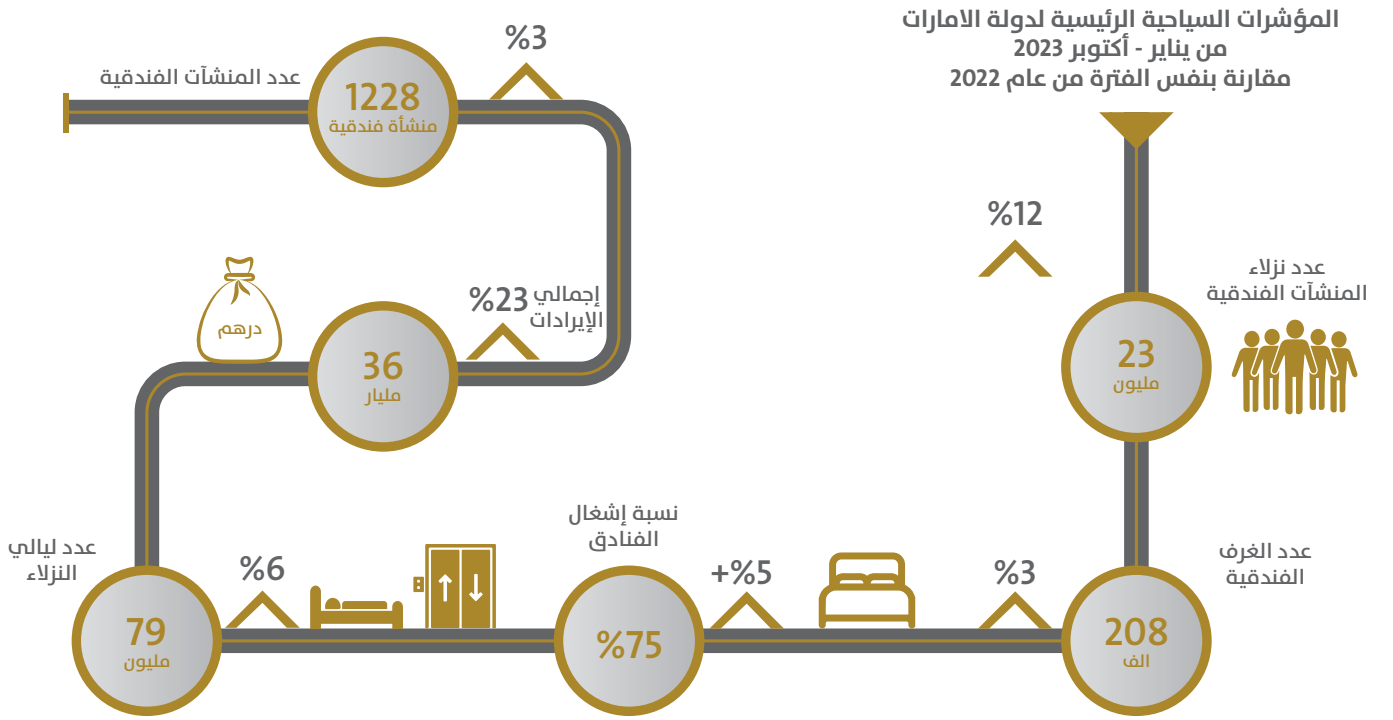

المؤشرات السياحية لامارة دبي خلال مايو – اكتوبر 2023 بيانات تقديرية . بيانات شهر اكتوبر 2023 لا تشمل بيانات امارة عجمان .

6. الملكية الفكرية

في العام 2023، سجّلت الوزارة زيادة في عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية بنسبة 9.6 % مقارنة بالعام 2022، وشهدت زيادة بنسبة 2.9 % أيضًا في عدد العلامات المسجلة. بالإضافة إلى ذلك، سجّلت الوزارة زيادة بنسبة 29.5 % في عدد المصنفات الفكرية المسجلة مقارنة بعام 2022.
وعلى صعيد براءات الاختراع: فقد استقبلت الوزارة في العام 2023 (3415) طلباً لتسجيل براءة اختراع بنسبة زيادة قدرها 19.5 % عن العام 2022، إذ بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة (التراكمية) في العام 2023 (5,108) براءة اختراع بنسبة زيادة قدرها (13.7 %) مقارنة بعام 2022

7. قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات المهمة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن هذا المنطلق ،خطت حكومة دولة الإمارات خطوات كبيرة خلال الفترة الماضية في تنظيم وتطوير هذا القطاع وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، مما عزز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً في هذا الصدد. وبحسب المرصد العالمي لريادة الأعمال ، تحتل الإمارات المرتبة الأولى عربياً والخامسة عالمياً على المؤشر العالمي لريادة الأعمال لعام 2019 ، وهو أحد المؤشرات الرئيسية للأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 ، في إطار محور "اقتصاد معرفي تنافسي قائم على الابتكار".

وعليه أصدر القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014 ومن بنوده إنشاء البرنامج الوطني للمؤسسات والمشاريع الصغيرة

والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد. ويهدف البرنامج الوطني إلى دعم رواد الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة لوضع الاستراتيجيات وتلبية احتياجاتهم، فضلاً عن تنمية أعمالهم واستدامتها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. تشمل مسؤوليات البرنامج الوطني ما يلي:

- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة
- إقامة شراكات لتطوير خطط وحلول التخفيف لمواجهة تلك التحديات
- وضع خطط تحفيزية لتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة
- إقامة شراكات مع الجهات ذات الصلة لتلبية احتياجات أعمال رواد الأعمال الوطنيين والشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم نموهم وتطورهم، بما في ذلك: تسويق أعمالهم ومنتجاتهم داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة تسهيل الوصول إلى حلول الدعم المالي والتجاري

وقد جاء إنشاء البرنامج الوطني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة وزارة الاقتصاد ليكون أداة
مؤسسية فاعلة في تنفيذ السياسات الحكومية ذات الصلة بالتعاون مع الجهات المعنية ، وإطلاق البرامج والمبادرات لتمكين رواد الأعمال ودعمهم. في دخول سوق العمل وترسيخ ثقافة الابتكار وتشجيع البحث والتطوير وتعزيز استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من المزايا والحوافز التي يمنحها القانون لها. حيث يعمل البرنامج الوطني على توسيع نطاق خدماته بشكل مستمر وتوجيهها لخدمة رواد الأعمال ومن هذه المزايا المهمة التي يقدمها للأعضاء: الدعم والتدريب والتطوير والمشاركة في المعارض الخارجية والترويج والتسويق والتسهيلات التمويلية والإعفاءات والمشتريات الحكومية وغيرها.
أهم الانجازات للبرنامج الوطني لعام 2023 هي كما يلي:

1.7 زيادة عدد اعضاء البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:
بلغ عدد اعضاء البرنامج الوطني لعام 2022 (2200 عضو) حيث زاد عدد الاعضاء في عام 2023 (4700 عضو) ويعود سبب هذه الزياده الى العديد من المبادرات والدعم المقدم لاصحاب المشاريع الصغيره.

2.7 برنامج حوافز

بلغ عدد اعضاء البرنامج الوطني المستفيدين من برنامج حوافز لعام 2022 (600 عضو) حيث زاد عدد الاعضاء في عام 2023 (1500 عضو) ويعود سبب هذه الزياده الى العديد من المبادرات والدعم المقدم لاصحاب المشاريع الصغيره.

3.7 المشتريات الحكومية :

وحسب ما جاء في القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2014 بشأن المشاريع والمنشأت الصغيرة والمتوسطة فيما يخص المشتريات الحكومية التـزام الجهـات الاتحادية بالتعاقد مع المشاريع والمنشـآت بالدولة بنسـبة لا تقـل عن 10 % مـن مجمل العقود وذلك لتلبيـة احتياجاتها الشرائية والخدمية والاستشارية و التزام الشركات التي تملك الحكومة الاتحادية نسبة لا تقل عن 25 % من رأس مالها بالتعاقد مع المشـاريع والمنشـآت بالدولة بنسبة لا تقل عن 5 % من مجمل العقود وذلك لتلبية احتياجاتها الشـرائية والخدمية والاستشارية وعليه أطلقت وزارة الاقتصاد **مؤشر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوطنية في المشتريات الحكومية حيث يقيس المؤشر أداء الجهة** المانحة للمشتريات الحكومية والتمكن من متابعة مدى تحقيق المستهدف للجهة بشكل خاص وللجهات المشاركة بشكل عام. ويعتبر **المؤشر أداة للمفاضلة** والقياس بين الجهات والتي ستساهم بتقييم عادل للجهات وتكون **أداة للمنافسة وتحفيز الجهات** لتحسين مدى الدعم المقدم.

وعملت الوزارة على تكاتف الجهود من خلال دعوة المحاور الاساسية لمنظومة المشتريات الحكومية والمتكونه من الجهة التشريعية (وزارة الاقتصاد) والجهات المانحة والتي اختصها القانون (الجهات الاتحادية) ومنصة المشتريات الحكومية الاداة الرابطة بين الاطراف المانحة والمستفيدة من العقود (وزارة المالية) واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أعضاء البرنامج الوطني والتي اختصهم الفانون (أعضاء البرنامج الوطني وآعضاء الجهات المحلية الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) ودعوة الجهات التمويلية التي تدعم المشاريع بحلول تمويلية وبرامج ضمان القروض (مصرف الامارات للتنمية).

4.7 المشاركة في المعارض الدولية والمحلية:

شارك أصحاب المشاريع تحت مظلة وزارة الاقتصاد بالمعارض التالية خلال عام و من أهمها 2023

- معرض بيبان – المملكة العربية السعودية
- معرض كانتون – جمهورية الصين الشعبية
- ComeUp – كوريا

8. ريادة الاعمال

في عام 2023، تم تخصيص مبادرة " موطن ريادة الأعمال" لتعزيز أدوات السياسة، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتطويرها، وتعزيز تطوير الأعمال التنافسية والمرنة من خلال التحول الرقمي، ودعم رواد الأعمال في توسيع نطاق أعمالهم في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المستوى الدولي، وتسهيل الأعمال الأجنبية ، ووصول الكيانات إلى سوق دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تقديم أكثر من 40 مبادرة وعرضًا مصممًا خصيصًا من خلال التعاون مع أكثر من 60 شريكًا من القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى المستوى الدولي. حصل البرنامج على أكثر من 1800 طلب، وقدم الدعم لأكثر من 600 شركة.

وتشمل المبادرات البارزة برنامج Future 100 الافتتاحي، الذي قام بإدراج وتسريع الشركات الناشئة الرائدة والشركات الناشئة في القطاعات الاقتصادية المستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالتعاون مع مكتب التطوير والمستقبل الحكومي، خضع المتقدمون لـ 100 مستقبل للتقييم والاختيار من قبل أكثر من 45 حكماً خبيراً.

قاد " موطن ريادة الأعمال" وفداً وزارياً يضم 100 مشارك إلى كوريا للمشاركة في مهرجان ريادة الأعمال العالمي COMEUp. بالإضافة إلى ذلك، نجح في تقديم برامج التحول الرقمي بالشراكة مع رواد الصناعة مثل Huawei وCiscog و Google وAmazon Web Servicesg. وأخيراً، قاد منظمة "موطن ريادة الأعمال" فريقاً فنياً لمجموعة سياسات المواءمة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع التركيز على نشر تقرير عن احتياجات مواءمة السياسات.

9. المنافسة

انطلاقا من اهمية المنافسة في اقتصاد الدولة، أصدرت الامارات العربية المتحدة المرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لسنة 2023 بشان تنظيم المنافسة ليدخل حيّز النفاذ في 29 ديسمبر 2023 ويحلّ محلّ القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2012 بشان تنظيم المنافسة.

ويحقق هذا القانون نقلة نوعية في تنظيم المنافسة في الدولة وفق أفضل الممارسات العالمية، حيث يوفر الإطار التشريعي المتكامل لتعزيز دور المنافسة في نمو الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال، وذلك من خلال تعزيز وحماية المنافسة في الدولة، ومكافحة الممارسات الاحتكارية، والتصدّي للتكتلات الاقتصادية الضارة بالمستهلك، ودعم نمو القطاعات الاقتصادية والزيادة في الإنتاجية، وتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويعدّ تنظيم المنافسة من أهمّ الأدوات لتحقيق الكفاءة و الفعالية الاقتصادية و في خلق بيئة ملائمة لزيادة التنافسية، وحماية المستهلك ضد الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار تفعيل آليات جديدة للسوق، وتنشيط حركة العرض و الطلب، وذلك بمشاركة أوسع ودور اكبر للجهات الحكومية الاتحادية و المحلية في التقصيّ و التصديّ للممارسات المخلة بالمنافسة، بما يتوافق مع افضل الممارسات العالمية لتنظيم المنافسة.

وتعززّ السياسة العامة للمنافسة في الدولة من اقتصاد السوق وممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يتوافق مع مبدأ الحرية الاقتصادية، ويضمن مراقبة عمليات التركز الاقتصادي، والتأكدّ من أن يتمّ مزاولة الأنشطة الاقتصادية وفقاً لآليات السوق دون تأثير أو تقييد لتلك الآليات الذيّ من شأنه أن يلحق آثاراً ضارة بالتجارة والتنمية وبمصلحة المستهلك.

ويكون لاستخدام هذه الأداة الرئيسية من خلال القانون الجديد للمنافسة ضمن السياسة العامة للمنافسة للدولة، الدور الجوهري في خلق ديناميكية جديدة في تنظيم المنافسة في الدولة كمحفزّ على الاستثمار وممارسة الأعمال وتحقيق الامن الاقتصادي، الذيّ ينعكس بدوره ايجابيا على تحفيز المبادرة الاقتصادية وجذب الاستثمارات بما يسهم في تحقيق النتائج المرجوة على اقتصاد الدولة من حيث تعزيز كفاءة السوق و الزيادة في عدد الشركات وتحسين الأداء الاقتصادي للشركات وزيادة معدّلات الإنتاجية من خلال تحسين توظيف عوامل الإنتاج، وخلق فرص عمل اضافية وتحفيز البحث العملي و التطوير و الابتكار و التقدم التكنولوجي، وبما له من انعكاس مباشر على تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة و خلق الثروات بما يخدم الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي للدولة.

ولذلك فإنّ استخدام المنافسة كوسيلة لتحقيق التنوع والكفاءة الاقتصادية في الدولة يراعي العديد من المكونات تشمل السعر، الجودة و الابتكار بحيث يكون السوق هو أساس البحث والابتكار لتقديم منتجات و خدمات تلبى حاجات المستهلكين، بحيث تسعى الشركات في الوضع المثالي إلى التنافس على السوق بدلا من التنافس في السوق.

10. الاقتصاد الدائري

خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات مهمة في تبني وتنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري، مما يمثل تحولاً محورياً نحو التنمية الاقتصادية المستدامة. ويتماشى هذا التحول مع رؤية الإمارات 2031 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع الابتكار وتعزيز الاستدامة البيئية وجذب الاستثمار الأجنبي.

تم إطلاق سياسة الاقتصاد الدائري لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي حجر الزاوية في استراتيجية التنمية المستدامة في الدولة، رسميًا كجزء من التزام دولة الإمارات العربية المتحدة الأوسع بالاستدامة البيئية والتنويع الاقتصادي في عام 2021. وتهدف هذه السياسة إلى الانتقال من النموذج الاقتصادي الخطي إلى النموذج الاقتصادي الدائري، وتسلط الضوء على أهمية تقليل النفايات وتحسين استخدام الموارد عبر أربعة قطاعات ذات أولوية، بما في ذلك التصنيع، وإنتاج واستهلاك الغذاء، والبنية التحتية، والنقل. تم إطلاق هذه السياسة في سياق الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة 2030 ومئوية الإمارات 2071، وتغطي هذه السياسة العديد من الأهداف الرئيسية: تعزيز كفاءة استخدام الموارد، والحد من التأثير البيئي، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والممارسات المستدامة. وتسعى هذه السياسة إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الحكومية والشركات والمجتمع، للتعاون في تحقيق هذه الأهداف، وضمان اتباع نهج شامل ومن القاعدة إلى القمة لتحقيق التنمية المستدامة.

في يناير 2021، أنشأ مجلس الوزراء الإماراتي مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري من أجل النظر في تنفيذ سياسة الاقتصاد الدائري لدولة الإمارات العربية المتحدة 2021-2031. وتتمثل الوظيفة الأساسية للمجلس في تسهيل التبني الوطني لممارسات الاقتصاد الدائري. ويؤكد نهجها الشامل على التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا لتحقيق الاستدامة البيئية.

وتلعب لجنة الاقتصاد الدائري في دولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة معالي وزير الاقتصاد، معالي عبد الله بن طوق، دوراً مركزياً في تطوير الإطار التنظيمي الوطني للتدوير. يعد التعاون والشراكة عنصرين أساسيين في نهج اللجنة، مع التركيز القوي على إشراك أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الوكالات الحكومية وقادة الصناعة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع. ويضمن هذا النهج أن تكون أجندة الاقتصاد الدائري شاملة ومبتكرة ومتوافقة مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتلعب اللجنة أيضًا دورًا حاسمًا في مراقبة وتقييم التقدم المحرز في مبادرات الاقتصاد الدائري مثل مختبر الإمارات للهندسة البيئية وسياسات مثل حزمة سياسات الاقتصاد الدائري الـ 22 في عام 2022.

ومن الإنجازات المحورية في الاقتصاد الدائري بالفعل الموافقة على 22 سياسة لتسريع انتقال البلاد إلى الاقتصاد الدائري، والتي طورتها الوزارات الأربع المختلفة المشاركة في المجلس. وتستهدف هذه السياسات أربعة قطاعات رئيسية: التصنيع، والغذاء، والبنية التحتية، والنقل، مع التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة والاستخدام الفعال للموارد. وتساهم هذه السياسات في تسريع ومعالجة كافة التحديات التي واجهها القطاع الخاص في البداية في تحوله إلى الاقتصاد الدائري.

شكلت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وهي أكبر شركة صناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة خارج قطاع النفط والغاز، تحالف إعادة تدوير الألومنيوم (تحالف إعادة تدوير الألومنيوم)، وهو إنجاز مهم آخر يؤكد جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز ممارسات إعادة التدوير والتصنيع المستدام. وإحداث تغيير جذري في إعادة تدوير الألمنيوم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقعت وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية استراتيجية رئيسية مع شركة إنتيسا سان باولو ومركز الابتكار التابع لها لتعزيز اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري وتطوير نظام بيئي شامل للاقتصاد الدائري في الدولة، مما أدى إلى إطلاق مختبر الإمارات للهندسة الدائرية. تعتبر هذه الاتفاقية محورية في الاستفادة من خبرة Intesa Sanpaolo في دعم الشركات الناشئة الدائرية والشركات الناضجة.

11. القطاع النقدي والمصرفي والمالي

أظهرت المؤشرات النقدية والمصرفية قوة وسلامة القطاع النقدي والمصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أظهرت مؤشرات الأسواق المالية المحلية لعامي 2021 و2022 ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني

1.11 التطورات النقدية

1.1.11 القطاع النقدي والمصرفي والمالي

نتيجة لتشديد الاحتياطي الفيدرالي لسياسته النقدية في عام 2022، ارتفع سعر الفائدة الأساسي لدى المصرف المركزي الإماراتي - سعر الأساس – من مستوى يقارب الصفر في ديسمبر 2021، ليصل سعر الفائدة الأساسي إلى 4.40 % في نهاية عام 2022. وتبعت أسعار الفائدة في السوق إلى حد كبير الزيادة في سعر الفائدة الأساسي، حيث ارتفع سعر الفائدة للإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة (الأيبور) ليبلغ حوالي 4.19 % في نهاية عام 2022.

الرسم البياني رقم (20): تطور أسعار الفائدة قصيرة الأجل خلال عام 2021

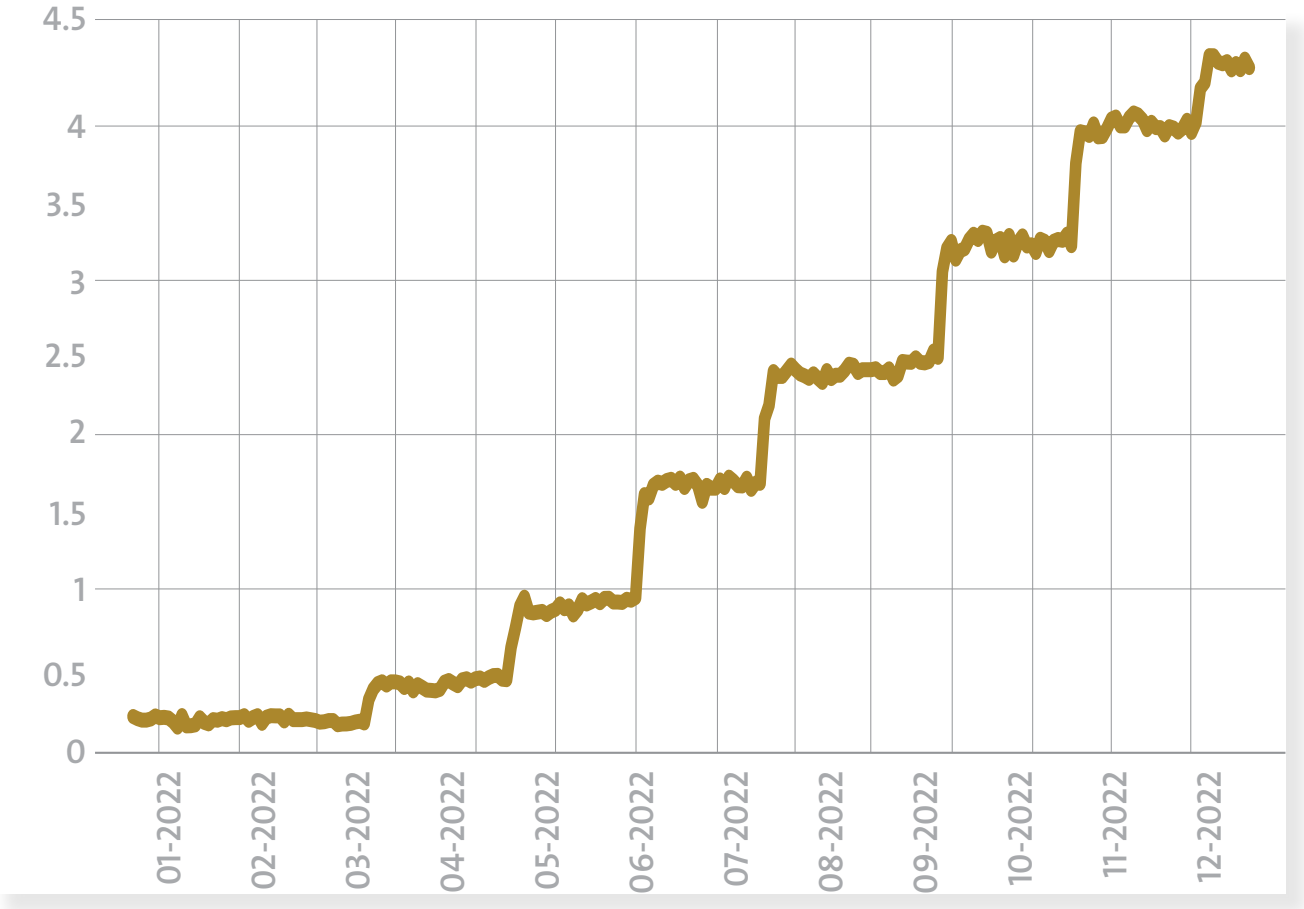

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي و وزارة الاقتصاد

*يعدّ سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك بالدولة بالدرهم الإماراتي (الإيبور) نقطة مرجعية لمعدلات الفائدة الخاصة بالإقراض بين البنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة بالدرهم الإماراتي (العملة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة). كما تشكل أسعار إيبور سعراً مرجعياً يستعين به المقرضون والمقترضون لإجراء التحويلات المالية داخل الإمارات العربية المتحدة لمختلف أنواع القروض، مثل الرهون العقارية والقروض الشخصية وقروض السيارات

2.1.11 السيولة النقدية

ارتفع عرض النقد الواسع (ن2) بنسبة 9.0 % في عام 2022 ليبلغ 1,703.6 مليار درهم، مقابل نمو 5.7 % في عام 2021. ويعزى هذا النمو القوي في (ن2) إلى نمو الودائع شبه النقدية بنسبة 12.2 % ونمو عرض النقد (ن1) بنسبة 5.1 %. وبالمثل، نما عرض النقد الأوسع (ن3) بنسبة 13.1 % ليبلغ 2,100.7 مليار درهم، وذلك مقابل نمو 4.9 % في عام 2022، مدفوعاً بنمو الودائع الحكومية بنسبة 35.1 %.

الرسم البياني رقم (21): تطور إجمالي السيولة النقدية 2018-2022

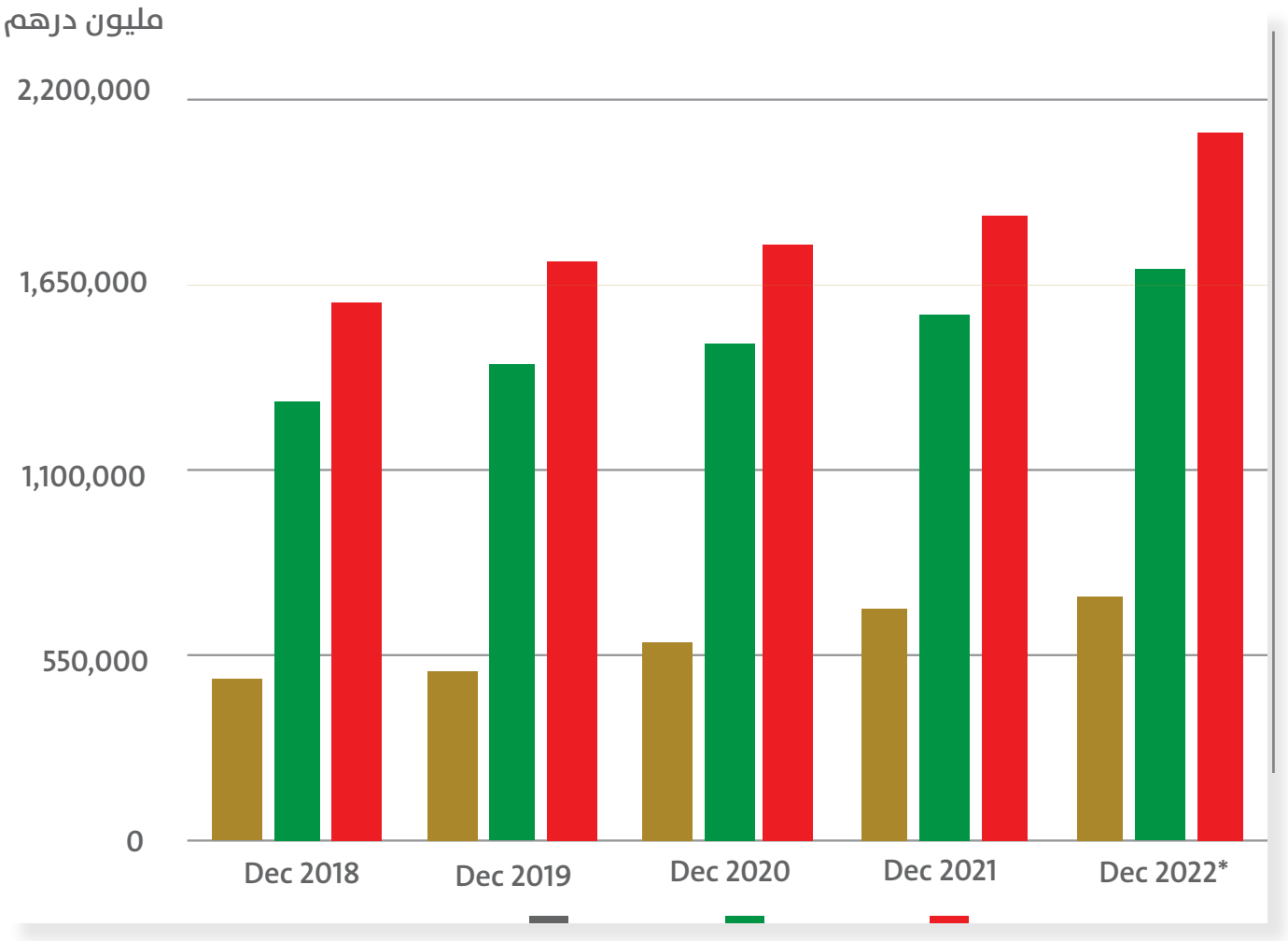

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووزارة الاقتصاد

* ن1= النقد المتداول خارج البنوك+ الودائع النقدية (كافة الودائع قصيرة الأجل التي يمكن للمقيمين السحب عليها بدون إخطار مسبق)

ن2= ن+1 شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل للمقيمين بالدرهم+ ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)

ن3= ن+2 الودائع الحكومية

3.1.11 الاحتياطيات الأجنبية

بلغت الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي ما قيمته 476.9 مليار درهم بالصافي في نهاية عام 2022، مرتفعة بقيمة 10.7 مليار درهم (2.3 %) عن مستواها في نهاية عام 2021. ويعزى هذا الارتفاع في الاحتياطيات الأجنبية إلى ارتفاع الأرصدة الجارية والودائع لدى البنوك في الخارج بمقدار 33.4 مليار درهم (11.9 %).

الرسم البياني رقم (22): تطور الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي 2018-2022

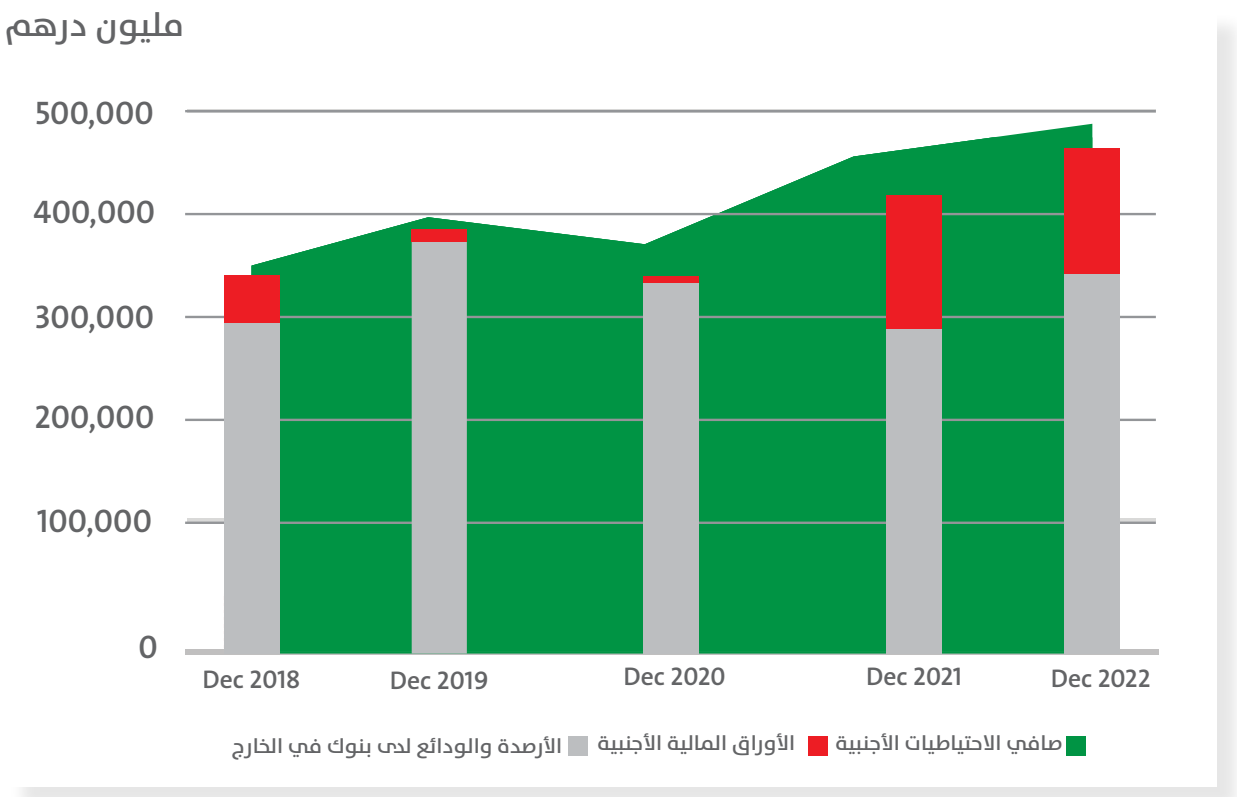

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وزارة الاقتصاد

2.11 التطورات المصرفية

1.2.11 الهيكل المصرفي

بلغ عدد البنوك العاملة في الدولة 61 بنكاً في عام 2022، منها 22 بنكاً وطنياً و39 فرعاً لبنوك أجنبية.

جدول رقم (19): هيكل البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2020-2022

البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022
إجمالي عدد البنوك	58	59	61
البنوك الوطنية	21	22	22
البنوك الأجنبية (تتضمن بنوك الأعمال)	37	37	39
حصة البنوك الأجنبية في إجمالي الأصول	% 12.6	12.5%	% 12.0
البنوك التقليدية (تتضمن بنوك الأعمال)	48	49	53
البنوك الإسلامية	10	10	8
حصة البنوك الإسلامية في إجمالي الأصول	% 18.9	17.8%	% 17.2

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
وزارة الاقتصاد

2.2.11 إجمالي الائتمان المصرفي

نما إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 4.9 % في عام 2023 ليبلغ 1881.1 مليار درهم، منه 1,651.4 مليار درهم الائتمان المحلي، و229.7 مليار درهم الائتمان المقدم لغير المقيمين.

ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقيم بنسبة 4.7 % في عام 2022 ليبلغ 1,173.9 مليار درهم، مستحوذاً على 71 % من الائتمان المحلي، كما ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 3.2 %. في المقابل، انخفض الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة 10.3 %.

جدول رقم (20): تطور الائتمان المصرفي حسب الجهة الممنوحة 2021-2022

البيان	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
السنوات	2021	2021	2022	2022
اجمالي الائتمان	1,794.0	% 0.8	1,881.1	% 4.9
الائتمان المحلي	1,619.0	% 1.4	1,651.4	% 2.0
الحكومة	236.0	% -6.3	211.7	% -10.3
القطاع العام (الجهات المرتبطة بالحكومة)	245.4	% 11.6	253.2	% 3.2
القطاع الخاص، يشمل:	1,120.7	% 1.1	1,173.9	% 4.7
المؤسسات	773.1	% -0.7	799.1	% 3.4
الأفراد	347.6	% 5.5	374.8	% 7.8
المؤسسات المالية غير المصرفية	16.8	% 1.2	12.6	% -25.0
الائتمان الأجنبي	175.0	% -3.9	229.7	% 31.2

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

وبتحليل توزيع الائتمان المحلي وفق النشاط الاقتصادي لعام 2022، فقد ارتفعت القروض الشخصية بقيمة 34.6 مليار درهم (9.9 %) لتستحوذ على النسبة الأكبر (23 %) من الائتمان المحلي لعام 2022. وارتفعت القروض المقدمة للقطاع المالي بقيمة 31.6 مليار درهم (27 %) لتستحوذ على 9.0 % من الائتمان المحلي. ونمت قروض قطاع الكهرباء والماء والغاز بقيمة 15.6 مليار درهم (54.6 %). وبالمثل، ارتفع الائتمان المقدم لكل من قطاع التعدين، وقطاع التصنيع، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 13.7% و2.4% و3.8% على التوالي. في المقابل، انخفض الائتمان المقدم لكل من قطاع العقار والإنشاءات (7.3%-)، وقطاع النقل والتخزين (12.4- %)، والقطاع الحكومي (10.2- %)، وبالرغم من ذلك، بقيت تستحوذ على 46.2 % من إجمالي الائتمان المحلي لعام 2022.

توزيع الائتمان المحلي حسب النشاط الاقتصادي 2022

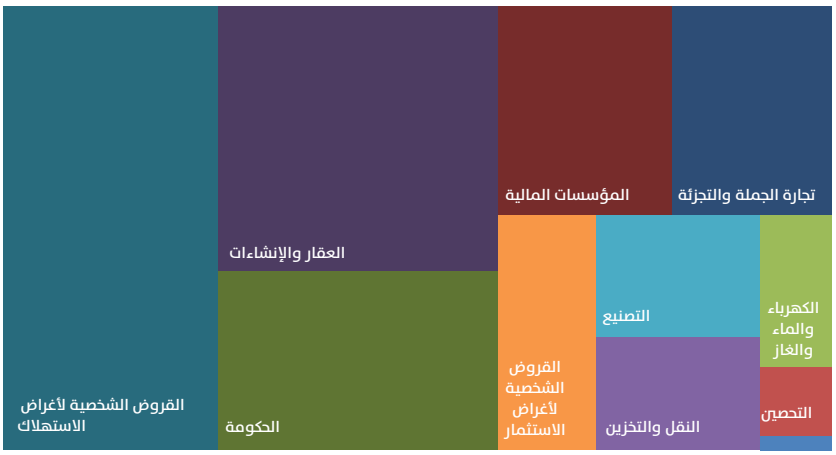

جدول رقم (21): توزيع الائتمان المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية 2021-2022

النشاط الاقتصادي	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
السنوات	2021	2021	2022	2022
الزراعة	1.7	-21.4	2.9	72.2
التعدين	16.4	9.8	18.7	13.7
التصنيع	82.3	12.0	84.3	2.4
الكهرباء والماء والغاز	28.1	3.0	43.5	54.6
العقار والإنشاءات	326.7	-0.2	302.9	-7.3
تجارة الجملة والتجزئة	131.5	-5.2	136.5	3.8
النقل والتخزين	86.4	1.9	75.7	-12.4
المؤسسات المالية	116.8	5.8	148.3	27.0
الحكومة	222.9	-7.4	200.2	-10.2
القروض الشخصية لأغراض الاستثمار	99.2	-5.2	92.7	-6.6
القروض الشخصية لأغراض الاستهلاك	349.0	7.1	383.6	9.9

المصادر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
وزارة الاقتصاد

3.2.11 الودائع لدى البنوك

تضاعف نمو الودائع المصرفية في عام 2022 ليبلغ 11.3 %، مقابل نمو 5.9 % في عام2021. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع ودائع المقيمين (90 % من إجمالي الودائع المصرفية) بنسبة 13.8%، بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 7.8- %. ويعزى الارتفاع في ودائع المقيمين في عام 2022 إلى نمو ودائع القطاع الخاص مقيم بنسبة 13.2 %، وودائع الحكومة بنسبة 37.7 %، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 22.0 %.

جدول رقم (22): توزيع الودائع لدى البنوك حسب الجهة الممنوحة 2021-2022

البيان	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
السنوات	2021	2021	2022	2022
ودائع مصرفية	1,996.5	5.9	2,222.1	11.3
ودائع المقيمين	1,765.5	5.0	2,009.1	13.8
الحكومة	288.2	0.3	396.8	37.7
القطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)	247.9	-2.7	216.9	-12.5
القطاع الخاص	1,191.3	8.3	1,348.9	13.2
المؤسسات المالية غير المصرفية	38.1	-4.5	46.5	22.0
ودائع غير المقيمين	231.0	14.1	213.0	-7.8

المصادر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
وزارة الاقتصاد

4.2.11 السلامة المالية للقطاع المصرفي

أظهرت مؤشرات السلامة المصرفية والمالية لعام 2022 بأن البنوك العاملة في دولة الإمارات تتمتع برسملة جيدة وسيولة كافية وآمنة، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة 19.1 % كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.3 %، وهي نسب أعلى من الحدود الوقائية اللازمة.

جدول رقم (23): مؤشرات السلامة المالية للبنوك للفترة من 2020-2022

مؤشرات السلامة المصرفية	ديسمبر 2020	ديسمبر2021	ديسمبر 2022
نسبة القروض إلى الموارد المستقرة 1	% 77.6	% 77.3	% 75.6
نسبة الأصول السائلة المؤهلة 2	% 18.4	% 19.6	% 19.1
نسبة كفاية رأس المال - (الشق1 + الشق2)	% 18.1	% 17.2	% 17.3
منها: الشق1(شريحة رأس المال الأولى)	% 17.0	% 16.1	% 16.1
حصة الأسهم العادية من شريحة رأس المال الأولى	% 14.8	% 14.2	% 14.4

المصادر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
وزارة الاقتصاد

1 نسبة القروض إلى الموارد المستقرة = نسبة إجمالي السلف (صافي الإقراض + صافي الضمانات المالية وخطابات الاعتماد المعززة + إيداعات ما بين المصارف لفترة أكثر من 3 شهور)، إلى حاصل جمع (صافي الأموال الرأسمالية الحرة + إجمالي المصادر المستقرة الأخرى)

2 نسبة الأصول السائلة المؤهلة = (تتضمن النقد في الصندوق والأصول السائلة لدى المصرف المركزي والسندات / الصكوك المؤهلة كما هو منصوص عليه في المادة 33/2015 ومبادئ بازل ولا تتضمن الإقراض بين البنوك) إلى إجمالي الخصوم

3.11 الأسواق المالية المحلية

ارتفع أداء الأسواق المالية المحلية بشكل ملحوظ في عامي 2021 و2022، حيث ارتفع المؤشر العام لسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 68.3% في عام 2021 و20.3 % في عام 2022 ليبلغ 10,211 في نهاية العام، وبلغت القيمة السوقية 2.6 تريليون درهم في ديسمبر 2022. وبالمثل، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 28.3 % في عام 2021 و4.4 % في عام 2022 ليبلغ 3336، وبلغت القيمة السوقية 577.6 مليار درهم في ديسمبر 2022.

الرسم البياني رقم (23): تطور المؤشرات الرئيسية لأسعار الأسهم لأسواق المال المحلية للفترة 2019-2022

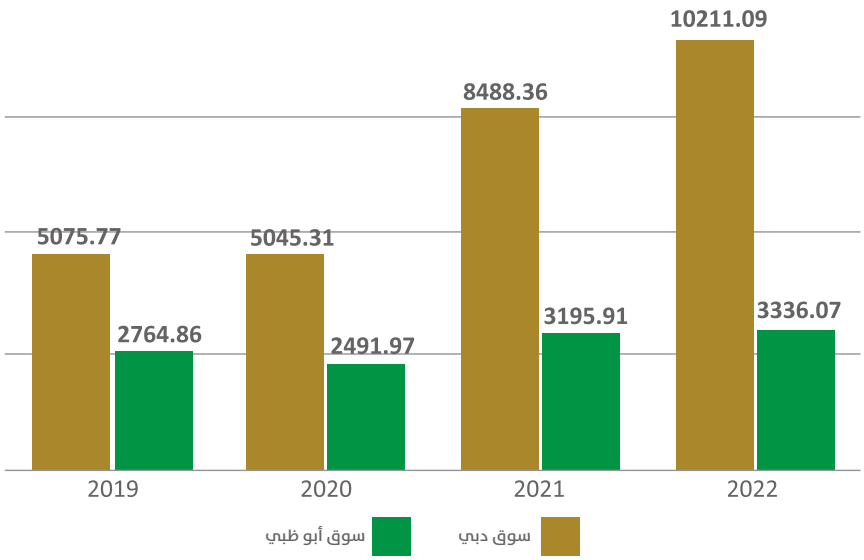

المصادر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
وزارة الاقتصاد

4.11 المالية العامة للحكومة:

انعكس التعافي في النشاط الاقتصادي والتحسن في أسعار النفط في عامي 2021-2022 بشكل إيجابي على المالية العامة للحكومة، حيث سجل صافي الميزان المالي فائضاً بلغ 61.5 مليار درهم في عام 2021 وتضاعف هذا الفائض في عام 2022 ليبلغ 195.7 مليار درهم في عام 2022. جاء هذا التحسن نتيجة زيادة الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ مدفوعة بتحسن النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 31.3 % في عام 2021 ونسبة 60.5 % في عام 2022.

جدول رقم (24): إحصاءات المالية العامة للحكومة للفترة من 2020-2022

البند	2020	2021	2022
الإيرادات	**367.9**	**463.9**	**596.7**
الضرائب	151.2	198.6	318.8
المساهمات الاجتماعية	12.9	13.5	37.3
إيرادات أخرى	203.8	251.8	240.6
المصروفات	353.0	382.4	381.0
تعويضات العاملين	110.0	113.5	115.4
استخدام السلع والخدمات	105.2	125.5	124.0
استهلاك رأس المال الثابت	6.5	9.2	8.6
الفائدة	3.8	4.6	9.1
الإعانات	36.4	35.3	29.0
منح	4.0	1.8	1.5
المنافع الاجتماعية	64.9	60.9	58.1
نفقات أخرى	22.2	31.5	35.4
صافي / إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية	**46.5**	**20.0**	**20.0**
النفقات	**399.5**	**402.4**	**401.0**
صافي الإقراض / الاقتراض	**-31.7**	**61.5**	**195.7**

المصدر: وزارة المالية

12. السكان والقوى العاملة

تركز معظم المشتغلين في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2022 في قطاع التشييد وبنسبة 18.1%، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حيث استحوذ على نحو 12.5 % من إجمالي المشتغلين.

1.12 السكان:

طبقاً لقاعدة بيانات المركز الاتحادي للتنافسية ، تطور عدد السكان بدولة الامارات العربية المتحدة من نحو9.3 مليون نسمة عام 2020 الى نحو 9.6 مليون نسمة عام 2021، و 9.9 مليون نسمة عام 2022 ، بمعدل نمو سكاني بلغ 3.1 %.

2.12 القوى العاملة :

ارتفعت نسبة المشتغلين في عام 2022 مع تعافي الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي، حيث انخفض معدل البطالة ليصل إلى 3.3 % عام 2022 مقابل 3.9 % في عام 2021.

جدول رقم (24): التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) في عام 2022 حسب النوع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	المجموع		
	ذكر	أنثى	المجموع
الزراعه والحراجة وصيد الأسماك	% 1.6	% 0.4	% 1.3
التعدين واستغلال المحاجر	% 1.8	% 0.2	% 1.4
الصناعة التحويلية	% 11.2	% 3.3	% 9.4
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	% 0.8	% 0.3	% 0.6
إمدادات المياه، أنشطة المجاري وإدارة الفضلات المعالجة	% 0.7	% 0.2	% 0.6
التشييد	% 23.0	% 2.4	% 18.1
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	% 13.5	% 9.5	% 12.5
النقل والتخزين	% 5.4	% 2.6	% 4.8
انشطة خدمات الاقامه والطعام	% 5.2	% 2.2	% 4.5
المعلومات والاتصالات	% 3.0	% 2.7	% 2.9
الانشطة المالية وانشطة التأمين	% 2.9	% 4.6	% 3.3
الانشطة العقارية	% 2.7	% 2.4	% 2.6
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	% 3.8	% 3.8	% 3.8
انشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	% 9.8	% 5.2	% 8.7
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	% 5.9	% 6.2	% 5.9
التعليم	% 1.5	% 9.3	% 3.4
الانشطة في مجال صحة الانسان والعمل الاجتماعي	% 1.5	% 6.0	% 2.5
الفنون والترفيه والتسلية	% 0.4	% 1.3	% 0.6
أنشطة الخدمات الأخرى	% 0.8	% 2.1	% 1.1
أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً	% 4.3	% 35.1	% 11.6
أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية	% 0.1	% 0.2	% 0.1
غير مبين	% 0.1	% 0.1	% 0.1
المجموع	% 100.0	% 100.0	% 100

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، مسح القوى العاملة 2022

2.12 توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

يشير التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في عام 2022 الى أن قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة قيمة تعويضات المشتغلين بالدولة التي بلغت قيمتها 115.4 مليار درهم وبنسبة 20.0 % من اجمالي قيمة تعويضات المشتغلين خلال عام 2022، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات بقيمة 79.4 مليار درهم وبنسبة 13.8 % من اجمالي قيمة التعويضات، ثم قطاع التشييد والبناء بقيمة 56.6 مليار درهم وبنسبة 9.8 % من اجمالي قيمة التعويضات، ثم الصناعات التحويلية بقيمة 51.8 مليار درهم وبنسبة 9.0 % من اجمالي قيمة التعويضات، والانشطة المهنية والعلمية والتقنية وانشطة الخدمات الادارية بقيمة 50.8 مليار درهم وبنسبة 8.8 % من اجمالي قيمة التعويضات. وشكل اجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 354.0 مليار درهم، وبنسبة 61.4% من اجمالي أجور وتعويضات المشتغلين بالدولة خلال عام 2022 .

الرسم البياني رقم (24): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2022

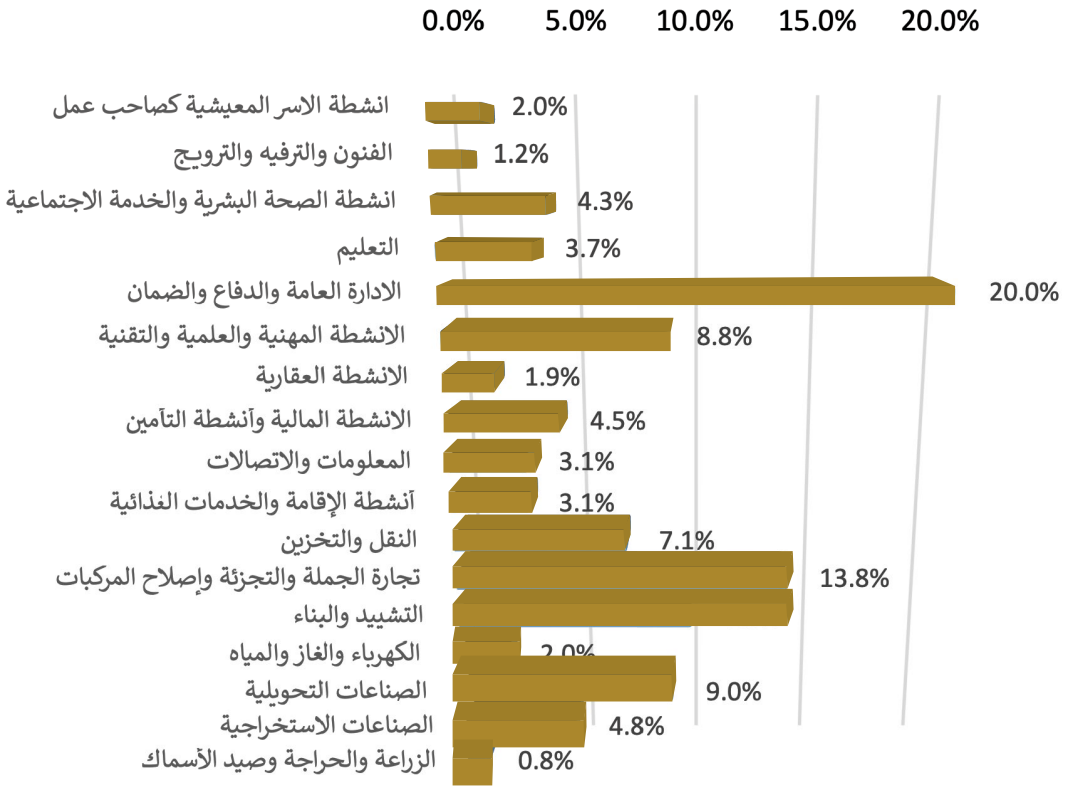

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، مسح القوى العاملة 2022

تركزت نسبة المشتغلين من القوى العاملة بدولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2022 في قطاع التشييد بنسبة 18.1 %، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات بنسبة اشغال بلغت 12.5 % ، تلاها قطاع أنشطة الاسر المعيشية التي تستخدم افراداً بنسبة بلغت 11.6 %.

جدول رقم (25): تعويضات المشتغلين حسب القطاعات/الأنشطة الاقتصادية لعامي 2021 و2022
القيمة بالمليون درهم

القطاعات	تعويضات المشتغلين 2021	%	تعويضات المشتغلين 2022	%
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4,334	%0.8	4,620	%0.8
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	20,952	%4.0	27,636	%4.8
الصناعات التحويلية	47,172	%9.1	51,856	%9.0
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	10,618	%2.0	11,689	%2.0
التشييد والبناء	53,901	%10.3	56,612	%9.8
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	70,268	%13.5	79,447	%13.8
النقل والتخزين	36,913	%7.1	41,215	%7.1
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	16,735	%3.2	18,147	%3.1
المعلومات والاتصالات	15,977	%3.1	17,624	%3.1
الانشطة المالية وأنشطة التأمين	23,939	%4.6	26,053	%4.5
الانشطة العقارية	8,715	%1.7	10,683	%1.9
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الادارية وخدمات الدعم	48,109	%9.2	50,804	%8.8
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	103,716	%19.9	115,369	%20.0
التعليم	19,846	%3.8	21,555	%3.7
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	22,643	%4.3	24,569	%4.3
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الاخرى	6,506	%1.2	6,994	%1.2
أنشطة الاسر المعيشية كصاحب عمل	10,797	%2.1	11,617	%2.0
المجموع	521,140	%100.0	576,490	%100.0

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، مسح القوى العاملة 2022

13. التوقعات المستقبلية للاقتصاد الإماراتي

من المتوقع أن يستمر نمو الاقتصاد الوطني بخطى ثابتة خلال عامي 2023 و2024، مع اتخاذه مساراً تصحيحياً وعلى الرغم من ذلك يبقى معدل نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويفوق متوسط معدل النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2023

1.13 آفاق نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة:

يتوقع أن يواصل الاقتصاد الإماراتي النمو بخطى ثابتة في عام 2023 ولكن بوتيرة أبطأ من عام 2022، انعكاساً للتباطؤ الاقتصادي العالمي المتوقع من جهة، وتخفيض إنتاج النفط وفق اتفاقية أوبيك+ من جهة أخرى، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات بنسبة 3.5 % في عام 2023 وأن يرتفع ليبلغ 3.9 % في عام 2024.

تتوافق هذه التوقعات إلى حد كبير مع توقعات مصرف الإمارات المركزي مع سيناريو أكثر تفاؤلاً والذي يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9 % في عام 2023 وبنسبة 4.3 % في عام 2024. ويتوقع المصرف أن يكون النمو الكلي في عام 2023 مدفوعاً بنمو الناتج غير النفطي بنسبة 4.4% ونمو الناتج النفطي بنسبة 3.0 %.
من المتوقع أن يفوق معدل النمو الاقتصادي في دولة الإمارات في عام 2023 متوسط النمو لمجموعة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المتوقع بلوغه 3.1 %، وأن يفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون.

الرسم البياني رقم (25): معدلات التضخم السنوية المتوقعة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2023 - 2025%

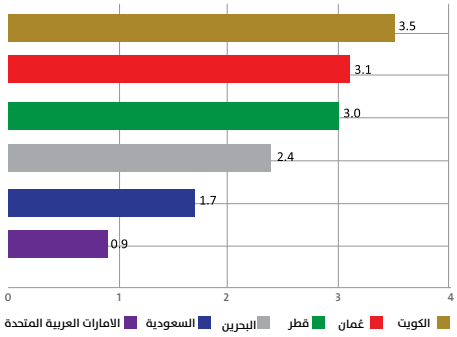

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023

2.13 توقعات التضخم

انعكاساً لانخفاض أسعار الطاقة والغذاء عالميا في عام 2023، يتوقع أن ينخفض معدل التضخم ليبلغ 3.4 % في عام 2023 و2.0 % في عام 2024، من ذروته في عام 2022 المقدرة بمعدل 4.8 %.

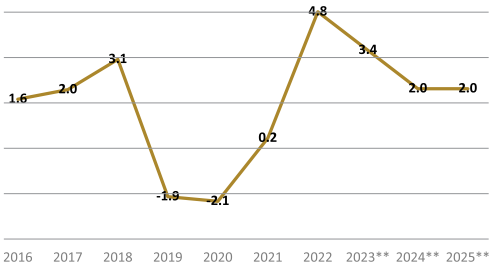

3.13 توقعات الحساب المالي للحكومة والحساب الجاري لميزان المدفوعات

انعكاساً للانخفاض النسبي المتوقع في أسعار النفط في عام 2023، يتوقع أن يتراجع كل من الحساب المالي للحكومة والحساب الجاري لميزان المدفوعات ولكن يبقيان يسجلان فائضاً إيجابياً، حيث يسجل الحساب المالي فائضاً بنسبة 4.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الأمر بالنسبة للحساب الجاري الذي من المتوقع أن يسجل فائضاً بنسبة 7.1 % من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (26): توقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	القياس	2022*	2023**	2024**
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة	%	7.9	3.5	3.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	مليار درهم إماراتي	1.862	1.833	1.907
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعارالثابتة**	تعادل القوة الشرائية؛ ألف دولار دولي	70.9	72.0	73.6
إجمالي الاستثمار	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي %	22.8	26.3	26.3
معدل التضخم	متوسط أسعار المستهلك %	4.8	3.4	2.0
صافي الإقراض/الاقتراض الحكومي العام	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي %	10.5	4.3	3.7
إجمالي الدين العام للحكومة**	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي %	30.0	30.5	29.4
رصيد الحساب الجاري**	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي %	11.6	7.1	7.0

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023

*تقديرات أولية

** توقعات صندوق النقد الدولي

4

الفصل الرابع:
قضايا اقتصادية

قضايا اقتصادية

1. دراسة أثر المحفزات الحكومية على قطاع الأعمال في الدولة

عادت الحزم الاقتصادية والمحفزات المالية التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات استجابة لتداعيات أزمة كوفيد- 19 بالإيجاب على الحركة الاقتصادية في الدولة، حيث ساهمت هذه المحفزات في خفض الأعباء على الشركات القائمة وتسهيل الحصول على التمويل، وخفض التكاليف الأولية للشركات الجديدة، وخفض تكاليف ممارسة الأعمال، مما عمل على تعزيز استمرارية أعمال الشركات، والحد من تسريح العمالة لديها، وتجاوز ذلك إلى تعزيز خطط توسع ونمو عدد من الشركات.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر المحفزات الحكومية من وجهة نظر قطاع الأعمال، ومعرفة متطلباتهم وتطلعاتهم المستقبلية.

واستندت الدراسة إلى استطلاع رأي شمل قطاع الأعمال على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، وهي على النحو التالي:

أثرت الحزم الاقتصادية والمحفزات المالية التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات إيجابياً على قطاع الأعمال في الدولة

42% من الشركات المستفيدة تمكنت من مواصلة كافة أنشطتها الحيوية

79% من قطاع الأعمال الواعي استفاد من المحفزات الحكومية

44% من الشركات المستفيدة تمكنت من استدامة العمالة لديها

30% من قطاع الأعمال استفاد من المحفزات الحكومية

64% من الشركات المستفيدة تمكنت من تعزيز استمرارية أعمالها

37% من الشركات على وعي تام بالمحفزات التي أطلقتها الحكومة

استفادت شركات القطاع الخاص من المحفزات الحكومية المختلفة، وكانت تخفيضات الرسوم هي الأكثر وصولاً للشريحة الأكبر من الشركات المستفيدة

65%
نسبة استفادة قطاع الأعمال من تخفيض وإعفاء الرسوم الحكومية

40%
نسبة استفادة قطاع الأعمال من تخفيض الإيجارات

33%
نسبة استفادة قطاع الأعمال من إلغاء الغرامات والمخالفات

23%
نسبة استفادة قطاع الأعمال من تسهيل وتقليص الإجراءات

16%
نسبة الشركات المستفيدة التي حصلت على دعم مالي بصورة قروض ميسرة وتأجيل أقساط القروض

كان للمحفزات الحكومية أثر إيجابي في تحفيز الحركة الاقتصادية في الدولة ونشاط الأعمال

71%
من شركات قطاع الأعمال وجدت أثر إيجابي للمحفزات في تحفيز الحركة الاقتصادية في الدولة

77%
من الشركات لمست الأثر الإيجابي المباشر على الأداء الاقتصادي لأنشطتهم وأعمالهم

72%
نسبة التفاؤل بين قطاع الأعمال بالتعافي الاقتصادي

أظهر قطاع الأعمال نسبة رضا جيدة عن المحفزات الحكومية الاقتصادية

40%
نسبة الرضا عن المحفزات

40%
نسبة المحايدين

20%
نسبة عدم الرضا عن المحفزات

توصيات وتوقعات قطاع الأعمال لدعم وتسهيل بيئة الأعمال في المستقبل

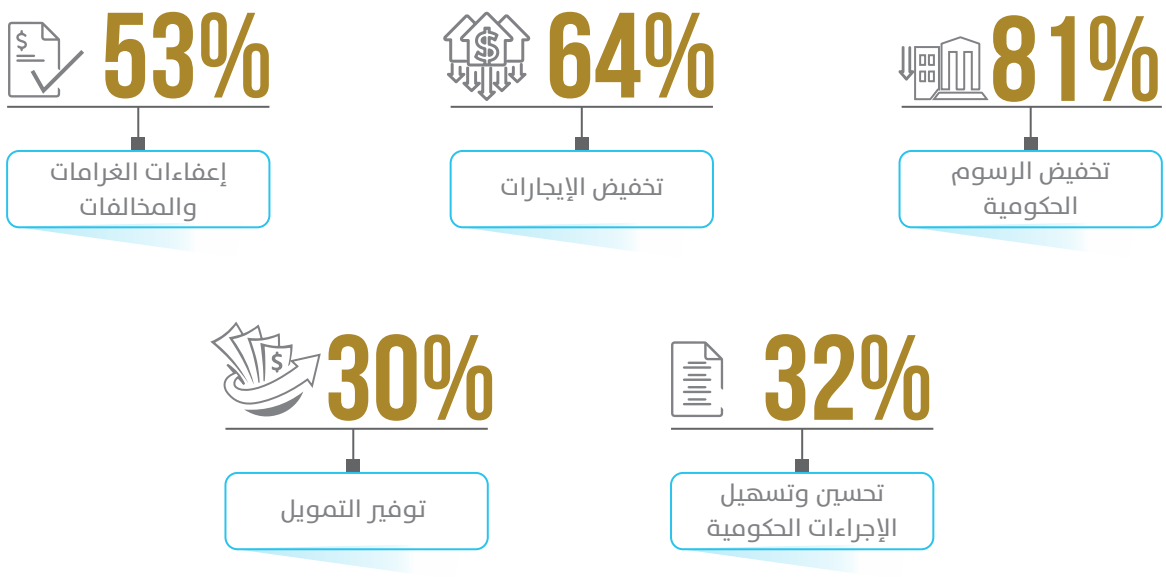

المبادرات المقترحة من قبل قطاع الأعمال لتسهيل الحفاظ على المستثمرين وأصحاب المواهب والكفاءات

- تخفيض الرسوم الحكومية وتعزيز الدعم الحكومي وتمديد الرخص لمدة 3 سنوات
- تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال وتجربة الشباك الواحد
- تعزيز الخدمات المتاحة لصغار المستثمرين وزيادة التوعية بالخدمات المقدمة للمستثمرين وخدمات التدريب والتأهيل
- تسهيل النفاذ للتمويل بشروط ميسرة
- تشكيل لجان متخصصة لفض النزاعات
- التوسع في إجراءات الإقامة طويلة الأجل
- تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد

المبادرات المقترحة من قبل قطاع الأعمال التي يجب أن تتبناها الحكومة لتسهيل ممارسة الأعمال

- التحفيز المادي والمعنوي وتخفيض الرسوم
- التوسع في العقود والمشتريات الحكومية وتسريع مستحقات الموردين
- تخفيف القيود امام العمل ضمن بعض القطاعات
- برامج دعم التصدير، وتبسيط وتسهيل إجراءات التقدم للمناقصات الحكومية
- توحيد قوانين الاعمال بين إمارات الدولة
- الربط بين الدوائر المحلية والاتحادية من اجل التسهيل على المستثمرين والتعرف على آلية حساب **التكاليف**
- النظر في تحديات سياسة المنتج المحلي امام الشركات غير المستفيدة
- ضمان القروض الصناعية
- التوسع في مناطق التملك الحر
- إشراك القطاع الخاص ضمن مراحل صنع القرار
- تخفيف مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص

المبادرات المقترحة من قبل قطاع الأعمال التي يجب أن تتبناها الحكومة للاطلاع على الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الأعمال بشكل مستمر

- توعية المستثمرين بالسوق المحلي
- الشفافية في القرارات
- التواصل الفعال واللقاءات المستمرة مع المستثمرين لسماع التحديات من المستثمرين مباشرة
- تنفيذ الاستبيانات بصورة مستمرة لرصد التحديات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة
- توفير منصة رقمية للمستثمرين للتواصل المباشر
- إنشاء قسم فعال للاقتراحات

2. دراسة إرتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات وانعكاساتها على معدلات التضخم في دولة الامارات

ارتفع المتوسط العالمي للتضخم العام لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 7.8 ٪ (على أساس سنوي) في أبريل 2022، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة الناجم عن الحرب الروسية الاوكرانية وتعطل سلاسل التوريد وانخفاض العرض. وتشير توقعات البنك الدولي الى احتمالية انخفاض معدلات التضخم العالمية خلال عامي 2023 / 2024 الى نحو 3 %، لكنه سيظل مرتفعًا حتى بعد تهدئة هذه الصدمات وتشديد السياسات النقدية بشكل أكبر، هذه التطورات انعكست على المستوى العام للأسعار وهو بدوره ما أدى إلى نمو معدل التضخم بالإمارات ولكنه بقي أقل من المعدل العالمي، مما جعلها مؤهلا لأن تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث استقرار معدل التضخم.

حذر البنك الدولي من أنه إذا خرجت توقعات التضخم عن النطاق المستهدف، -كما حدث في سبعينيات القرن العشرين نتيجة لاستمرار ارتفاع التضخم - فإن زيادات أسعار الفائدة المطلوبة لإعادة مستوى التضخم إلى النطاق المستهدف ستكون أكبر من الزيادات التي تتوقعها الأسواق المالية حالياً.

شهدت معدلات التضخم تسارعاً في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وبلغ معدل التضخم الإجمالي في الأسواق الناشئة والبلدان النامية أكثر من 9.4 ٪ - وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008 - في حين أن التضخم في الاقتصادات المتقدمة وصل إلى 6.9 ٪ ويعتبر أعلى مستوى له منذ عام 2008.

الرسم البياني رقم (26): معدلات التضخم العالمية خلال الفترة 2010- 2024

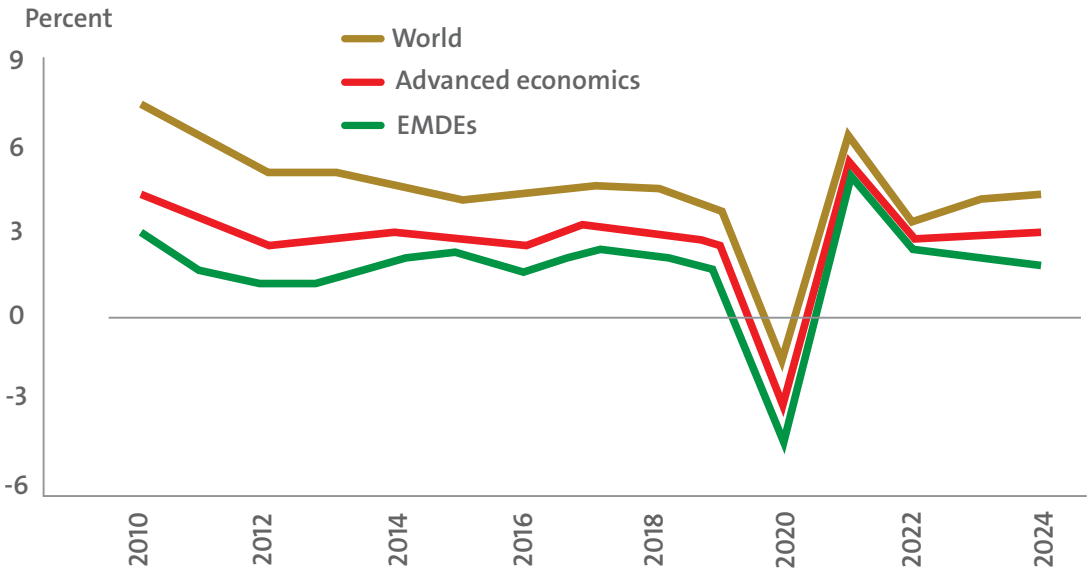

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2022

وسجل متوسط معدل التضخم للدول العربية نحو 7.5% لعام 2022 حسب توقعات صندوق النقد العربي، مقارنة مع 5.7% في عام 2021، بينما من المتوقع تراجعه نسبيًا في عام 2023 ليصل إلى 7.0 %.

الرسم البياني رقم (27): معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة من 2021-2023

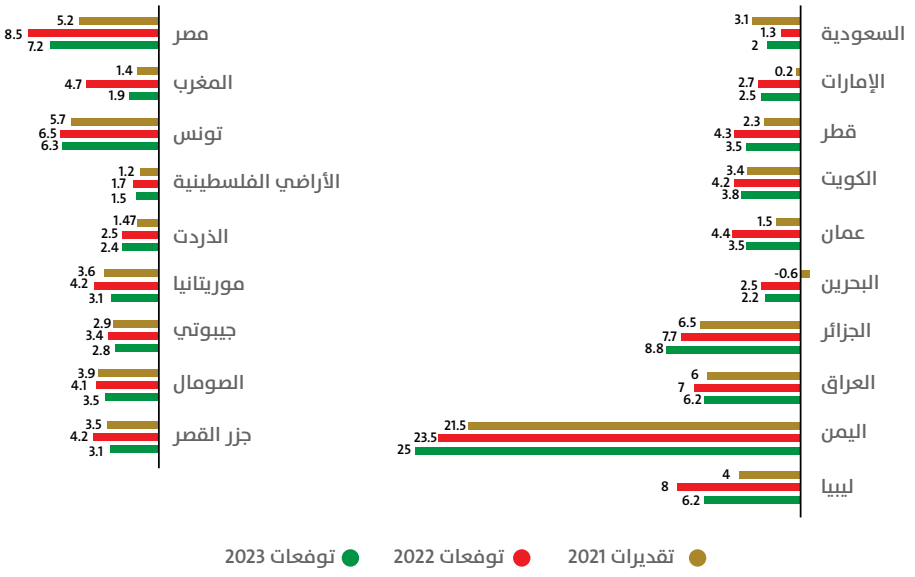

المصدر: صندوق النقد العربي

كان معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة الأقل بين دول المجلس خلال عام 2021 حسب تقديرات صندوق النقد العربي،و قدر بنحو 0.2% بينما يتوقع ان يصل الى حوالي 2.7% خلال عام 2022، لينخفض الى 2.5% في عام 2023.

الرسم البياني رقم (28): معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 2021-2023

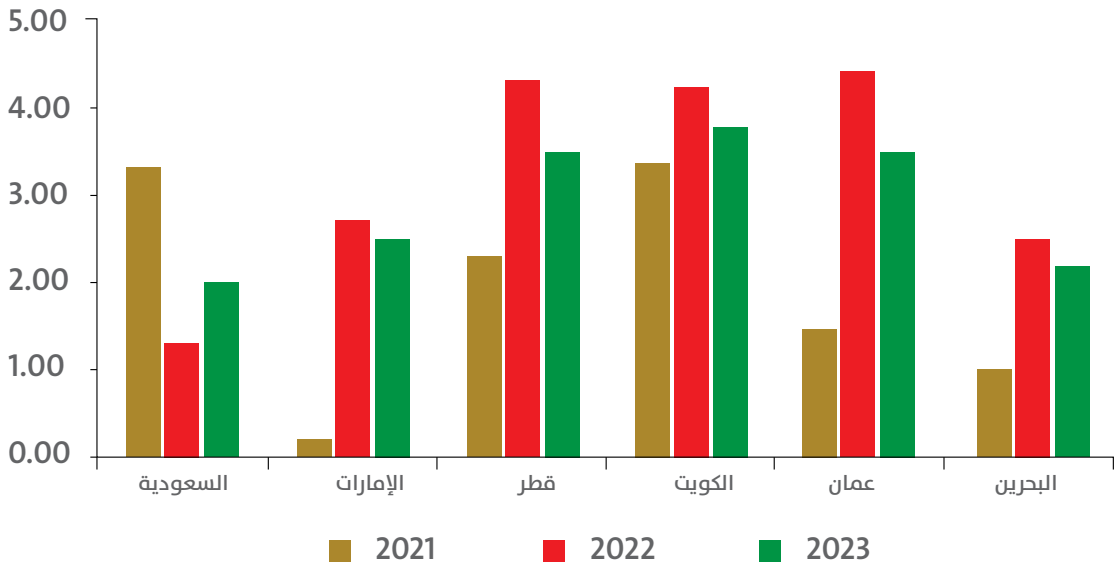

المصدر: صندوق النقد العربي

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة عالمياً في استقرار معدلات التضخم وذلك وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2022، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا. وبلغ معدل تضخم أسعار المستهلكين في الإمارات خلال الربع الأول من عام 2022 نحو 3.35 %، بحسب بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. بالمقابل شهد عام 2021 تضخماً بنسبة 0.18 %، مقابل انكماش بنسبة -1.9 %، -2.1 % لعامي 2019 و 2020 على التوالي، ومن انخفاض التجارة العالمية من الحبوب إلى أدنى مستوى لها خلال ثلاث سنوات حيث ستبلغ نحو 463 مليون طنّ تقريبًا، أي أدنى بنسبة 2.6 في المائة من مستواها في 2022/2021 ويعكس هذا التراجع المتوقع احتمال حدوث انكماش في التجارة العالمية من الحبوب الخشنة والقمح، في ظلّ بقاء التوقعات الخاصة بالأرزّ إيجابية.

الرسم البياني رقم (29): الرقم القياسي لأسعار الغذاء (مؤشر الفاو) يناير2020 - مارس 2022

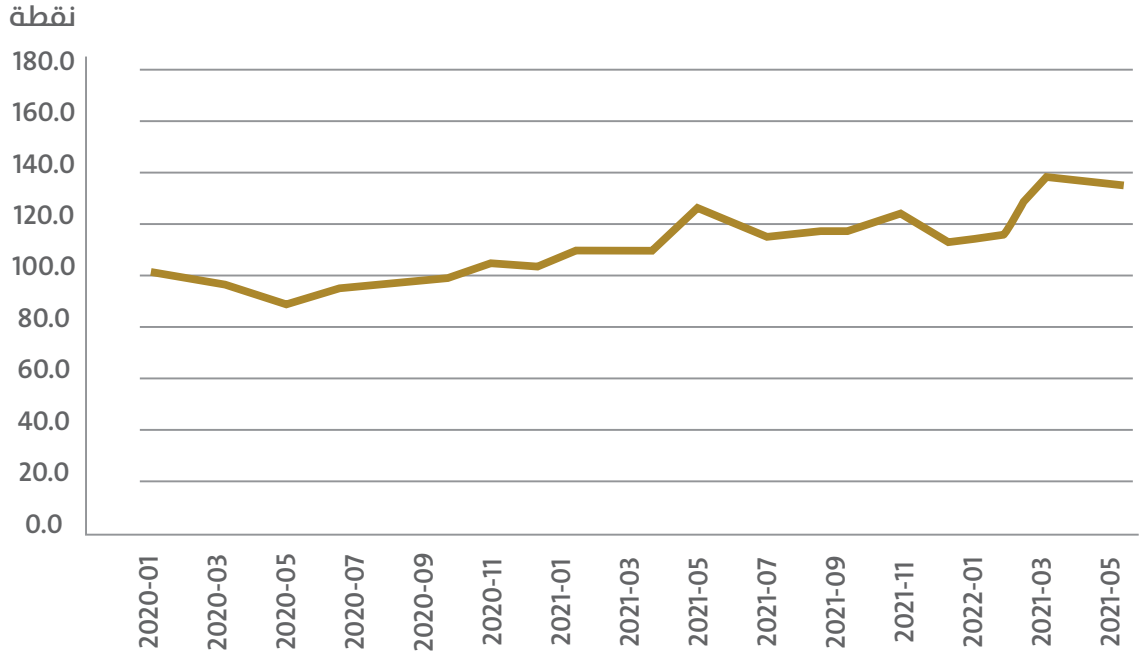

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

من جانب آخر بلغ متوسط المؤشر العام لمنظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 157.4 نقطة في مايو 2022 حيث تراجع بمقدار (0.9 نقطة) أي بانخفاض 0.6 % عما كان عليه في ابريل 2022، أي بانخفاض للشهر الثاني على التوالي (ابريل + مايو)، وإن كان لا يزال أعلى من قيمته خلال الشهر نفسه من عام 2021 وبنسبة 22.8 %.

الرسم البياني رقم (30): الرقم القياسي لأسعار الغذاء (مؤشر الفاو) 2019 - 2022

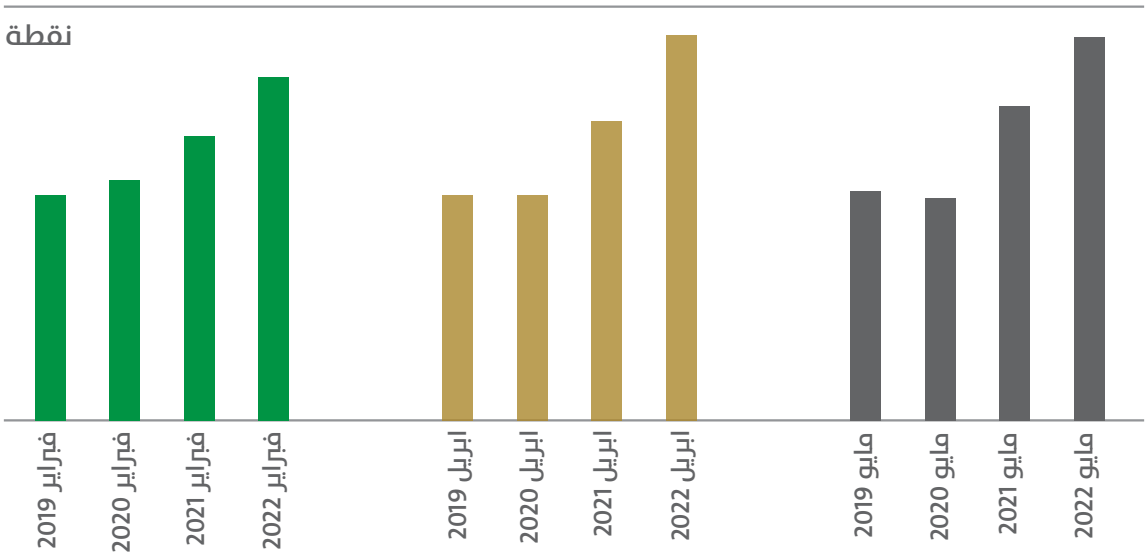

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

الرسم البياني رقم (31): النمو الشهري في الرقم القياسي العام لأسعار الغذاء (مؤشر الفاو)

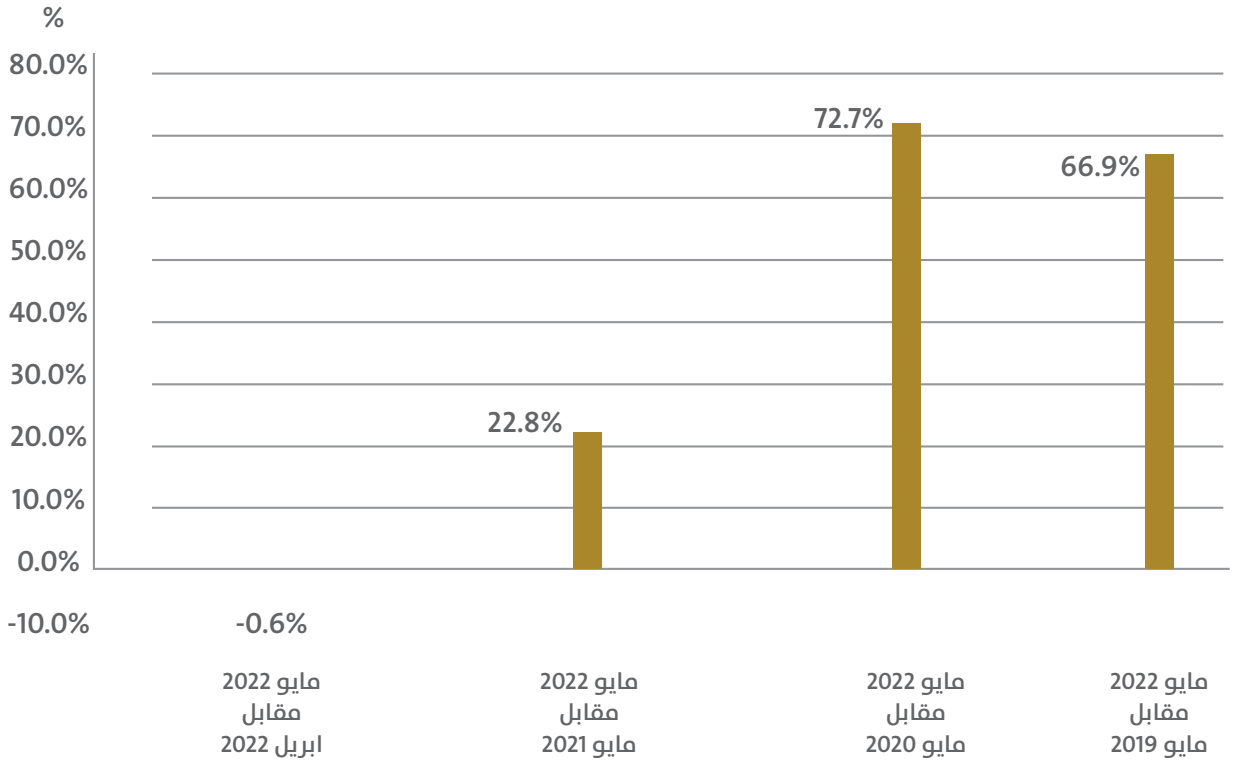

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار الزيوت النباتية 229.3 نقطة في مايو 2022، أي بتراجع قدره 8.3 نقاط وبنسبة 3.5% عن شهر إبريل 2022.

الرسم البياني رقم (32): الرقم القياسي لأسعار الزيوت (مؤشر الفاو)

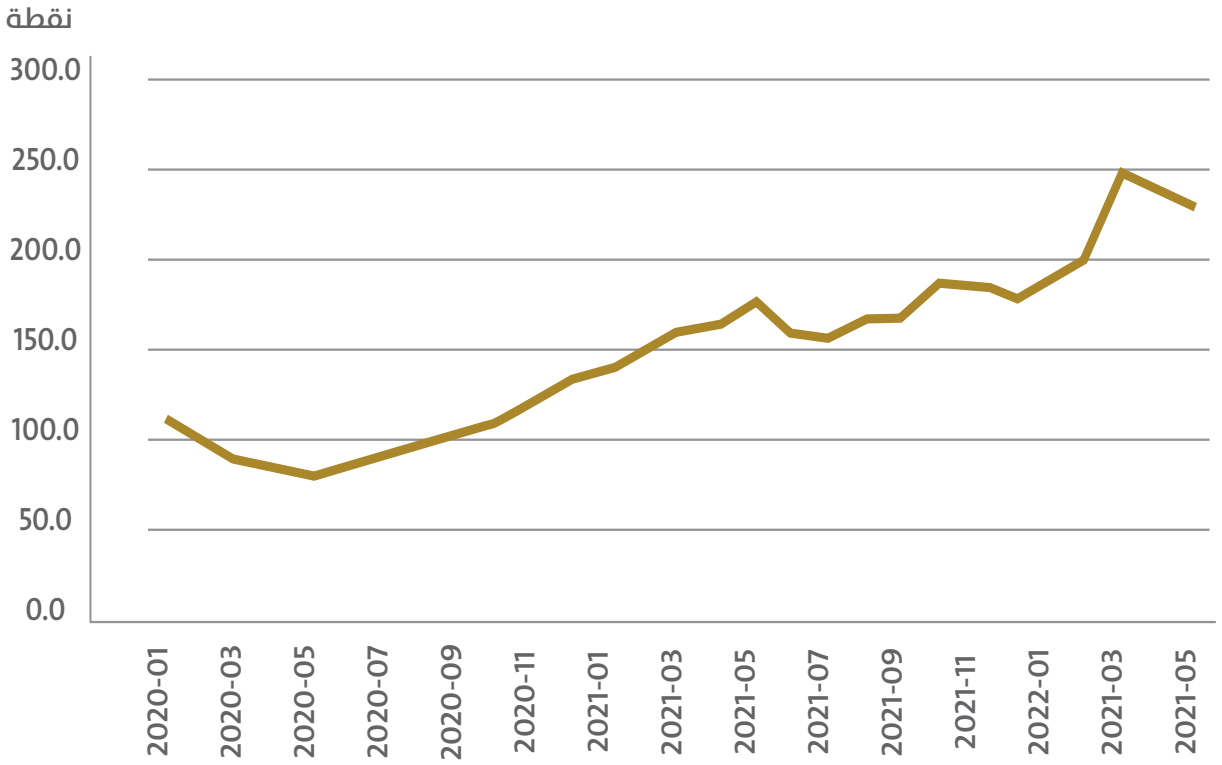

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

الرسم البياني رقم (33): النمو الشهري في الرقم القياسي لأسعار الزيوت (مؤشر الفاو)

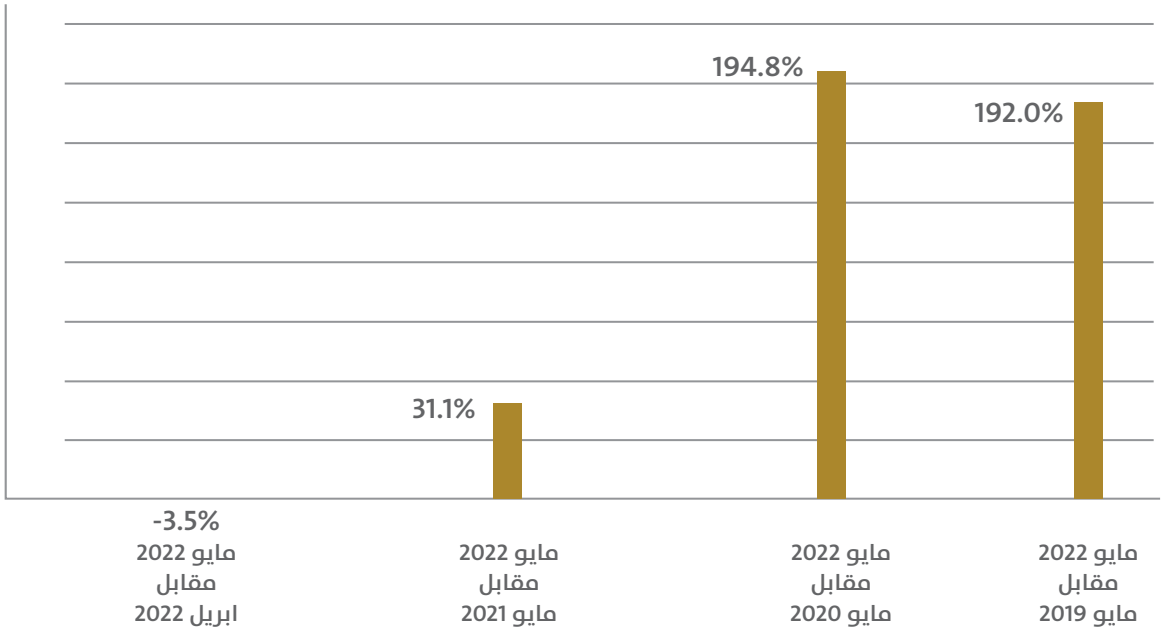

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 173.4 نقطة في مايو 2022 أي بارتفاع قدره 3.7 نقاط (2.2 في المائة) مقارنة بما كان عليه في ابريل.

الرسم البياني رقم (34): الرقم القياسي لأسعار الحبوب (مؤشر الفاو)

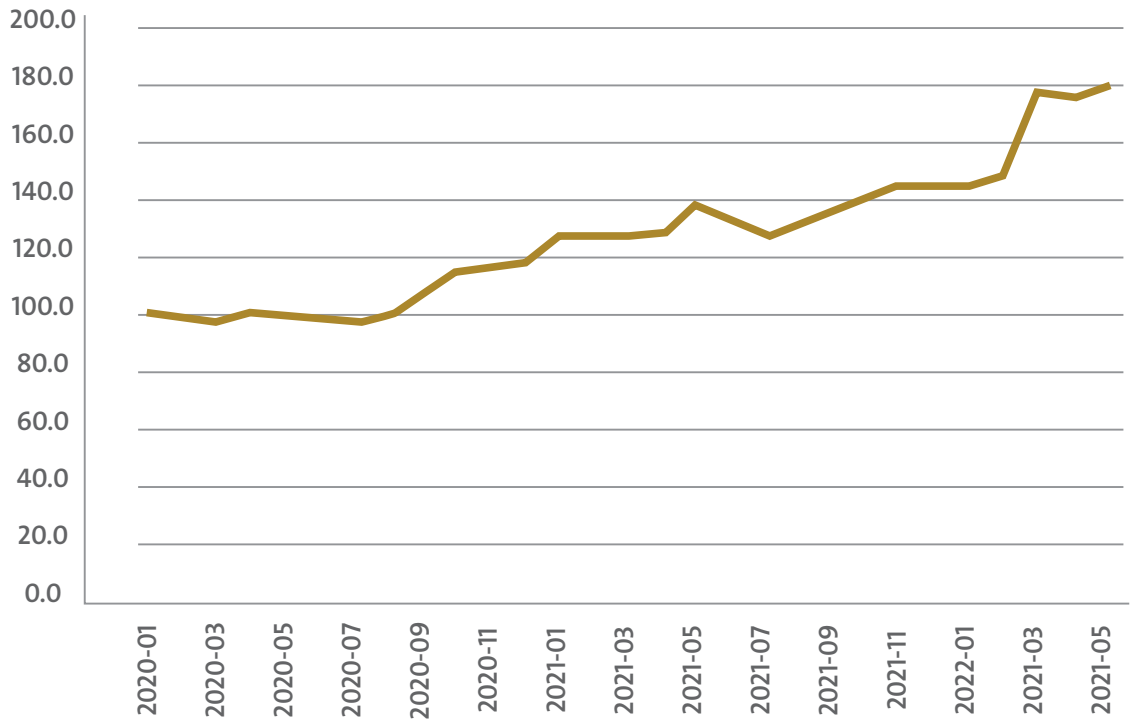

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

الرسم البياني رقم (35): النمو الشهري في الرقم القياسي لأسعار الحبوب (مؤشر الفاو)

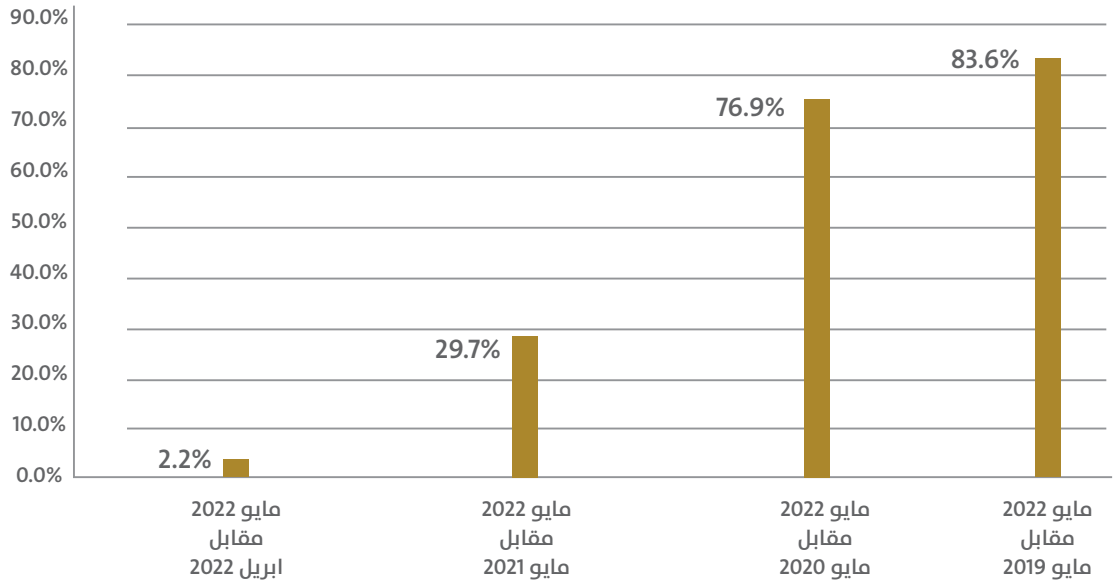

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار السكر 120.3 نقطة في مايو 2022 أي بانخفاض قدره 1.3 نقاط وبنسبة انكماش 1.1 % عما كان عليه في أبريل 2022.

الرسم البياني رقم (35): الرقم القياسي لأسعار السكر (مؤشر الفاو)

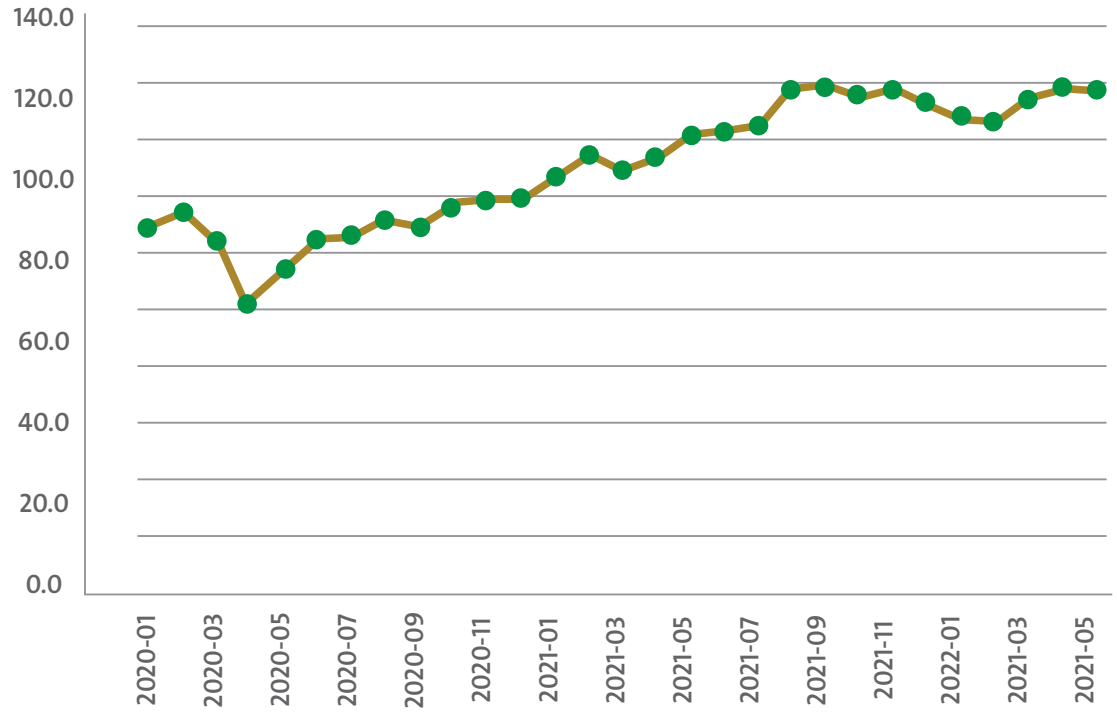

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

الرسم البياني رقم (36): النمو الشهري في الرقم القياسي لأسعار السكر (مؤشر الفاو)

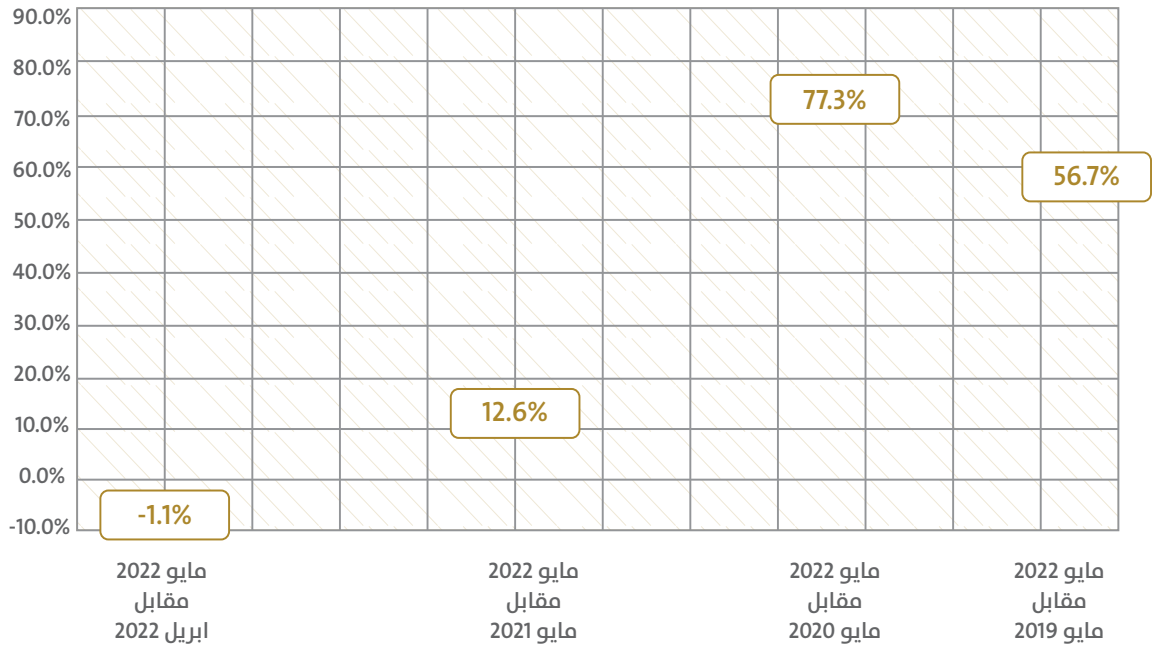

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

بلغ متوسط مؤشر أسعار منظمة الفاو للحوم*122.0 نقطة في مايو 2022 أي بارتفاع قدره 0.6 نقاط (0.5 في المائة) عما كان عليه في أبريل 2022.

الرسم البياني رقم (37): الرقم القياسي لأسعار اللحوم (مؤشر الفاو)

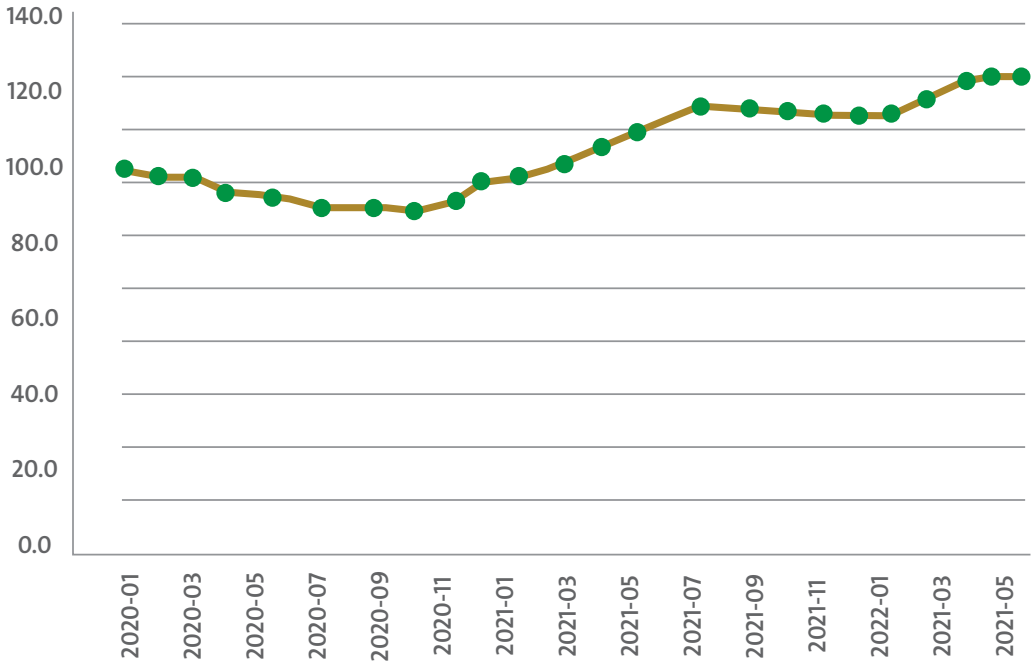

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

* خلافاً لسائر مجموعات السلع، لا تكون معظم الأسعار المستخدمة في حساب مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم متاحة في الوقت الذي يُحسَب ويُنشَر فيه مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء، وبالتالي تُشتَق قيمة مؤشر أسعار اللحوم للأشهر الأخيرة من خليط من الأسعار المتوقَّعة والملحوظة. ويمكن أن يتطلّب ذلك في بعض الأحيان تعديلات كبيرة في القيمة النهائية لمؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، ويمكن أن يؤثّر ذلك بدوره على قيمة مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء.

بالنظر إلى موسم 2023/2022، تشير توقعات الفاو لإنتاج الحبوب في عام 2022 إلى احتمال حدوث تراجع سيكون الأعلى خلال الأربعة سنوات الماضية.

الرسم البياني رقم (38): النمو الشهري في الرقم القياسي لأسعار اللحوم (مؤشر الفاو)

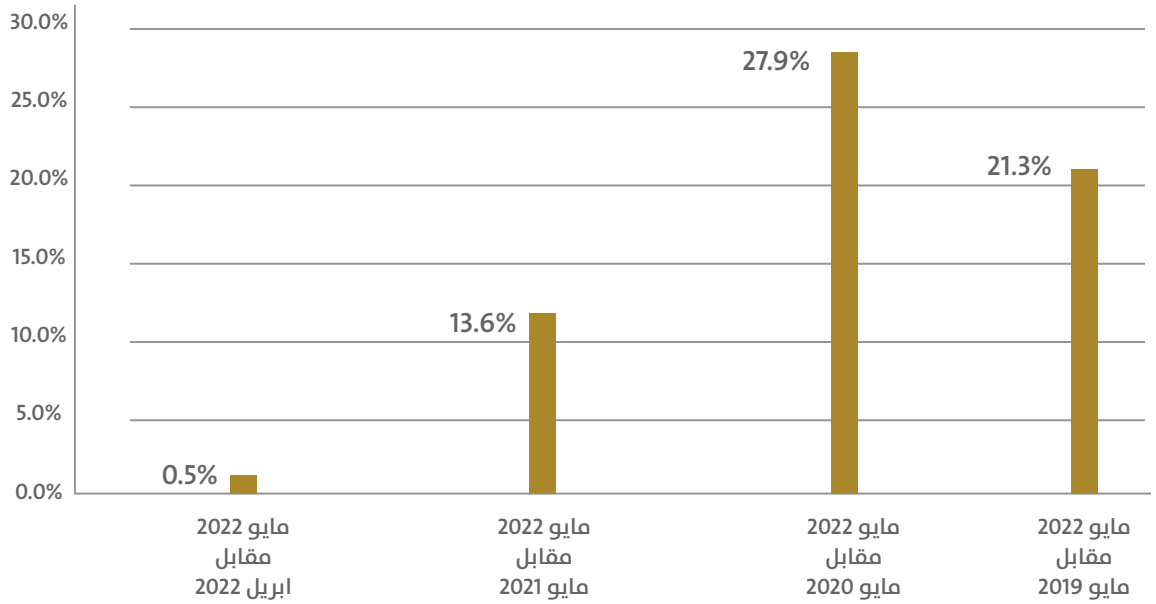

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية

توصيات الدراسة

انتهت الدراسة بعدد من التوصيات، مع التركيز بشكل أساسي على أهمية تفعيل أدوات السياسة النقدية والمالية غير التقليدية للتعامل مع أية اضطرابات في الأسعار على المستوى المحلي إلى جانب السياسات الاقتصادية التي تعني بجانب العرض لمواجهة أي اختلالات في سلاسل الإمداد وفيما يلي أهم توصيات الدراسة:

- لدعم التعافي والنمو وتحفيز النشاط الاقتصادي وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" والتركيز على تبني عدد من السياسات والمبادرات التي تستهدف تحقيق الاستقرار السعري والمالي، وعدم التحول الرقمي بما يشمل جهود إصدار عملات رقمية وترخيص البنوك الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة لزيادة الشمول المالي.
- أهمية تبني السياسات المركزة على جانب العرض والتي تشمل مجموعة من السياسات المصممة لخفض تكاليف الانتاج وتحسين الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم عبر عدد من السياسات من أهمها:
  - تخفيض معدلات الضريبة
  - إصلاحات أسواق العمل
  - تحسين التعليم والمهارات والتدريب
  - حوافز لتمكين الشركات الناشئة
  - التركيز على الانتاج والصناعة الوطنية
  - تحسينات على البنية التحتية
- تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية وتوسيعها مع مختلف دول العالم للحفاظ على سلاسل الإمداد والتوريد وتنويع الخيارات والبدائل في حالات الأزمات، وبشكل يساعد على تغطية أية اختلالات في جانب العرض أو زيادات في جانب الطلب.
- تعزيز وتطوير كفاءة وقدرة الأجهزة المعنية بالمحافظة على المنافسة ومكافحة الاحتكار والإغراق
- ضبط ومراقبة أسعار السلع والخدمات الأساسية ومتابعة التغير في أسعارها بما يكفل الحفاظ على توازن أسعارها محلياً وبما لا يشكل عبئاً على المستهلك أو المنتج.
- زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي الموجه لزيادة الانتاج بالدولة مع خفض الانفاق الحكومي الجاري